

# الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي فى العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح دليل تطبيقى من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. وليد سمير عبد العظيم الجبلى \*

## ملخص الدراسة :-

تهدف الدراسة الى معرفة دور التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط فى العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكما ، حيث تم تحديد مستوى التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، وذلك من خلال استخدام نموذج (Basu, 1997)، ونموذج القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM) ، كما تم قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام نموذج ( The Modified Jones. Model, 1995 ) عن خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية لا تتصف بالتحفظ المحاسبي ، حيث وجد أن لم يكن هناك أثر لكلا من ( استقلالية مجلس الإدارة ، الفصل بين المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة ، استقلالية لجنة المراجعة ، كبار المساهمين فى الشركات ، الملكية الأجنبية ) على ممارسة التحفظ المحاسبي ، فى حين وجد أثر لكلا من (اجتماعات مجلس الإدارة ، الملكية الإدارية ) على ممارسة التحفظ المحاسبي، كما تم التوصل الى انخفاض مستوى ممارسة الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية لإدارة الأرباح، حيث بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح فى تلك الشركات ( ٤٤.١٢ % )، وهو مستوى أقل من المتوسط بالمقارنة مع نسبة الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح .

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي ، حوكمة الشركات ، إدارة الأرباح

**Abstract :-**

The study aims to know the role of accounting conservatism as a mediating variable in the relationship between governance mechanisms and limiting the practice of profit management for companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Qualitatively and quantitatively, as the level of accounting conservatism was determined in the financial reports issued by companies listed on the Egyptian Stock Exchange, through the use of the (Basu, 1997) model, and the book-to-market (BTM) model. Through the use of (The Modified Jones. Model, 1995) during the period from 1/1/2015 to 31/12/2020.

The study reached a set of results, the most important of which is that the financial reports issued by companies listed on the Egyptian Stock Exchange are not characterized by accounting conservatism, as it was found that there was no effect on (the independence of the board of directors, the separation between the CEO and the membership of the board of directors, the independence of the audit committee , major shareholders in companies, foreign ownership) on practicing accounting conservatism, while there was an effect of (Board of Directors meetings, administrative ownership) on practicing accounting conservatism, and the low level of companies listed on the Egyptian Stock Exchange practiced profits management was found. Where the percentage of practicing profit management in those companies was (44.12%), which is a lower level than the average compared to the percentage of companies that do not practice profit management.

Keywords: accounting conservatism, corporate governance, profit management

## ١- الإطار العام للدراسة :-

### ١/١ : مقدمة :-

لقد بينت الأدبيات ان التحفظ المحاسبي هو التسمية الأحدث والمرادفة لمفهوم الحيطة والحذر والتي يعنى بها الاعتراف بالمصارف والخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالإيرادات والمكاسب المتوقعة وهذا ما ينتج عنه تقييم الأصول بأقل القيم الممكنة بينما تقيم الخصوم بأعلى القيم الممكنة. (الجندي، ٢٠٢٠) ، حيث نشأ التحفظ المحاسبي نتيجة لحالات عدم التأكد التي سادت الممارسات المحاسبية وذلك لتنظيم عملية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة وذلك باختيار البديل الذي يؤدي الى عدم المبالغة في تقييم الأصول وصافي الدخل،فضلا عن تخفيض تفاعل الادارة وميلها للمبالغة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية وذلك لحماية مستخدمي القوائم المالية من التضليل . ويفسر البعض التحفظ بالميل إلى المطالبة بدرجة أعلى من التحقق للتعرف على الأخبار الجيدة من الأخبار السيئة في البيانات المالية. لذلك؛ يتم الاعتراف بالأخبار الجيدة عند تحققها بمرور الوقت في فترات قادمة، بينما ،الأخبار السيئة، تدمج في الفترة الحالية (Mohammed et al.,2017) ، إن التحفظ المحاسبي يعني أخذ الحيطة والحذر عند الاعتراف بقيم الإيرادات والأصول، والاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) بشكل أسرع من الأخبار الجيدة (الأرباح) ،كما أن التحفظ المحاسبي يعطي رد فعل حذر في التعامل مع حالة عدم التأكد المرتبطة بمخاطر الأعمال، ويساعد الشركة على تعزيز مصداقية القوائم المالية، وزيادة ملائمة المعلومات (نصيرة وآخرون ، ٢٠٢١) وهذا بدوره يعطي قوائم مالية تتمتع بالمصداقية وتفي بحاجة مستخدمي القوائم المالية. ولقد تزايد الاهتمام بتطبيق التحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة بسبب زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجةً لانتشار ممارسات إدارة الأرباح، فالشركات عندما تتحفظ في تقاريرها المالية فإن ذلك سوف يتبعه جودة في الأرباح المعلن عنها وبالتالي سيحد ذلك من إدارة الأرباح (حسين، وعز الدين، ٢٠١٩).

لقد زادت أهمية الحوكمة وذلك لتوجه العديد من الدول للنظام الاقتصادي الرأسمالي حيث إنها حققت نسب كبيرة متزايدة من النمو الاقتصادي وزيادة حجم هذه الشركات أدى إلى التوجه لانفصال الملكية عن الإدارة والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة من تمويل البنوك وبالتالي زاد حجم الشركات وزاد انتقال رؤوس الأموال وتم انفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي كان لابد من وجود آليات رقابية على قرارات المديرين التنفيذيين، ونجد ضعف آليات الرقابة أدى لوقوع الكثير من

الشركات الكبرى في أزمات مالية في أواخر التسعينيات، وأدى ذلك لاهتمام العالم بآليات الحوكمة حيث قامت الحكومة الأمريكية بالإسراع في تطبيق أنماط حوكمة الشركات قانون (SOX) لاستعادة ثقة الجمهور في إدارة تلك المنشآت . ( Tandoh et al ,2022 )

### ٢/١ : مشكلة الدراسة :-

أن رقم صافي الربح لم يعد هو الاهتمام الوحيد إلا أنه ما زال هو الرقم الأهم والأكثر دلالة على نجاح هذه الشركات . وفي ظل اختلاف دالة المنفعة بين الأصيل والوكيل ومحاولة كلا منهما زيادة منفعته عن طريق استخدام المرونة المتاحة في البدائل والسياسات المحاسبية حتى يستطيع الوصول إلي منفعته الخاصة. ونتيجة لذلك نشأت إدارة الأرباح وتمهيد الدخل والمحاسبة الإبداعية وطرق أخرى لتحقيق ما تصبو إليه الإدارة من مصالحها الشخصية وتعظيم دالة منفعتها وظهرت نتائج تلك الممارسات جليا في الانهيارات التي حدثت مؤخرا في العالم وما تبعه من تهديد لمصالح المستثمرين في هذه الشركات بسبب الخسائر التي لحقت بهم .(أبو دغيم ، ٢٠١٨ ) ولأن الإدارة غالباً ما تتبع سياسات محاسبية غير متحفظة بهدف إظهار مركز قوى للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية لها وهذا يضر بأصحاب المصلحة، ولهذا السبب وجدت آليات حوكمة الشركات بهدف تقليل تضارب المصالح بين الإدارة والأطراف الأخرى والتي يترتب عليها تحقيق منافع لأطراف على حساب أطراف أخرى ( حسن ومحسن، ٢٠١٦). ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الإدارة تسعى إلى تحقيق مصالحها والتي قد تكون على حساب مصالح المالكين مستغلة المرونة في المعايير المحاسبية، وعدم تماثل المعلومات المتوافرة لديها مقارنة بتلك المتوافرة لدى المالكين لتحقيق أهدافها وذلك إما لإعطاء المستثمرين صورة إيجابية عن الأداء المالي للشركة؛ أو بغرض التأثير على بعض العقود التي تعتمد على أرقام ونتائج القوائم المالية، أو لتحقيق بعض المصالح الشخصية ومن هنا ظهرت مشكلة إدارة الأرباح (Wibawa & Wardhani, 2018) . ولقد حظيت ظاهرة إدارة الأرباح باهتمام خاص من قبل العديد من الباحثين، والتي حاولوا تقديم طرق ملائمة للحد منها ومن أهم هذه الطرق التحفظ المحاسبي والذي يعتبر أحد الوسائل التي من شأنها أن تحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث يساهم التحفظ المحاسبي في تقليل قدرة الشركة على إظهار القوائم المالية بصورة مغايرة لما هي عليه في الحقيقة، كما أنه يعزز من شفافية القوائم المالية، ويقلل من أثر مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالكين .

ويعتمد كثير من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات على القوائم المالية، وبالتالي تعتبر آليات

الحوكمة من الوسائل المهمة التي تسهل على مستخدمي المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات الاستثمارية ورسم السياسات المستقبلية بشكل آمن وبعيد عن المخاطرة في حال توفرها ، ويمكن النظر إلى أهمية الوقوف على آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي من خلال معرفة مدى هذا التأثير والعلاقة بينهما حيث وجد أنه في حال كان هناك تأثير طردياً بينهما أي أنه كلما تم تطبيق آليات الحوكمة زاد التحفظ المحاسبي فإن ذلك يعتبر حافزاً للشركة لبذل أقصى مجهودها واهتمامها بالعوامل المؤثرة على تطبيق آليات الحوكمة كي تحقق التحفظ المحاسبي وبالتالي ذلك يعتبر فائدة للشركة في عملية زيادة الثقة والموثوقية بالقوائم المالية، ودعم القدرة التنافسية للشركة، والجهات الأخرى المهتمة بعملية اتخاذ القرارات بناء على معلومات سليمة وتقارير موثوقة وجوده عالية (Saleh, 2022, et al ) ، ومع قصور دور المعايير المحاسبية في مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح، كان لا بد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح، خاصة بعد ما تسبب به إتباع الإدارة لهذه السياسة من سقوط وإفلاس العديد من الشركات (المر ، ٢٠٢١). حيث إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل، حيث إن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل؛ الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد إستمراريتها .

ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالي:

#### السؤال الرئيسي الأول :-

ما هو أثر آليات حوكمة الشركات على ممارسة التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة

الأوراق المالية المصرية ؟ ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية :-

- ما هو أثر حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر استقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر الجمع بين المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟

- ما هو أثر وجود لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر استقلالية لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر حجم كبار المساهمين على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر حجم الملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟
- ما هو أثر وجود الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة المصرية ؟

#### السؤال الرئيسي الثاني :-

ما هي العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح

في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية؟ ويتفرع عنه :-

- ما هو مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ؟

- هل تمارس الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لأسلوب إدارة الأرباح؟

#### ٣/١ : أهمية الدراسة:

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من خلال أهمية المتغيرات التي تتناولها هذه الدراسة وتحاول استكشاف العلاقة بينهما حيث تعود أهمية الحوكمة وتطبيق آلياتها إلى نوع من الثقة في القوائم المالية، وحسب إطلاع الباحث على الدراسات السابقة لم يجد دراسات قامت بدراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية

أ. الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها

- ✓ من الدراسات الحديثة التي ستشكل إضافة علمية متخصصة في مجال دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، وآليات الحوكمة وفهم واقع كل منهما في البيئة البورصة الأوراق المالية المصرية ، الأمر الذي يتيح إمكانية تزود العديد من الأطراف المعنية ذات العلاقة اتخاذ قراراتها التي تتخذ بناءً على تتضمنه القوائم المالية من معلومات.
- ✓ ستشكل مجالاً خصباً لدراسات لاحقة، لما توفره من معلومات حول آليات الحوكمة وعلاقتها

بمستوي التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية وطبيعة العلاقة بينهما مما يساهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة المصرية بشكل خاص .  
✓ سيستفيد الباحثون والأكاديميون من المتغيرات التي تناولتها الدراسة وطرق قياسها ومن الممكن أن تمثل نتائج الدراسة وتوصياتها معلومات للباحثين والأكاديميين في مجال غدارة الأرباح ، الحوكمة وآلياتها والتحفظ المحاسبي وإمكانية مقارنة نتائجهم مع نتائج هذه الدراسة، وإعداد دراسات مستقبلية بناءً على التوصيات التي ستقدمها الدراسة.

#### ب. الأهمية العملية: تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها

- حظى موضوع تطبيق آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي اهتمام العديد من الباحثين وتم تطبيق الدراسات في البيئتين العربية والأجنبية وكان هناك تباين في النتائج بين الدراسات السابقة حيث أشارت دراسة (Hansen et al.,2018)، و (Sugiarto & Fachrurrozie,2018) الى وجود علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي، في حين أن هناك دراسات أشارت إلى عدم وجود علاقة بين بعض آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي مثل دراسة (محمد ومحسن، ٢٠١٦)؛ و(إبراهيم، ٢٠٢١)، حيث لبعض الآليات تأثير طردي وبعضها تأثير عكسي. ونتيجة لهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة النتائج على بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك لأن البيئة المصرية تختلف من حيث طبيعة المستثمرين وتوجهاتهم من حيث الأنظمة والقوانين التي تضعها البورصة وهيئة سوق رأس المال،
- من شأن هذه الدراسة أن تضع أمام مستخدمي القوائم المالية في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية بعض النتائج المتعلقة بمستوى ممارسة إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية بشكل عام، ومعرفة الشركات التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح وتتلاعب في نتائجها المالية بشكل خاص مما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية بالشكل الصحيح.
- والتعرف على الشركات التي تطبيق التحفظ المحاسبي عند عملية إعدادها لقوائمها المالية، الأمر الذي يعطي المستفيدين وأصحاب العلاقة نوع من الثقة والطمأنينة بالقرارات التي سوف يتخذونها والتي تعد بناء على القوائم المالية التي تقدمها لهم تلك الشركات، فالتحفظ المحاسبي يجعل القوائم المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية والبعد عن التحيز والتدخل الشخصي.



٤/١ : هدف الدراسة:

يُكمن هدف الدراسة الرئيسي في بيان دور التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط في العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية . ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

▪ الأهداف الفكرية :-

- إلقاء الضوء على التحفظ المحاسبي من حيث النشأة ، المفهوم ، الأنواع ، المقاييس والمزايا والعيوب .
- إلقاء الضوء على آليات الحوكمة من حيث المفهوم ، المبادئ ، الخصائص ، الأدوات ، الأهمية .
- إلقاء الضوء على إدارة الأرباح المفهوم ، الأنواع ، الاستراتيجيات / الأدوات وطرق القياس .

▪ الأهداف التطبيقية :-

- ✓ تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، ومعرفة الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي في تقاريرها وذلك من خلال استخدام نموذج (Basu, 1997)، ونموذج القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM) (Book to Market Ratio) خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- ✓ قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية بشكل عام؛ ومستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة فيها بشكل خاص ومعرفة الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها وذلك من خلال استخدام نموذج ( The Modified Jones. Model, 1995 ) المعروف باسم نموذج جونز المعدل خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- ✓ التعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة أسلوب إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- ✓ التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية على مستوى التحفظ المحاسبي ، والوقوف على آليات حوكمة الشركات المطبقة ، مع بيان الآليات الأكثر تأثيراً في ممارسة التحفظ المحاسبي فيها خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

## ٥/١ : فروض الدراسة :-

في ضوء مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يمكن صياغة فروض الدراسة في :

➤ الفرض الرئيسي الأول :- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( 0.05 <math>\alpha</math>) بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية.

ويتفرع عنه:-

- لا تتصف التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية بالتحفظ المحاسبي.

- لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لأسلوب إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية.

➤ الفرض الرئيسي الثاني :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( 0.05 <math>\alpha</math>) لأبعاد آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية . ويتفرع عنه:-

١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) للجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

٥- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لوجود لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي.

٦- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لاستقلالية لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي.

٧- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 <math>\alpha \leq</math>) لكبار المساهمين على التحفظ

المحاسبي.

٨- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  للملكية الأجنبية على التحفظ

المحاسبي.

٩- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  للملكية الإدارية على التحفظ

المحاسبي.

### ٦/١ : حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي** : اقتصرت الدراسة في التعرف على دور التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط على العلاقة بين آليات الحوكمة وممارسة إدارة الأرباح في قطاع العقارات وقطاع الموارد الأساسية وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ لاحتوائهم على أكبر عدد من الشركات مقارنة بباقي القطاعات ، وقد تم استثناء قطاع الخدمات مالية والمصرفية وقطاع البنوك ؛ وذلك بسبب طبيعتها الخاصة التي لا تتناسب مع الدراسة ولكونها تحكمها إجراءات وضوابط مختلفة عن القطاعات الأخرى .
- **الحد المكاني** : البورصة المصرية للأوراق المالية .
- **الحد الزمني** : تم إجراء الدراسة التطبيقية في نهاية ٢٠٢١ ، واستخدم الباحث البيانات المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة من ٢٠١٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

### ٢- الإطار النظري للدراسة :-

١/٢ : التحفظ المحاسبي - الماهية ، الأنواع ، المقاييس ، المزايا والعيوب والعوامل المؤثرة .  
يعتبر التحفظ المحاسبي آلية مهمة لعلاج الصراعات بين حملة الأسهم وأصحاب الديون، ويقوم التحفظ على خفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون، ويقلل من تضارب البيانات وعدم تماثلها ويحمي مصالح الدائنين، ويقوم التحفظ على تخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية؛ ويعتبر بوصلة الأمان للدائنين فيمُدُّهم بالمعلومات بالوقت المناسب عن المخاطر المحتملة لقروضهم (الجندي، ٢٠٢٠).

ويعد التحفظ من أهم السياسات المحاسبية التي بدأ الاهتمام بها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لتأثيرها على تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على التقارير المالية، فإن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها (Ball R., et al, 2020) وهذا يرجع إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق وللاعتراض بالأنباء

الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كالخسائر . ( Stergios Leventis et al., 2013 )

ويتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، فوجود التحفظ المحاسبي يتم اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتعمل على تدعيم الحفاظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبطة بهاء خاصة أصحاب الديون وحملة الأسهم خاصة أن الإدارة تعمل على تحقيق مصالح مالية لذاتها ولتحقيق أمر معين على حساب أطراف أخرى، وهذا يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح ذات العلاقة؛ وبالتالي انخفاض القيمة للشركة في السوق (إبراهيم، ٢٠٢١).

#### ١/١/٢ : نشأت التحفظ المحاسبي :-

لقد كان للعلم المحاسبي القديم بصمة في مبدأ التحفظ المحاسبي ولازال العلم المحاسبي المعاصر يُعطى اهتماماً كبيراً لهذا المبدأ فلقد بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أشار (Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع الخسائر والأعباء المتوقعة، وعدم الاعتراف بأية أرباح لم تتحقق فعلاً ومنذ ذلك الوقت توالى الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي ( Audrey Wen et.,2011 ). إن العديد من المنظمات المحاسبية تبنت عدداً من المعايير، ومن ضمنها التحفظ المحاسبي، حيث جاء في المعيار الأول في المعايير الدولية "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، ففي حال عدم التأكد من نتائج معينة وجب تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، كما أن المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا أقرت في حال وجود تعارض بين أساس الاستحقاق والتحفظ المحاسبي -عند تطبيق مبدأ المقابلة- فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي كذلك اهتمت المعايير الدولية بالتحفظ المحاسبي (زيد، ٢٠٢١).

ومما سبق نجد أن التحفظ المحاسبي يعد من الموضوعات المحاسبية القديمة والمعاصرة أيضاً وأصبح مطلباً أساسياً لزرع الثقة والأمان خاصة بعد الخسائر الفادحة التي شهدتها الأسواق المالية عقب انهيار كبرى الشركات بسبب الاحتيال في عرض القوائم المالية واستخدام البدائل في السياسات.

#### ٢/١/٢ : مفهوم التحفظ المحاسبي :-

إن المتتبع للفكر المحاسبي يمكنه أن يلاحظ استخدام البعض لمفهوم التحفظ المحاسبي كمصطلح مرادف لمصطلح الحيطة والحذر الأمر الذي قد يشير ضمناً إلى وجود اختلاف بين المصطلحين

إلا أن الكثير العديد من نتائج الدراسات أكدت أن هذا الأمر لا يعكس وجود مصطلحين مختلفين من حيث المضمون إنما الأمر يقتصر على وجود خلاف في الاصطلاح اللغوي، وعليه يمكن اعتبار أن كلا المصطلحين مترادفين وأن كلاهما يشير إلى الآخر (Glover & Lin, 2018). كذلك الأمر لم يقتصر على الاختلاف بين المصطلحات المستخدمة في الإشارة إلى مفهوم التحفظ المحاسبي، بل امتد الاختلاف في تسمية المصطلح نفسه؛ حيث إن البعض اعتبره عرف أو مبدأ والبعض الآخر أطلق عليه قيد وآخرين أطلقوا عليه سياسة أو منهج الأمر الذي أعطى المجال للباحثين للتعبير عن مفهوم التحفظ المحاسبي من حسب وجهات نظرهم (عوض، ٢٠١٠). ولقد تعددت اجتهادات الباحثين والهيئات المنظمة للعمل المحاسبي في تعريفهم للتحفظ المحاسبي على النحو التالي:

- هو القدرة على حالة التأكد المرتبطة بعناصر مُتعارف عليها ومقاسة في البيانات المالية، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد بشكلين، الأول عن طريق الإفصاح والثاني عن طريق الممارسات الحذرة في إعداد البيانات المالية (محمد، ٢٠٢١).
- إتباع نظرة تشاؤمية عند تقييم الأصول والإيرادات والالتزامات والمصروفات، بحيث يتم تقليل الأصول والإيرادات وزيادة الالتزامات والمصروفات، وذلك لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه الإدارة وللمحد من التصرفات الانتهازية التي قد تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية، وبشرط عدم المبالغة المتعمدة في تقدير الالتزامات والمصروفات، وكذلك عدم البخس المتعمد لتقييم الأصول والإيرادات. (Zhang et al., 2019).
- الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى وأنه معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح التراكمية المقرر عنها من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الفوري بالنفقات، وبشير مصطلح التحفظ المحاسبي إلى التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (منصور، ٢٠١٩).

#### وبلاظ من التعريفات السابقة ما يلي :-

- عدم وجود تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبي بين الباحثين وبالرغم من ذلك لا يوجد فروق جوهرية لمفهوم التحفظ المحاسبي.

- ان التحفظ يشكل قيذا حاكما ينبغي الأخذ به عند عملية القياس المحاسبي.
- لا يقتصر اثر التحفظ المحاسبي في التأثير على ربح الشركة بل يمتد تأثيره الى القيمة السوقية لأسهمها ، كما يسهم في التقليل من حدة المخاطر الناتجة عن حالات عدم التأكد بشأن المعلومات المستقبلية .
- أن التحفظ المحاسبي تمحور حول اختيار السياسات الأكثر صرامة عند الاعتراف بالأرباح، وعند توفر أكثر من طريقة لتقييم الأصول يجب اختيار الطريقة التي تؤدي إلى التقييم الأدنى، واختيار الجانب الأسوأ من التوقعات دائماً عند التعامل مع الأرباح وتقييم الأصول.
- يميل المديرين والمستثمرين للتحفظ المحاسبي وذلك لتفضيلهم أن يكون اتجاه الأخطاء في البخس بدلاً من المغالاة لتفادي المسائلة القانونية.

### ٣/١/٢ : أنواع التحفظ المحاسبي :-

كان ( Basu، 1997 ) أول من تطرق لمفهوم جديد من التحفظ المحاسبي أسماه التحفظ المشروط وبدأ الباحثون بعدها في التمييز بين أنواع مختلفة من التحفظ المحاسبي ، وتم تقسيم التحفظ المحاسبي إلى :- ( Glover & Lin, 2018 ) ، ( Khurana & Wang, 2015 ) ، ( صالح وآخرون ، ٢٠١٧ ) ( Lawrence et al., 2013 ) ( حماد ، ٢٠١٨ ) ( زيد ، ٢٠٢١ ) ( Bal et al, 2013 ) ( محمد، ٢٠٢١ ) ( Jang, 2021 ) ( Beaver & Ryan, 2015 )

#### أ. التحفظ المشروط Conditional Conservatism والتحفظ غير المشروط

##### Unconditional Conservatism

التحفظ المشروط إن هذا النوع من التحفظ معلقٌ على شرط وقوع أحداث معينة، ومشروط بالأخبار المستقبلية، لذلك يطلق عليه أحياناً التحفظ اللاحق أو التحفظ المرتبط بالأخبار وينشأ هذا التحفظ عندما يتم طلب درجة عالية من التحقق من أجل الاعتراف بالأرباح، مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالخسائر، وبناءة على ذلك يتم تعجيل الاعتراف بالخسائر والمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين وقوعها ويمثل هذا النوع من التحفظ استجابة غير متماثلة في توقيت الاعتراف بالخسائر والمكاسب ، حيث يعجل الاعتراف بالخسائر نتيجة لاستجابته للأخبار السيئة بصورة أسرع من استجابته للأخبار الجيدة التي تدل على تحقيق المكاسب والأرباح. وفي ظل التحفظ المشروط فإن القيمة الدفترية للأصول يجب أن يتم تقييمها بأقل من قيمتها السوقية، نتيجة احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها وفي ذات الوقت فإنه لا يتم زيادة هذه القيمة عند وقوع أحداث مرغوب فيها. بينما التحفظ غير المشروط ينشأ هذا النوع من التحفظ عندما تختار إدارة الشركة تطبيق

سياسات وأساليب محاسبية متحفظة وذلك منذ بداية اعترافها بالأصل أو تسجيلها للالتزام، وهذه السياسات والأساليب المطبقة من شأنها أن تعمل على انخفاض القيمة الدفترية للأصول وهذا النوع من التحفظ غير مرتبط بوقوع أحداث معينة، لذلك أحياناً يطلق عليه بالتحفظ غير المرتبط بالأخبار (التحفظ المستقل)، وهذا التحفظ ما هو إلا اختيار مسبق لطريقة محاسبية لمعالجة عنصر من عناصر القوائم المالية على الرغم من وجود بدائل أخرى للمعالجة غير الطريقة المستخدمة ولذلك يطلق عليه أيضاً بالتحفظ المسبق. كما يطلق على هذا التحفظ من قبل بعض الباحثين بالتحفظ الاختياري: لأنه يعطى فرصه لإدارة الشركة لتقوم بالاختيار بين التقديرات والطرق المحاسبية والتي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. وللتحفظ غير المشروط القدرة على تيسير إدارة الأرباح من خلال تراكم الاحتياطات في قائمة المركز المالي والتي يمكن تحريرها في الفترات المقبلة لمقابلة أهداف الربحية المتوقعة، وبالتالي فإن ذلك يمكن إدارة الشركة من الاستغلال الانتهازي للتحفظ المحاسبي لمقابلة توقعات المحللين .

#### ب. التحفظ غير التقديري non-discretionary والتحفظ التقديري discretionary

ويمثل التحفظ غير التقديري التطبيق غير المتحيز لمبادئ المحاسبة ويعتبر تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية لضبط كمية وتوقيت التحفظ نظراً لأنه تحفظ طبيعي (مثالي) يتحدد وفقاً لظروف الإقتصادية للشركة، بينما الاختلاف عن ذلك المستوى من التحفظ يعبر عن التحفظ التقديري.

#### ج. التحفظ اللاحق EX-Post والتحفظ السابق EX-Ante

التحفظ اللاحق ويشمل تطبيق السياسات والطق المحاسبية والتي عن طريقها يتم الاعتراف الفوري بأي أخبار غير سارة أو خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث الإقتصادية غير السارة وتأجيل الاعتراف بالأخبار الإقتصادية السارة أو الأرباح مثل توقع حدوث أي أرباح أو أي زيادة في الإيرادات إلي حين تحقق تلك الأخبار وتكون مؤكدة الحدوث مثل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي . التحفظ السابق ويقوم علي أساس تخفيض كلا من الربح المحاسبي والقيمة الدفترية لصافي الأصول بغض النظر عن طبيعة الأخبار المتوقعة مثل الاعتراف الفوري لنفقات الدعاية والإعلان بدلاً من رسملتها .

## د. التحفظ المؤقت Temporary Conservatism والتحفظ الدائم

### . Permanent conservatism

**التحفظ المؤقت** ويشمل اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف وتغير القرارات المراد اتخاذها وتبدل الظروف المحيطة وتشمل في الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التي تحقق أهداف محددة في فترات معينة. **التحفظ الدائم** ويشمل اختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال فترة معينة وتشمل في الغالب التحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

## هـ. تحفظ الأرباح Earnings Conservatism وتحفظ الميزانية Balance

### Sheet Conservatism

**تحفظ الأرباح** هو التحفظ المحاسبي الناتج عن إقرار الخسائر في التوقيت المناسب مع التأثير المباشر علي قائمة الدخل أو بمعنى آخر سرعة انعكاس الأخبار غير السارة علي الربح مقارنة بسرعة انعكاس الأخبار غير السارة . **تحفظ الميزانية** وهو التحفظ المحاسبي الذي ينتج أثره علي قائمة المركز المالي ويقوم علي أساس نقص القيم الدفترية للأصول وحقوق الملكية مثل تطبيق التكلفة التاريخية في القياس وبترتب علي ذلك زيادة معدل القيمة السوقية إلي الدفترية لحقوق الملكية.

## و. التحفظ الإجباري Mandatory Conservatism والتحفظ الاختياري Voluntary

### . Conservatism

**التحفظ الإجباري** وتشمل الاختيارات الإلزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة كالمعايير التي تصدرها الجهات المنوط بها وضع السياسات المحاسبية . **التحفظ الاختياري** ويشمل الاختيارات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ علي الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الأرباح .

## ز. التحفظ الجزئي Partial Conservatism والتحفظ الكلي Absolute

### . Conservatism

**التحفظ الجزئي** ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محددة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية أو جزئية أو يمكن أن تختص بعلاقات أو دوال أو نسب محددة مثال علي ذلك نسب السيولة ورأس المال العامل في حالات عقود الدين . **التحفظ الكلي** وتشمل اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر ومن أصول والتزامات



كما تشمل التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً.

#### ٤/١/٢ : مقاييس التحفظ المحاسبي :-

محاولات قليلة بذلت على مر السنين لقياس التحفظ بشكل كمي على الرغم من كونه من أحد أبرز خصائص المحاسبة المالية، كان (Basu) أول من بدأ عدداً من الإجراءات التي تعكس جوهر مبدأ التحفظ ولم يوجد حتى الآن مقياس تجريبي واحد متفق عليه بشكل عام كمقياس وحيد للتحفظ المحاسبي . وكون التحفظ المحاسبي مفهوماً يصعب ملاحظته أو قياسه؛ لذلك لا توجد طريقة محددة يتم استخدامها دائماً لقياسه، ومع ذلك، هناك عدد قليل من النماذج يمكن استخدامها للإشارة إلى مدى وجود التحفظ في الشركات. أهمها ما يلي: (Hansen, 2018) (عبد الحليم، وأحمد ، ٢٠١٨)

#### ١. نموذج ( Basu، 1997 ) التوقيت غير المتماثل في قياس الربح:

يعرف بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويعتمد أن المحاسبون يميلون للاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل الأرباح المتوقعة، بمعنى آخر هم أكثر استجابة للأخبار السيئة بالأحداث الاقتصادية وبالتالي تنعكس هذه الأخبار بشكل أسرع. وتم بناء هذا النموذج بغرض قياس مستويات الأرباح، واستخدام العوائد الموجبة لقياس الأخبار الجيدة، والعوائد السالبة لقياس الأخبار السيئة، وأن درجة استجابة ربحية الأسهم للعوائد السالبة تنعكس بصورة أسرع من درجة الاستجابة للعوائد الموجبة (Basu، 1997). حظي هذا النموذج على العديد من نقاط القوة (Cui, et al ,2021) كما يلي:

- سهولة إجراء عملية المقارنات وعرضة أقل لأخطاء القياس، سواء بين القطاعات أو الشركة نفسها.
- سهولة تطبيقه، فهو المقياس الوحيد الذي تم تطبيقه بشكل واسع لمدة تسع سنوات قبل ظهور المقاييس الأخرى.
- البحوث التي اعتمدت على هذا النموذج، توصلت لنتائج متوافقة مع التنبؤات للباحثين؛ مما أدى لزيادة الثقة بهذا النموذج.

تعرض نموذج Basu لعدة ملاحظات شكلت ضعفا عاما لهذا النموذج أهمها ( أبو جراد ، ٢٠١٥ ) :-

- يجب أن يكون السوق ذات كفاءة عالية، وقد لا تتوفر هذه الميزة في الأسواق الناشئة.
- يعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد فقط ويهمل باقي المتغيرات.
- لا يمكن تطبيقه لعدة شركات وعدة سنوات، فيعد لشركة واحدة خلال سلسلة زمنية، أو قطاع كامل لفترة زمنية واحدة.
- اعتمد النموذج على التغير في عائد السهم نهاية العام كمؤشر للأخبار الجيدة أو الأخبار السيئة، مما يؤدي لصعوبة فصل أثر كل حدث من تلك الأحداث المؤثرة على حده.

٢. نموذج (Beaver and Ryan, 2005) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

( MTB ) :-

يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ويفترض النموذج أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي (عبد الله وحמיד، ٢٠١٤). يمكن تطبيق هذا النموذج بالقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، فإذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح دل ذلك على سياسات متحفظة، ويمكن تطبيقه أيضا بالقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، فإذا كانت النسبة أكثر من واحد صحيح دل ذلك على سياسات متحفظة (زيد، ٢٠٢١). والقيمة الدفترية للشركة يتم حسابها من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها والقيمة السوقية هي سعر إغلاق السهم في نهاية الفترة (Brockman et al.,2018). يعاب على هذا النموذج أنه لا يقيس سنة واحدة فقط بل من بداية تأسيس الشركة؛ ويُعاب عليه أيضا في حال حدوث أزمات اقتصادية سوف تتخفف القيمة السوقية للشركة، وبالتالي يصعب قياس وتفسير هذه النسب (السيد ، ٢٠١٨) .

٣. نموذج (Givoly And Hayn، 2000) قياس الاستحقاقات السالبة:

حيث تعتبر المستحقات الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث إن قيمة المستحقات السالبة تشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح وتعني وجود سياسات متحفظة أدت لتخفيض الأرباح المعلن عنها بينما تبقى التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

٤. مؤشر التحفظ (C-score) قياس الاحتياطات السرية :

يهدف لقياس تأثير التحفظ المحاسبي خلال نسبة الاحتياطات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات السرية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى استخدام الشركة سياسات محاسبية متحفظة، بمعنى أن ارتفاع المؤشر يعني زيادة التحفظ المحاسبي (2002 ، Penman And Zhang).

٥/١/٢ : تفسيرات التحفظ المحاسبي :-

هناك مجموعة من التفسيرات التي توضح لنا أسباب (دوافع) تبني المحاسبين لممارسة وتطبيق التحفظ المحاسبي عند إعدادهم للتقارير المالية، أهمها ما يلي :-

أ. تفسير التعاقد للتحفظ المحاسبي Contracting Explanation :-

يعتبر هذا التفسير من أقدم وأهم التفسيرات التي قدمها الفكر المحاسبي والتي بينت سبب ممارسة وتطبيق التحفظ المحاسبي كما وبعد هذا التفسير هو المصدر الرئيس للتحفظ المحاسبي بشكل عام وللتحفظ المشروط على وجه الخصوص ويقصد بمفهوم التعاقدات تلك التي تكون بين الأطراف المهمة بعمل الشركة وذات المصالح المتعارضة والمختلفة بالنسبة للشركة ( Garcia Lara et al., 2019). إن الشركة وفقاً لفرض الوحدة المحاسبية تعتبر كيان مستقل عن أصحاب المال بغض النظر عن طبيعة المنشأة سواء كانت فردية أو أشخاص أو شركات أموال، وأن الشركة لها شخصية معنوية وذمة مستقلة عن ذمة ملاكها وهذا الأمر أدى لظهور نظرية الملكية الغائبة أو ما تعرف باسم نظرية الوكالة، وتشير هذه النظرية إلى وجود علاقة تعاقدية بين أطراف عقد الوكالة وهم الوكيل (الإدارة) والموكل (المساهمين) ويلتزم الوكيل برعاية مصالح الموكل، ولكن نظراً لتعارض المصالح بين أطراف عقد الوكالة ظهرت لدينا مشكلات عديدة عرفت بمشكلات نظرية الوكالة. ومن أجل ذلك الأمر تدخل جميع الأطراف ذات العلاقة في تعاقدات من أجل محاولة ضمان تقليل التعارضات التي قد تحدث في مصالح كل طرف إلى أقل حد ممكن، وتعتبر التقارير المالية وبما تحتويه من معلومات أحد الطرق التي يستخدمها الموكل (الملاك) في تقييد حرية ودوافع الوكيل (الإدارة) في محاولاتها لتعظيم منافعها على حسابهم، أي أن نظام المعلومات المحاسبي وبما يقدمه من معلومات يساعد في تنفيذ التعاقدات بين الأطراف المختلفة. ويوزع المخاطر بين الوكيل والموكل (Blunck، 2011). ومن أهم هذه العقود :-

• عقود مكافآت الإدارة **Management Compensation**

• عقود الدين **Debt Convention**

### أ. تفسير التقاضي **Litigation Explanation**:-

إن من أكثر العوامل التي ساهمت في زيادة الطلب على تطبيق التحفظ المحاسبي هو مخاطر التعرض للتقاضي والتي قد يواجهها المحاسبون ومراقبو الحسابات من جانب المساهمين أو الأطراف المستفيدة ذات العلاقة بالشركة، وخاصة عندما تكون الأرباح وقيمة الأصول مقيمة بصورة مبالغ فيها وأعلى من قيمتها الحقيقية، فلجأت الحاجة إلى تطبيق التحفظ المحاسبي من أجل الحد من تلك الدعاوي القضائية وتكاليفها المتوقعة، وهذا ما أيدته دراسة ( Defond et al ,2015 ) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في التقارير المالية المعدة، كلما ساهم ذلك في خفض تكاليف الدعاوي القضائية المتوقعة، وذلك من خلال انخفاض احتمالية تعرض مراقبي الحسابات وإدارة الشركة للتقاضي من قبل المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة (السيد ، ٢٠١٨) .

وقد أظهرت العديد من الدراسات ( Garcia Lara et al.,2019 ) ( Bushman & Piotroski,2016 ) أن الشركات كلما قلصت من احتمالية تعرضها لمخاطر الدعاوي القضائية من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة، كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي، ومن ثم زيادة فرص التلاعب والغش من قبل تلك الشركات في التقارير المالية، الأمر الذي يترتب عليه ظهور مشكلات عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف الخارجية والأطراف الداخلية، وتعبير مغاير كلما زادت فرص التلاعب والغش من قبل الشركات كلما أدى ذلك لزيادة مشكلات عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف الخارجية والداخلية، كلما زاد ذلك من مخاطر التعرض للتقاضي من قبل المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، كلما أدى ذلك لزيادة الطلب للرجوع لتطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الشركات عند إعدادها ونشرها للتقارير المالية وذلك بهدف الحد من الدعاوي القضائية المحتمل التعرض لها وتخفيض التكاليف المصاحبة لتلك الدعاوي القضائية وأية مخاطر قد تكون مرتبطة بها (Cui, et al ,2021). وهنا يجب علينا التفرقة بين نوعين من مخاطر الدعاوي القضائية:

✓ **مخاطر الدعاوي القضائية التي قد ترفع ضد الشركة:** إن مخاطر تعرض الشركة للتقاضي

من قبل أصحاب العلاقة بالشركة تكون مرتفعة في حالة إعداد تقارير مالية أقل تحفظاً مقارنة بالمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة في حالة إعدادها لتقارير مالية تكون أكثر

تحفظاً وبناء على ذلك تكون عملية إعداد تقارير مالية تمتاز بالتحفظ المحاسبي أحد الوسائل والطرق التي تجنب الشركة المخاطر المتعلقة بالدعاوي القضائية (Qiang, 2007).

✓ **مخاطر الدعاوي القضائية ضد مكاتب مراجعي الحسابات:** نتج عن اهتزاز الثقة والمصادقية التي تعرضت لها مكاتب مراجعة الحسابات بعد الفضائح المحاسبية التي تعرض لها مكتب (Arthur Anderson)، إلى زيادة مخاطر تعرض مكاتب مراجعي الحسابات للدعاوي القضائية، وبناء على ذلك يعد توجه الشركات لإعداد تقارير مالية متحفظة أحد الطرق التي تساهم في تجنب مكاتب مراجعي الحسابات لمخاطر الدعاوي القضائية التي قد ترفع في حقهم (الجندي، ٢٠٢٠).

#### أ. التفسير الضريبي Income Tax Explanation :-

تلعب الضريبة دوراً مؤثراً على السياسات المحاسبية التي تطبقها وتختارها إدارة الشركة فمن المعلوم أن رقم الربح المحاسبي المحقق هو الأساس الذي يتم في ضوءه حساب الضريبة التي يتم فرضها على الشركات ومقدار الضرائب في البلد تحددها الجهات التشريعية وتعتبر ملزمة لكافة الشركات، والطريقة الوحيدة لتخفيض قيمة الضرائب يكمن في التلاعب في الأرباح المحاسبية، وعليه فإن الاعتبارات الضريبية لها تأثير على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية وذلك بسبب تعدد السياسات المحاسبية وإتاحة الحرية للإدارة للاختيار من بينها (حسن، ٢٠٢١). إن قيمة الضريبة التي يتم فرضها على الشركة تتناسب طردياً مع قيمة الأرباح المعلنة، وهذه الأرباح تكون معدة من خلال مجموعة من البدائل والسياسات المحاسبية المتعددة والتي يمكن لإدارة الشركة الاختيار من بينها لذلك نجد أن الضريبة تؤثر بشكل كبير على آلية حساب الأرباح، حيث تقوم بعض الشركات بإظهار مصروفاتها والتزاماتها بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، في حين تظهر إيراداتها بقيمة أقل من القيمة الحقيقية، وذلك في محاولة منها لتخفيف العبء الضريبي عليها وهنا يتم إتباع سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية شريطة أن تقبل الجهات الضريبية هذه السياسات المتحفظة. ويرى البعض أن من أشكال تأثير الضريبة على التحفظ المحاسبي ما يلي:

(Jang, 2021)

- العمل على انتهاز سياسات محاسبية تعمل على تأجيل الربح الحالي إلى الفترات المحاسبية المستقبلية، في محاولة لتجنب الشركة ضرائب ذات قيمة مرتفعة وذلك في الفترة الحالية.
- قد تكون الضرائب شكلاً من الأشكال التي تستخدمها الحكومات وذلك للتأثير على مجالات محاسبية معينة، ومن ضمن هذه المجالات التحفظ المحاسبي، فالتباين بين الدول في القوانين

الضريبية والتشريعات التي تفرضها يمثل أحد الأدلة على اختلاف العوامل التي تؤثر دولياً على التطبيق المحاسبي، وبالتالي قد يعتبر وجود دليل عن تقارير مالية متحفظة في العديد من الدول قرينة على أن هناك توافق دولي بشأن الممارسات المحاسبية المتحفظة.

### ب. التفسير التنظيمي Regulators Explanation :-

إن المقصود من التنظيم المحاسبي هو الجهات التي تنظم وتحدد شكل وعمل مهنة المحاسبة، وكيفية إعداد وممارسة السياسات والمبادئ المحاسبية، وتتمثل في جهات تُعنى بوضع المعايير المحاسبية كشكل من أشكال تنظم مهنة المحاسبة والسياسات المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي، وجهات أخرى تُعنى بمتابعة ومراقبة مدى الالتزام بتلك المعايير في هيئة سوق المال (Jang, 2021). وهناك مسؤوليات تقع على عاتق هذه الجهات تشكل ضغوطات اجتماعية وسياسية على منظمي تلك المعايير، تظهر مبررات الحاجة إلى تطبيق التحفظ المحاسبي وهذه المسؤوليات تظهر بشكل واضح عندما تتعرض الشركات التي تخضع لتلك المعايير لأي حالات فشل أو مرورها بأزمات مالية، ولم تقم المعلومات الواردة في التقارير المالية التي أعدت بناءً على تلك المعايير بتقديم أي قرائن على احتمالية وقع تلك الأزمات، الأمر الذي يظهر لنا الحاجة لزيادة الطلب على تطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي (حسن، ٢٠٢١) ، وتشكل الجهات التنظيمية نوعاً من التدخل الخارجي، وخصوصاً فيما يتعلق بشأن تطبيق بعض السياسات المحاسبية وذلك من أجل ضمان توحيد للممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع، ولعل هذا النوع من التدخل يؤثر على مستويات تطبيق التحفظ المحاسبي من قبل الشركات، كما أن قوة أو ضعف الجهات التنظيمية ودرجة تدخلها يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي المطبق (الشترى، ٢٠٢٢).

ويضيف البعض تفسير آخر وهو السيطرة علي المنشأة (صالح وآخرون ، ٢٠١٧) :

حيث أن الإدارة قد تقوم بتخفيض الأرباح بصورة منتظمة مستخدمة في ذلك سياسات التحفظ المحاسبي والتي يقف من خلفها دافع تقليل قيمة المنشأة بسبب عدم قيامها بتحقيق أرباح وبالتالي عدم إجراء توزيعات للأرباح وسوف يؤدي ذلك إلي تخفيض قيمة المنشأة في بورصة الأوراق المالية وفي هذه الحالة تقوم الإدارة بشراء أسهم هذه المنشأة والسيطرة عليها حيث أنها هي الوحيدة التي لديها معلومات حقيقية عن مستقبل الشركة وعن قيمة الشركة الحقيقية ( عدم تماثل المعلومات ) وتستفيد من تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عن طريق تقديمها معلومات غير صحيحة ولا تعبر بشكل صادق عن الوضع الحقيقي للمنشأة. أو قد تتبع تلك الإجراءات لقيام منشأة أخرى بالسيطرة علي هذه المنشأة وبما يحقق مصالح الإدارة الشخصية.

**٦/١/٢ : مزايا وعيوب ممارسات التحفظ المحاسبي :-**

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم السياسات المحاسبية المالية بالرغم من معارضة البعض له بسبب تأثيره السلبي على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، إلا أنه أصبح أكثر شمولية في التقييم عند إعداد المعلومات المحاسبية، لكثرة حوادث الإفلاس والأزمات المالية المتلاحقة التي حصلت في العالم، مما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإظهار مركزها المالي بصورة أفضل من الواقع حرصاً على حماية نفسها في المستقبل ، حيث يمتاز التحفظ المحاسبي بالعديد من المزايا التي يمكن الاستفادة منها عند إعداد القوائم المالية أهمها :

- أصبح التحفظ المحاسبي مطلب رئيس في الوقت الحالي من قبل العديد من الأطراف كالمستثمرين ومراجعو الحسابات والمؤسسات المنظمة والمشفرة على وضع المعايير، خصوصاً بعد حالات الإفلاس والانهيار التي مرت بها العديد من الشركات وما نتج عنها من خسائر كبيرة تحملها أصحاب المصالح في تلك الشركات نتيجة لما قامت به إدارة تلك الشركات من ممارسات غير مشروعة تمثل في حقيقة الأمر خرقاً للتحفظ المحاسبي ( Salehi, et al. ) (2021).

- إن للتحفظ المحاسبي مساهمة فعالة وإيجابية في الوصول إلى مخرجات محاسبية تتصف بالموضوعية؛ بمعنى أن مخرجات النظام المحاسبي من معلومات محاسبية تكون معدة بناءً على المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ويتحقق هذا الأمر ذلك من خلال الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في الحد من ميل الإدارة لمحاولة تضخيم الأرباح والمبالغة في تقييمها للأصول (القضاة ومفلح، ٢٠١٦).

- يلعب التحفظ المحاسبي دوراً مهماً في الحفاظ على مصالح حملة الأسهم من ميل إدارة الشركة إلى تطبيق سياسات متفائلة تعمل على تضخيم الأرباح، كما ويعمل التحفظ المحاسبي أيضاً على حماية مصالح أصحاب الديون وذلك من خلال عدم توزيع أية مكاسب لم تتحقق على حملة الأسهم، كما ويعتبر ضروري ومفيد للمستثمرين قليلي الخبرة الذين يعتمدون على الأرقام الواردة في التقارير المالية كما هي، حيث إنه ونتيجة لتحيز التحفظ المحاسبي لتخفيض الربح فإن التكلفة التي يتحملها هؤلاء المستثمرين تكون أقل من التكلفة التي قد يتحملونها نتيجة التحيز لزيادة الأرباح (إبراهيم ، ٢٠٢١).

- إن حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى هامش أمان من أجل حماية مصالحهم واستثماراتهم وأموالهم من أية نتائج عكسية تتطلب أن يتم تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، فمستخدمي

- التقارير المالية يفضلون الأرقام المتحفظة اعتقاداً منهم أن الأرقام الغير متحفظة ستؤدي للإضرار بمصالحهم وأموالهم وستؤدي إلى إحداث نتائج عكسية، ولاعتقادهم أن القوائم المالية كلما كانت متحفظة أكثر كلما كانت أكثر صدقاً ومعلوماتية ( صالح وآخرون؛ ٢٠١٧ )
- إن التحفظ المحاسبي يعمل على تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية ويحسن المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير ويحسن من جودة الأرباح، حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الأسلوب الانتهازي للإدارة وزيادة قدرة الأرباح الحالية على إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، ولقد توصلت الكثير من الدراسات التي قامت بدراسة التحفظ المحاسبي كدراسة (Salehi, et al. 2021) ودراسة ( Bagnoli & Watts,2005 ) إلى أن تطبيق التحفظ المحاسبي يساهم مساهمة كبيرة في تحسين جودة الأرباح، وأن تطبيق الشركات لسياسات محاسبية متحفظة يعتبر واحداً من الأدوات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات وتخفيض ظاهرة عدم التماثل .
  - يعتبر التحفظ المحاسبي وسيلة يعتمد عليها المحاسبون في حالات عدم التأكد التي قد يتعرضوا لها ووسيلة مناسبة في مواجهة التفاؤل المفرط من قبل إدارة الشركة وذلك عند تقييمها لأصولها والتزاماتها (الشرقاوى، ٢٠٢٢).
  - إن التحفظ المحاسبي يتلاءم مع القوانين الضريبية والاستثمارات، حيث إن تطبيق التحفظ المحاسبي يعتبر أداة فعالة ومناسبة للحد من الدخل الخاضع للضريبة، وذلك من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات، والإسراع في الاعتراف بالمصروفات (أبوحميدة ، ٢٠١٧).

### وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن هناك مجموعة من العيوب أهمها :-

١. إن تطبيق التحفظ المحاسبي قد يتعارض في بعض الأحيان مع خصائص جودة المعلومات المحاسبية كالثبات والحيادية والقابلية للمقارنة، ومثال ذلك التعارض الواضح بين خاصية الثبات والتحفظ المحاسبي وذلك في مجال تقييم بضاعة آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، فاستخدام التحفظ المحاسبي في هذا المجال قد يؤدي إلى تقييم بضاعة آخر المدة وفقاً للتكلفة في سنة، وفي سنة أخرى قد يتم تقييمها وفقاً للقيمة السوقية، الأمر الذي قد يترتب عليه تشويه المعلومات الموجودة في القوائم المالية (أبو جراد، ٢٠١٥) .
٢. إن تطبيق التحفظ المحاسبي قد يتعارض في بعض الأحيان مع الفروض المحاسبية، حيث إن المبالغة في زيادة قيمة الالتزامات والمصروفات والتخفيض من قيمة الإيرادات والأصول يتعارض مع فرض الدورية وما يتطلبه هذا الفرض من ضرورة العمل على تحديد نتائج الأعمال



- بشكل واقعي وصحيح ، الأمر الذي قد يترتب عليه إحداث ضرر في مصالح بعض المساهمين، حيث إن أرباح بعض المساهمين قد تتناقص في دورة محاسبية معينة وذلك لصالح المساهمين الجدد في دورات محاسبية قادمة (Salehi, et al. 2021)
٣. إن إتباع سياسات محاسبية متحفظة وما تتطلبه هذه السياسات من اعتماد القيم الأدنى للإيرادات والأصول واعتماد القيم الأعلى للمصروفات والالتزامات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج خطيرة لا تقل خطورتها عن اعتماد القيم الأعلى للإيرادات والأصول واعتماد القيم الأدنى للمصروفات والالتزامات، لأنه قد يترتب على مثل هذا الأمر إلحاق الضرر ببعض الجهات المستخدمة للمعلومات الواردة في القوائم المالية (Cui, et al, 2021).
٤. إن تطبيق التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى إحداث خلل في مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، حيث إن الاعتراف بخسائر أو أعباء فترات محاسبية قادمة في قائمة الدخل سيؤدي هذا الأمر إلى ظهور أرباح الفترة الحالية بشكل مخالف للواقع وللحقيقة، لأنه يؤدي إلى مقابلة إيرادات الفترة الحالية بخسائر وأعباء فترات محاسبية قادمة (Salehi, er al. 2020).
٥. إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تقليل قدرة المعلومات على التنبؤ بالمستقبل ويقيد محتواها وهذا الأمر يؤدي إلى تخفيض كفاءة عقود المديونية، ويزيد من احتمالية اتخاذ قرارات تسهيل الديون (الشرقاوى ، ٢٠٢٢).
٦. قد تؤدي ممارسة التحفظ المحاسبي إلى إتاحة الفرصة في التلاعب بالأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن ثم إمكانية العمل على تكوين احتياطات سرية، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي على المعلومات مما يؤدي إلى صعوبة الاعتماد عليها في عملية التنبؤ كما ويؤثر سلباً على جودة الأرباح، وهذا في مجمله قد يؤدي إلى إعداد تقارير مالية مضللة تؤثر على قرارات مستخدمي تلك التقارير من حملة أسهم ودائنين ومستثمرين وأية أطراف مستفيدة من هذه التقارير . (Salehi, et al. 2020)

#### ٧/١/٢ : العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي :-

أوضحت العديد من الدراسات مجموعة من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي تتمثل في الآتي :-

(Zhang, 2008) ، (إبراهيم ، ٢٠٢١) ، (Salehi, et al. 2021) ( الجندى ، ٢٠٢٠ )

أ. حجم الشركة: تلجأ الشركات كبيرة الحجم لممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة للضغوط السياسية

- التي تتعرض لها وتعتبر الشركات صغيرة الحجم الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوي القضائية. كما أن لحجم الشركة تأثير على الاعتبارات الضريبية، حيث تميل الشركات كبيرة الحجم إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة تؤدي إلى تخفيض الربح؛ لما له من فوائد يمكن أن تحققها من خلال ذلك، ويتمثل هذه الفوائد في تخفيض مقدار الضريبة عليها والتكاليف السياسية، أما بالنسبة للشركات صغيرة الحجم فإنها عادة تسعى للعكس .
- ب. عقود المديونية: القوائم المالية التي تعد ضمن التحفظ المحاسبي تعطي حماية لمصالح المقرضين، وضمان لاسترداد أموالهم، ويزداد التحفظ لدى الشركات التي تعتمد على الاقتراض في تمويل عملياتها.
- ج. حوكمة الشركات: يرتبط تطبيق التحفظ المحاسبي بمدى توافر آليات حوكمة الشركات ارتباطاً إيجابياً فكلما زاد تنفيذ آليات الحوكمة زاد تطبيق التحفظ المحاسبي.
- د. التنظيم المحاسبي المهني: تؤثر المنظمات المهنية التي تقوم بوضع معايير المحاسبة التي تراعي التحفظ المحاسبي.
- هـ. كفاءة السوق المالي: هناك إيجابية بين كفاءة السوق والتحفظ المحاسبي فكلما كان هناك سوق كفاء وفعال زاد الطلب على تطبيق التحفظ المحاسبي، وذلك لتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- و. النظام القضائي: تجنباً للمساءلة القانونية زاد توجه الإدارة لتطبيق التحفظ المحاسبي تجنباً للمساءلة القضائية .

## ٢/٢ : حوكمة الشركات - الماهية ، المبادئ ، الأهداف ، الآليات ، والأهمية

تعتبر الحوكمة معايير ومبادئ وآليات رقابية واستثمار حقيقي للمؤسسات التي تقبل الدخول تحت مظلتها وتعمل بقناعة وشفافية مبادئها ومعاييرها لتصبح الحوكمة في تلك المؤسسات ثقافة إدارية وسلوكية وليست مجرد نصوص صماء ويعتبر مصطلح الحوكمة ذات حداثة نسبية ولكن نجد أن مضامينه وأفكاره ربما سبقت ظهوره وأخذت تتبلور شيئاً فشيئاً بعد ظهور هذا المصطلح لكي تصبح مبادئ ومعايير قادرة على إنتاج الآليات وصولاً إلى تحقيق التوازن المطلوب بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة الاقتصادية أو المالية (قرنى ، ٢٠١٩ )

## ١/٢/٢ : نشأة الحوكمة:

بدأ الحديث فعلياً عن الحوكمة مع بدايات عام ١٩٩٩ ، وذلك لكثرة الإخفاقات المالية للشركات الكبرى وتم إرجاع هذه التجاوزات والإخفاقات إلى عدم تنظيم الجوانب الإدارية للشركات؛ ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهييار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها إلى تزايد الاهتمام بالحوكمة (الغندور، ٢٠٢٠) ، كذلك انفصال الملكية عن الإدارة وضعف آليات الرقابة على المديرين وحدثت الأزمات المالية المتتالية دفع العديد من دول العالم للاهتمام بالحوكمة (تلاحمة، ٢٠١١). ومرت الحوكمة بعدة مراحل تطورت من خلالها فكان لظهور نظرية الوكالة وإلقاء الضوء على المشكلات الناشئة بين أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين نتيجة تعارض المصالح، فكان من هذا المنطلق ضرورة إيجاد قوانين ولوائح تعمل على ضبط العلاقة بين كل من المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة، وكان لكل من (Alkling & Janson) اهتمام كبير بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من المشاكل الناشئة نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة التي تمثلها نظرية الوكالة ( عبد المنعم ، ٢٠٢٠) ، ويمكن تلخيص مراحل تطور الحوكمة كما يلي :-

أ. مرحلة الكساد ما بعد عام ١٩٣٢ وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

ب. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال. وتزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدرتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

ج. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

د. أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.E.D مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

وبناء على ما سبق اتجهت اتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير

لتحقيق أهداف الحوكمة، ويعد ذلك تم التأكيد على حتمية الحوكمة عام (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) وضرورة توثيقها حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات. ومع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار عديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضاً إلى الاهتمام بالحوكمة وقام بتعزيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها (Saleh, 2022 et al) .

### ٢/٢/٢ : مفهوم حوكمة الشركات :-

مفهوم الحوكمة هو الترجمة لكلمة (Governance) حيث تم تعريف الكلمة وتم إضافة مضامين لها مثل الرشيدة والحكمة أو حوكمة الإدارة، وتم اعتماد لفظ حوكمة الشركات في مجمع اللغة العربية المصري بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٣، وتم اعتماد لفظ حوكمة الشركات فيما بعد. وبذلك نجد أن حوكمة الشركات هي الأداة الفعالة للتأكد من موضوعية وسلامة التقارير المالية من أي تجاوزات إدارية بتطبيق العديد من المبادئ التي تخص الإفصاح والشفافية، إضافة إلى ذلك تعمل على بلورة وإرساء قاعد وإجراءات صناعة القرار في المؤسسة (صهيون، ٢٠١٥) . وقد تعددت التعريفات الخاصة بحوكمة الشركات Corporate Governance فمنهم من عرف حوكمة الشركات :-

- ◆ بأنها مجموعة القواعد والعلاقات (مالية وإدارية وقانونية) التي تحكم إدارة ورقابة الشركة لاستغلالها الموارد والالتزام بالشفافية والإفصاح والمساءلة. (الجبلى ، ٢٠٢١)
  - ◆ بأنها نظام يتم من خلاله تحديد كافة الحقوق والمسؤوليات بين كل الأطراف المعنية بها مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الكفيلة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة عليها (طلب : ٢٠١٥)
- ويرى الباحث بأن الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تعمل على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة من خلال ضبط وتوجيه أداء المديرين وتقليل السلوك الانتهازي لهم، والزامهم بتوفير البيانات والمعلومات إلى المساهمين والجمهور بكل شفافية ووضوح.

### ٣/٢/٢ : مبادئ حوكمة الشركات :

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تعد أساس يتم الاعتماد عليه في تطوير أساليب وآليات الحوكمة ومن هذه المبادئ ما يأتي :- (عودة: ٢٠١٧) (الجبلى ، ٢٠٢١) (العيش : ٢٠١٦)

١. **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات** : إن ضمان الأساس الفعال لإطار الحوكمة يمكن أن يتحقق من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في الاعتبار تأثيره في الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين فيه، بالإضافة إلى تعزيز الأسواق المالية وشفافيتها وفعاليتها، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ .
٢. **حقوق المساهمين** : تمثل حقوق المساهمين في تسجيل الملكية وتحويلها والتصويت في الاجتماعات العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص الأرباح وحقوق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن التغيرات الأساسية في الشركة والإفصاح عن الهيكل والترتيبات الرأسمالية مما يمكن المساهمين من ممارسة الرقابة .
٣. **المعاملة المتكافئة للمساهمين** : ينبغي ان يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم المساهمين الصغار والمساهمين الأجانب اي ان يعامل المساهمون الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة .
٤. **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** : ينبغي ان يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون وأن يعمل على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة .
٥. **الإفصاح والشفافية** : يقصد بالإفصاح والشفافية التزام الشركة بتوفير البيانات والمعلومات والسماح بالاطلاع عليها وتوصيلها بصفة دورية حتى في الحالات الاستثنائية إلى جهات الرقابة مثل هيئة سوق المال، بالإضافة إلى التزامها بإبصال تلك البيانات والمعلومات إلى المساهمين وإلى الجمهور كافة لكي يستفيد منها حتى المستثمرون المحتملون، عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها .
٦. **مسؤوليات مجلس الإدارة** : ينبغي أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات كما ينبغي ان يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تتم مسائلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين .

#### ٤/٢/٢ : خصائص حوكمة الشركات :-

تتسم حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص من أهمها الآتي :- (العزاوي وجاسم، ٢٠١٧ )

- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، من خلال تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية، واستخدام الديون في مشروعات هادفة، وكذلك إقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي بتقديم صورة واضحة وحقيقية.
- الشفافية: تقديم صورة واضحة عما يحدث تقديم التقرير في موعده؛ الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، وتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة.
- الاستقلالية: عدم التأثير نتيجة الضغوط والمعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة العليا.
- المساءلة: إمكانية تقدير وتقييم أعمال الشركة، من خلال العمل بعناية والترفع عن المصالح الشخصية، كذلك محاسبة كل من يتجاوز حدوده ومسئوليته.
- العدالة: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة، والمعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من غيرهم من مساهمي الأغلبية، وكذلك حقهم في الاعتراض، وتعيين المدراء.
- المسؤولية: يجب احترام حقوق مختلف الأطراف وذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة بدور تنفيذي، وأيضاً وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، أيضاً مراجعة التقارير للمراجعين الداخليين والإشراف عليها من قبل لجنة المراجعة، لتحقيق واحترام كل الأطراف ذات المصلحة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

### ٥/٢/٢ : أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة لتحقيق العدالة والشفافية لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومساءلة إدارة الشركة في حال التقصير بأدائها والحد من استغلال السلطة للمصلحة الشخصية، وذلك لتعظيم ربحية الشركة ولضمان وجود هياكل إدارية تمكن المساهمين من محاسبة الإدارة والتزام الشركة بالأحكام والتشريعات القانونية المفروضة (Saleh, 2022 et al). كما تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة أهداف منها منع التلاعب والخداع والتحريف، وحماية حقوق أصحاب المصالح على المدى الطويل وتوجيه الاقتصاد في الدول النامية، ورفع مستويات الأداء كالربحية وتقليل المخاطر (Bsoul, 2020). وتعمل حوكمة الشركات على تحقيق العدالة وحماية الحقوق لكافة أصحاب المصالح في الشركة من خلال القضاء على جميع أنواع الفساد الإداري والمالي. هناك العديد من الأهداف التي تعمل الحوكمة على تحقيقها وهي :- (متولى و على ، ٢٠٢٠) ( العطار

- ٢٠١٨، (عبد الفتاح: ٢٠١٩) (الجبلى، ٢٠٢١) .
- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمنشأة.
  - إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المنشأة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
  - متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنشآت المالية، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للمنشأة.
  - عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
  - تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
  - إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المنشأة.
  - تجنب حدوث مشكلات محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المنشأة العاملة بالاقتصاد وعدم حدوث انهيارات بالمصارف وأسواق المال المحلية والعالمية والعمل على تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
  - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركة مما يساهم في ضبط الفساد المالي. المساهمة في تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين والأجانب.
  - تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركة وقيمة أسهمها وتحسين أداء الشركة.
  - حماية أصول الشركة ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصلحة.
  - تحسين الممارسات المحاسبية والمالية في المنظمة والعمل على تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المنظمة وعملياتها.
  - ويرى الباحث أن وجود الحوكمة في الشركات يحقق العدالة والشفافية وتحقيق استقرار مالي، ومساعدة إدارة الشركة عن التقصير في الأداء والحد من الاستغلال في غير المصلحة العامة لتنمية المدخرات وإيجاد فرص عمل وتزيد الحوكمة من القدرة التنافسية، وتعزيز الثقة للشركة.

## ٦/٢/٢ : آليات حوكمة الشركات:-

نشأت آليات حوكمة الشركات بسبب مشكلات الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها " مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، مما يضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال"، أي أن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها ، وهناك مجموعة من الآليات الخاصة بحوكمة الشركات ومنها :-

١. نسبة المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة :- اهتمت العديد من اللجان الخاصة بآليات حوكمة الشركات في العديد من الدول وأوصت تلك اللجان بضرورة زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وتحقيق التوازن بين عدد المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين حتى لا يتمكن أحد الأشخاص من السيطرة على قرارات مجلس الإدارة، وبالتالي سوف يتم تحقيق الرقابة الفعالة على قرارات مجلس الإدارة، حيث تساعد زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة في تحقيق المزيد من الأشراف على مجلس الإدارة مما يدفع الشركة للإفصاح عن معلومات أكثر لمستخدمي القوائم المالية . (عودة : ٢٠١٧ )
٢. تعويضات المدير التنفيذي :- تعمل هذه الآلية إلى التوافق بين مصالح حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بحيث تكون هذه المصالح متوافقة، وتعرف بأنها الآلية التي تسعى إلى دمج مصالح المديرين والمالكين من خلال الرواتب والعلوات وتعويضات الحوافز طويلة الأجل، حيث تعمل تلك التعويضات على تحفيز المديرين من اجل تحقيق مصالح الشركة وعندما يقوم المديرين بأداء عملهم بالشكل الصحيح سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الشركة. (عبد المنعم ، ٢٠٢٠ )
٣. حجم مجلس الإدارة :- يعد حجم مجلس الإدارة من العوامل المهمة التي تؤثر في زيادة فاعليته، ولكن لم تقدم الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين فاعليته في الرقابة دليلاً واضحاً على ذلك، حيث يرى البعض ان كلما كبر حجم مجلس الإدارة كلما قلت فاعليته، وقد يرجع السبب في ذلك إلى صعوبات ومشاكل الاتصال واتخاذ القرارات بشكل أضعف، والذي عادةً ما يكون مرتبطاً بالمجموعات الكبيرة، فيما يرى البعض الآخر ان مجلس الإدارة الأكبر يقدم منفعة أكبر للشركة وذلك من حيث تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة المحيطة . (باعباد : ٢٠٢٠)



٤. **تركز المسؤولية :-** إن زيادة نسبة الملاك داخل مجلس الإدارة يؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات، حيث إن الشركات التي تكون فيها نسبة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة عالية ولا يوجد فيها انفصال بين الملكية والإدارة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى الإفصاح، ويعود السبب في ذلك إلى أن الملاك لديهم القدرة على الوصول للمعلومات الداخلية ولا حاجة إلى مزيد من الإفصاحات للأطراف الخارجية، وعلى العكس من ذلك ففي حالة انفصال الملكية عن الإدارة سوف تظهر الحاجة للإفصاح عن قدر أكبر من المعلومات وذلك بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف ذات المصالح. (مراد : ٢٠٢٠)
٥. **الأسهم المملوكة من قبل التنفيذيين :-** تعد نسبة الأسهم المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين في الشركة أحد آليات حوكمة الشركات، حيث تعطي كمية الأسهم المملوكة من قبل التنفيذيين مؤشراً بأعلى منافع للإدارة من خلال زيادة كفاءة التنفيذيين في ممارسة وظائفهم (الغندور : ٢٠٢٠)

#### ٧/٢/٢ : أهمية حوكمة الشركات :-

فقد تزايدت أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لتعزيز الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لمستخدميها خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية حفاظاً على حقوقهم، وتعاضمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات من خلال :- ( الحسنى : ٢٠٢٠ ) ( على وعش : ٢٠٢٠ ) ( محمد : ٢٠١٩ )

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول، ورفع مستوى أداء الشركات وما يترتب عليه من زيادة عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي .
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال.
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات مالية جديدة.
- تجنب الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد ودرء لحدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.

■ ضمان وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها، من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين

## ٧/٢/٢ : التحفظ المحاسبي و حوكمة الشركات :-

يعتبر نظام الحوكمة الوسيلة الرقابية التي تعمل على حماية الشركات من مخاطر الإفلاس والانهيارات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، فهي آلية يستخدمها المساهمون لمراقبة إدارة الشركة مع الحد من تكاليف الوكالة، ومع وجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية لمستخدمي الحوكمة سواء مساهمين أو مجلس الإدارة، فمن خلال التحفظ المحاسبي - يمثل إحدى الطرق الرئيسية لخفض عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وإدارة الشركات- يمكن إعاقة الاتجاه الإنتهازي للإدارة في المبالغة في قيمة صافى الأصول أو الأرباح الحالية أو إخفاء الخسائر المتوقعة ، كما أن التحفظ المحاسبي يزيد من التحقق من المعلومات التي يتم التقرير عنها، لذا فإن استخدام الأرباح المقرر عنها بشكل متحفظ تؤدي إلى عدم الإفراط في تعويضات الإدارة ( قرنى ، ٢٠١٩ ) ، كما أن التحفظ غير المشروط مع مزيد من الاستقلالية في مجلس الإدارة يمكن من خفض تكلفة الوكالة وتحسين حوكمة الشركات، وتتطوي الشركات ذات الحوكمة القوية بداخلها على مستوى عالي من التحفظ المشروط ( Garcia Lara et al., 2009 ) .

كما إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يهدف إلى إعادة ثقة المتعاملين بالأسواق المالية بعد ان اهتزت هذه الثقة بسبب الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات العالمية، حيث ان تطبيق حوكمة الشركات له اثر كبير في أسواق المال وذلك من خلال عرض معلومات محاسبية تظهر الأحداث الاقتصادية بصدق وعدالة وفي الوقت المناسب لان احد مبادئ حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية حيث أكد هذا المبدأ على ضرورة إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وبما يضمن دقة المعلومات وكفائها داخل التقارير المالية (العنزى : ٢٠١٤ ) .

وتعمل حوكمة الشركات من خلال قواعدها وآلياتها على حماية رؤوس الأموال وتحقيق العدالة بين الأطراف المهنية التي لها علاقة بالشركة وذلك من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة ، كما تعمل على الحد من التأثير السلبي للإدارة على موثوقية القوائم المالية من خلال حل مشكلة هيمنة طرف أو أكثر داخل الشركة على القرارات الإدارية والمالية وبالتالي سوف تلعب دوراً كبيراً في تبديد قلق أصحاب المصالح تجاه مصداقية وموثوقية القوائم المالية ومن ضمن قواعد حوكمة الشركات التي

تساهم في تحقيق هذا الهدف هو وجود عملية المراجعة الخارجية الذي يعد عملية تصديقيه هدفها إضفاء الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية (متولى و على ، ٢٠٢٠) كما تعتبر الحوكمة أداء مهمة للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح الأخرى والمساءلة والرقابة على السلطات التنفيذية، ولضمان جودة التقارير يجب اللجوء إلى التحفظ المحاسبي لإصدار تقارير على درجة عالية من الحرص والكفاءة في تقييم الأصول وحماية الشركة من الدعاوي القضائية ( Tandoh et al, 2022) ، وتؤكد بعض البحوث أن الحوكمة تمثل عاملاً مهماً في زيادة كفاءة التعاقد داخل الشركة، نظراً لوجود تداخل بالأهداف بين التحفظ والحوكمة لوجود علاقة قوية بينهما في مجال المحاسبة (Ronald J, 2022).

ويرى الباحث أن آليات الحوكمة رغم حداثةا تستطيع العمل بكفاءة وفاعلية تؤثر في ممارسة التحفظ المحاسبي وأن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وآليات الحوكمة هي علاقة تكاملية لتحقيق الهدف المنشود في الشركات، حيث إن تطبيق الحوكمة والتحفظ المحاسبي يؤدي إلى وجود قوائم مالية ذات هامش أمان مرتفع .

### ٣/٢ : إدارة الأرباح :- الماهية ، الأساليب ، الدوافع ، الاستراتيجيات وطرق القياس .

تسمح المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية لإدارة الشركة عند معالجتها للأحداث والعمليات داخل الشركة باستخدام طرق وأساليب محاسبية بديلة، وتتيح لها حرية تقدير بعض البنود الموجودة في القوائم المالية وذلك فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية التي قد تواجهها الشركة، إلا أن هذه المرونة قد يُساء استخدامها من قبل الإدارة فتعمل على استغلالها في إظهار نتائج الأداء والمركز المالي بصورة مخالفة للحقيقة وبما يتوافق مع أهدافها وخططها الأمر الذي ينعكس سلباً على عدالة وصدق القوائم المالية الناتجة لما تحتويه من معلومات غير صحيحة وبالتالي سيؤثر ذلك على قرارات المستثمرين وكل من لهم علاقة بالشركة (Vagner et al., 2021) ، إن التلاعب في البيانات المالية من قبل إدارة الشركة وبالرغم من مخالفته لمعايير الأداء الأخلاقية إلا أنه يعتبر فناً من فنون التضليل تلجأ إليه إدارة الشركة في محاولة منها لتجميل أرباحها وتحسين مركزها المالي ومحاولة التأثير على قيمة الشركة سويقياً ، ولقد أُصطلح على تعريف الممارسات الخفية للتلاعب في البيانات المالية بالعديد من المصطلحات منها: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، المحاسبة الإبداعية، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الخلاقة، المحاسبة التعسفية، وغيرها من المسميات (عبده، ٢٠٢٠)، أيضاً كانت المصطلحات التي أطلقت على هذه الممارسات فكلها تدور في فلك واحد وجميعها يستغل

المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية وتعدد البدائل والسياسات المحاسبية وذلك في سبيل إظهار القوائم المالية ودخل الفترة المالية بصورة مخالفة للحقيقة من أجل تحقيق بعض الأهداف المرجوة والمخطط لها من قبل الإدارة. هذا ولقد جذب مصطلح إدارة الأرباح الانتباه خلال السنوات الأخيرة نتيجة لانتشار حالات التعثر والانهيارات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات والبنوك العالمية والذي كان له أثر واضح على ثقة المتعاملين مع تلك الشركات، حيث أدت هذه الانهيارات وحالات التعثر لاهتزاز ثقة الأطراف بالقوائم والتقارير المالية والمعلومات الصادرة عن الشركات، وترجع معظم الانهيارات والأزمات التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية إلى افتقار تلك الشركات إلى الممارسات المحاسبية السليمة، والفساد المالي والإداري لإدارة تلك الشركات، ناهيك عن نقص مستويات الشفافية والإفصاح المحاسبي المتعلق بتلك الشركات (النعيم والبراك، ٢٠٢١).

### ١/٣/٢ : مفهوم إدارة الأرباح :-

لقد عرّف الباحثون مفهوم إدارة الأرباح بتعريفات كثيرة ومتنوعة وتطرقوا إليه من جوانب مختلفة، حيث لم يتم تقديم تعريف محدد لهذا المفهوم من قبلهم، ويرجع السبب في هذا الأمر إلى الاختلاف في أفكارهم واتجاهاتهم والفكر المحاسبي الذي ينتمون إليه، فكل باحث ينظر إلى مفهوم إدارة الأرباح من وجهة نظر خاصة، ويركز في تعريفه لهذا المفهوم على نقاط معينة، إلا أنه يلاحظ أن هناك إجماع في تعريفات الباحثين تضمن محاولة إدارة الشركة التغيير في الأرباح التي تحققها ومحاولة إظهارها بصورة مغايرة للنتائج الحقيقية المحققة. وهنا توضيحٌ لمجموعة من التعريفات التي تطرق إليها الباحثون ومن أهمها:

- قيام الإدارة بالتأثير على الأرباح بغرض زيادتها أو تخفيضها أو الحفاظ على ثباتها ويؤدي ذلك إلى إظهار الوضع الاقتصادي للشركة بما يخالف الوضع الحقيقي، وذلك من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمنشأة وأيضاً من خلال المرونة في اختيار السياسات المحاسبية بحيث تحقق الإدارة مصلحتها حتى لو أدى ذلك للإضرار بأصحاب المصالح الأخرى مستغلة في ذلك فجوة المعلومات بينها وبين باقي أصحاب المصالح. (على ، ٢٠١٩)
- التلاعب بالنتائج المالية التي تحققها الشركة وذلك من أجل إخفاء الأداء الحقيقي للشركة، ومحاولة استغلال المرونة الموجودة في السياسات المحاسبية من أجل تحقيق نتائج مالية جيدة للشركة وتحسين أداء الشركة في أعين مستخدمي التقارير المالية. (مسعود، ٢٠١٥)
- سلوك تمارسه الإدارة في محاولة منها للتأثير على الدخل المحقق وهذا السلوك الممارس يتخذ

عده أوجه فقد يتم العمل على تخفيض قيمة الدخل الحقيقي بهدف تخفيض قيمه مبلغ الضريبة، أو العمل على زيادة الدخل وذلك من أجل تعظيم المكافآت التي سيتحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، أو أن تقوم إدارة الشركة بتمهيد الدخل وذلك إما بزيادته إذا كان منخفضاً أو تخفيضه إذا كانت مرتفعاً؛ وذلك من أجل الحد من التقلبات الحادة في مستوى الربحية من أجل ضمان أكبر قدر من الاستقرار في سعر سهم الشركة. (Kieso et al., 2013)

(al

### من التعريفات السابقة يمكن للباحث القول إن :-

- ممارسي إدارة الأرباح يمتلكون غالباً قدرات مهنية عالية في الأعمال وخبرات طويلة في مجال المحاسبة والأعمال تمكنهم من تحويل وتحويل القيم والنتائج المالية بالصورة التي يهدفون إلى تحقيقها لتعكس ميول وأهداف الإدارة أكثر من كونها انعكاساً للأداء المالي الحقيقي للشركة.
- مفهوم إدارة الأرباح يعتبر مفهوم واسع الاستخدام يعبر عن مجموعة من الممارسات التي تمارس من قبل إدارة الشركة من خلال تدخلها في عملية الإفصاح المحاسبي عن النتائج المالية المحققة وذلك في إطار ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، ويشمل هذا الأمر كافة حالات التدخل من قبل الإدارة سواء أدى ذلك إلى زيادة أو تخفيض الربح المحاسبي، أو أدى إلى التقليل من تقلباته وذلك بهدف المحافظة على مستويات استقراره ونموه.
- هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن للمدراء من خلالها التحكم والتلاعب في نتائج الأرباح المطلوبة، كاجتهادهم في تقدير الأحداث الإدارية والمحاسبية المستقبلية، كالاجتهاد في تقدير القيمة الإنتاجية لأصول الشركة وقيمة الخردة المقدر لها في نهاية العمر الإنتاجي، كذلك تعجيل أو تأجيل المصروفات أو الإيرادات، وغيرها من الأساليب والطرق التي يمكن للإدارة بواسطتها التأثير والتدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي.

ويجدر علينا الإشارة إلى وجود نوعين من إدارة الأرباح وهما :-

### ✓ إدارة الأرباح السيئة (Bad Earning Management):

وهي إدارة أرباح لا تحقق أي قيمة للشركة، ويكون صعب اكتشافها وتتطوي على ممارسات غير مقبولة مهنيًا وإداريًا وأخلاقياً ويكون الهدف منها إخفاء الأداء الحقيقي التشغيلي للشركة، عن طريق استغلال المرونة والثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية، والاختيار بين الطرق والسياسات البديلة وبما يحقق الأهداف المرجوة، ومثال ذلك قيام الإدارة بتشكيل احتياطات سرية، أو استخدام تقديرات غير منطقية في حكمها عند تكوين بعض المخصصات. (Vagner et al., 2021)

✓ إدارة الأرباح الجيدة (Good Earning Management)

وهي إدارة الأرباح المتعلقة بالقرارات التشغيلية والتي تحدث عندما تتخذ إدارة الشركة قرارات اختيارية تهدف من ورائها إلى تحسين أدائها والوصول إلى أهدافها وبما يساعدها في الحفاظ على استقرارها واستقرار أداءها مالي مستقر وتمكينها أيضاً من التفاعل مع جميع التهديدات المتوقعة والفرص المتاحة، ومثال ذلك لجوء إدارة الشركة إلى تقديم بعض الخصومات التجارية لبعض العمليات التي تحدث فيها وهذا الأمر يعد من الممارسات المقبولة قانونياً. (النعيم والدراك، ٢٠٢١)

✓ ٢/٣/٢ : دوافع ممارسة إدارة الأرباح:

هناك دوافع عديدة تكمن وراء أي ممارسة من ممارسات الحياة العملية، وهذا ما ينطبق تماماً على ممارسة إدارة الأرباح، حيث يوجد من وراء ممارستها دوافع عديدة تظهر عندما يكون لدى مديري الشركات دوافع معينة يسعون من خلالها لتحقيق أهداف محددة مسبقاً. إن التعرف على هذه الدوافع التي تدفع مديري الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح تسهل العمل على المفكرين والباحثين في اختبار هذه الظاهرة، حيث توصل الباحثون والمفكرون إلى مجموعة من الدوافع التي تدفع إدارة الشركة إلى ممارسة إدارة الأرباح، حيث إنه من الصعب إرجاع ممارسة إدارة الأرباح إلى دافع واحد وإنما يرجع ممارستها لعدة دوافع مختلفة أهمها :-

أ- دوافع متعلقة بالسوق المالي :- إن الأسواق المالية في كافة دول العالم تحظى باهتمام بالغ الأهمية، خاصة وأن السوق المالي يشكل محط نظر واهتمام العديد من الشركات التي تهدف إلى الحفاظ على مكانتها في السوق المالي، حيث تحاول تلك الشركات إقناع العديد من الأطراف المتعاملة في السوق والمستخدمة للتقارير والقوائم المالية الخاصة بها بقوة مركزها المالي وكفاءة أدائها وذلك من خلال ما تظهره المعلومات الموجودة في تلك القوائم والتقارير المالية، وهذا الأمر بدوره ينعكس بصورة مباشرة على أسعار أسهم تلك الشركات (Yamada,2016). وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات الأولى التي تناولت موضوع إدارة الأرباح اهتمت بشكل أكبر على الدوافع التنظيمية والتعاقدية متجاهلة الدوافع المتعلقة بالسوق المالي، إلا أن الدراسات الحديثة أظهرت أن الدوافع المتعلقة بالسوق المالي تشكل دافعاً قوياً لدى المديرين لممارسة إدارة الأرباح (Sani et al., 2021).

إن دوافع ممارسة إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي تنشأ عندما يكون لدى الإدارة تصور بأن هناك علاقة بين قيمة السهم في السوق وبين قيمة الأرباح المفصح عنها حيث تحاول الإدارة

استخدام أحكامها الشخصية واستغلال المرونة في المعايير المحاسبية، وكذلك تعدد الطرق المحاسبية من أجل التلاعب في الأرقام المحاسبية المفضح عنها ومحاولة تحسين صافي الأرباح المحققة، في محاولة منها للتأثير على سعر السهم في السوق المالي، وقد تظهر هذه المحاولات في الوقت الذي يسبق طرح عروض حقوق الملكية الأولية وعروض الأسهم التي قد تعتمز الإدارة إصدارها لزيادة رأس مالها (Slahaya et al., 2021)، كما أن هذه الدوافع ترتبط أيضاً بتضخيم ربح الشركة ليتفق مع تحليلات وتوقعات المحللين في السوق أو حتى توقعات إدارة الشركة نفسها هادفة من وراء ذلك لمنع وقوع أي تقلبات في سعر السهم في المدى القصير (النعاس، ٢٠١٤). وفيما يلي دوافع ممارسة إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي: (Arif. & George, 2020)

- مقابلة تنبؤات المحللين الماليين في السوق وتوقعات الإدارة .
- عروض حقوق الملكية الأولية .
- تقاضي شطب قيد الشركة من السوق المالي .

**ب- دوافع تنظيمية:** تقوم الشركات بممارسة نشاطاتها الصناعية والخدمية والاستثمارية والتجارية خاضعة في ذلك لمجموعة من القواعد والقوانين والمتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تفرضها الدولة، والتي قد تعد دافعاً لدى إدارة الشركات للقيام بممارسة إدارة الأرباح حتى تحقق تلك المتطلبات والقوانين، وتظهر هذه الدوافع نتيجة الاعتقاد لدى الإدارة بأن الأرباح المعلن عنها لها تأثير على القوانين والمتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تفرضها الدولة، وبالتالي تحاول إدارة الشركات التقليل من الضغوط التي قد تفرض عليها عن طريق التأثير على الأرباح المعلن عنها وذلك من خلال ممارستها لإدارة الأرباح (Powera et al, 2016). وفيما يلي عرض للدوافع التنظيمية الدافعة لممارسة إدارة الأرباح:

- **تجنب التكاليف السياسية:** يشير مصطلح التكاليف السياسية إلى كافة التكاليف التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة لما تفرضه السلطات الحكومية والتشريعية في الدولة من إجراءات ومتطلبات تنظيمية وأيضاً لما تسببه من تشريعات وقوانين تؤدي إلى التأثير على الشركة أو قد تؤدي إلى تحويل وإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة، وهذه التكاليف تشكل دافعاً لدى إدارة الشركات لممارسة إدارة الأرباح عن طريق توظيفها للعديد من البدائل المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية التي تؤثر على قيمة الأرباح المعلن عنها وقيامها مثلاً بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في محاولة منها لصرف نظر تلك السلطات عنها وبالتالي التقليل

من هذه التكاليف الناتجة عن هذا التدخل الممارس من قبل تلك السلطات (النجار وأحمد ، ٢٠٢١).

- **تخفيض المدفوعات الضريبية:** إن مقدار الضريبة التي يتم فرضها على الشركة تحدد بناءً على مبلغ الأرباح المعلن عنها وهذا الأمر يشكل حافزاً لدى إدارة الشركات لممارسة إدارة الأرباح، حيث إن الشركات وفي كثير من الأحيان تحاول تخفيض العبء الضريبي المفروض عليها من خلال ممارستها لإدارة الأرباح عن طريق البحث عن البدائل والسياسات والطرق المحاسبية والتي تساعدها في تخفيض قيمة المدفوعات الضريبية قدر الإمكان (Gao et al،2016).

ج- **دوافع تعاقدية:** معروف أن هناك تضاربات في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة، ومن أجل التخفيف من حدة هذه التضاربات وما ينتج عنها من صراعات سواء أكانت صراعات داخلية أو صراعات خارجية، تنشأ بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة مجموعة من العلاقات التعاقدية سواء كانت هذه العلاقات في داخل الشركة بين إدارة الشركة والمساهمين، أو خارج الشركة بين إدارة الشركة والدائنون أو أي أطراف خارجية أخرى وتنظم إدارة الشركة هذه العلاقات مستخدمة في ذلك الأرقام والمعلومات المحاسبية مع تركيزها على الأرباح المحاسبية؛ حيث تحاول الإدارة التأثير على نتائجها من أجل تقوية تلك العلاقات والتعاقدات ، وفيما يلي أهم الدوافع التعاقدية: (Semenenko & Yoo, 2019).

✓ **التوافق مع عقود الإقراض والدين:** قد تتضمن عقود الإقراض بعض المتطلبات والشروط التي تعتمد على الأرقام الواردة في القوائم والتقارير المالية المعلن عنها والتي قد تشكل حافزاً قوياً لإدارة الشركة من أجل ممارسة إدارة الأرباح .

✓ **تحقيق منافع شخصية من خلال الاستفادة من عقود حوافز ومكافآت الإدارة:** يعد تضارب المصالح بين مساهمي الشركة وإدارتها خصوصاً وأن الإدارة تسعى إلى تعظيم منافعها الشخصية حافزاً قوياً من أجل قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح، ولهذا نجد أن المساهمين يحاولون أن يحتاطوا لمثل هذه التضاربات في المصالح وذلك بوضع طرق وأساليب تعمل على الحد من إمكانية قيام إدارة الشركة بتعظيم منافعها الشخصية، ومن هذه الأساليب ما يعرف بعقود حوافز ومكافآت الإدارة .

وتعتبر عقود المكافآت والحوافز كأداة ووسيلة تربط بين مصالح إدارة الشركة والمتمثلة في تعظيم المنافع الشخصية لها كحصولهم على الأمان الوظيفي والمكافآت وزيادة المرتبات وغيرها من المنافع، وبين مصالح مساهمي الشركة والمتمثلة في تعظيم العائد على استثماراتهم، وزيادة قيمة



أسعار الشركة في السوق المالي مما يؤدي لتعظيم قيمة الشركة، لذلك وفي ظل هذا الأمر نجد أن الإدارة قد تمارس إدارة الأرباح وتختار السياسات والطرق المحاسبية التي تعمل على زيادة الأرباح المفصح عنها من أجل إظهار أدائها المالي والإداري بشكل أفضل سعياً منها للحصول على مكافآت وحوافز بشكل أكبر . ( Yanqiong, 2011 )

### ٣/٣/٢ : أساليب ممارسة إدارة الأرباح:

تعتبر القوائم والتقارير المالية نتاج من قامت به الشركة من عمليات وأنشطة خلال السنة المالية، وتخضع عملية إعداد هذه القوائم والتقارير لمجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً حيث تحدد هذه المبادئ والمعايير المعلومات والبيانات الواجب توافرها في القوائم المالية، وتتحكم في طرق عرضها والإفصاح عنها وعمليات قياسها وتجميعها وترتيبها وتنظيمها . وتعتبر إدارة الشركة هي الجهة المخولة عن إعداد وتجهيز القوائم المالية، ونتيجة لذلك قد تلجأ في بعض الأحيان إلى انتهاج بعض الممارسات والأساليب والتي من شأنها أن تؤثر على أرباح الشركة ونتائج أداءها بحيث تمارس هذه الأساليب والممارسات بطريقة لا تتعارض مع المبادئ والمعايير المحاسبية، ويشكل يعمل على إظهار أداء الشركة بصورة طبيعية دون إثارة أي مخاوف لدى الجهات المتعاملة والمهتمة بالشركة (Almarayeh, 2021). إن الأرباح المحاسبية تدار بأحد الأساليب الآتية:

١. إدارة للأرباح بطريقة طبيعية: وتكون هذه الإدارة ناتجة عن العمليات والأنشطة التمويلية والإنتاجية والاستثمارية للشركة، أي بمعنى أنها ناتجة عن ممارسة الشركة لأنشطتها بشكل اعتيادي، وتتولد الأرباح هنا دون وجود أية تأثيرات وممارسات غير طبيعية، ومثال ذلك أن تقرر الشركة قرارات من شأنها أن تحافظ على أدائها المالي بشكل مستقر كأن تمنح إدارة الشركة عمالها راحة لبضعة ساعات في حالة كون معدل إنجازهم للعمل يفوق الخطة الموضوعية .
٢. إدارة للأرباح بطريقة مقصودة: تتطوي هذه الإدارة على ممارسات وتدخلات متعمدة ويصوره مقصودة من قبل الإدارة يهدف التأثير على الأرقام المحاسبية وخصوصاً الأرباح المحاسبية، هادفة من وراء هذه الممارسات إلى الوصول لمستوى الريح المرغوب به من قبلها وإخفاء الريح الحقيقي لها ، وتنقسم إدارة الأرباح بطريقة مقصودة إلى نوعين:

أ- إدارة الأرباح الحقيقية أو إدارة الأرباح من خلال القرارات التشغيلية: عُرِّفت إدارة الأرباح الحقيقية على أنها مجموعة من الممارسات التي تهدف للتغيير في قيمة الأرباح المفصح عنها وذلك في اتجاه معين، ويتم هذا التغيير عن طريق هيكلة بعض المعاملات والتلاعب بتوقيت بعض العمليات والمعاملات المالية في الشركة ( نور ، ٢٠١٧).

وللشركة القدرة على ممارسة إدارة الأرباح من خلالها تحكمها في العمليات التي تمارسها داخل الشركة، سواء أكانت هذه العمليات متعلقة بالاستثمار أو التمويل أو الإنتاج، كأن تعمل على تأجيل وقت وقوع بعض العمليات والتي كان ينبغي لها أن تقع في السنة المالية الحالية لسنة مالية تالية، أو أن تقوم الإدارة بتقديم بعض العمليات التي كان ينبغي لها أن تحدث في السنة المالية التالية بحيث تجعلها كأنها مُورست في السنة المالية الحالية (حماد، ٢٠١٧). ، ويمكن للإدارة استخدام العديد من أساليب إدارة الأرباح الحقيقية، ومن هذه الأساليب: ( Bansal & Ali, 2021 ) ( Slahaya et al., 2021

- إدارة الإنتاج: إن لإدارة الشركة القدرة على أن تدير أرباحها من خلال تحكمها في كمية ومقدار الإنتاج الذي ترغب فيه؛ فعلى سبيل المثال قد تقرر إدارة الشركة زيادة أرباحها ومحاولة تحقيق ربح معين، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم الشركة بزيادة عدد الوحدات التي تنتجها الأمر الذي سوف يؤدي إلى انخفاض التكلفة الثابتة للوحدة المنتجة، ومن ثم سينعكس ذلك على التكلفة الكلية للوحدة المنتجة ويؤدي إلى انخفاضها كما أن زيادة عدد الوحدات المنتجة سيؤدي إلى زيادة مخزون آخر المدة وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم ستصل الشركة في نهاية المطاف لتحقيق مرادها بزيادة مبلغ الربح الذي تسعى لتحقيقه .
- إدارة المبيعات: إن لإدارة الشركة القدرة من خلال إدارة المبيعات على التحكم في القرارات والعمليات المرتبطة بالمبيعات باعتبار أن هذه الإدارة - إدارة المبيعات- أحد أساليب إدارة الأرباح الحقيقية، حيث تستطيع إدارة الشركة أن تتحكم في قيمة مبيعاتها إما بالتأجيل أو التعجيل فيما لو كانت الأرباح الحالية غير متوافقة مع الأرباح المخطط لها فمثلاً قد تقوم إدارة الشركة بزيادة قيمة مبيعاتها للسنة الحالية فيما إذا ما أرادت زيادة أرباح السنة الحالية، مستخدمة في ذلك عدة ممارسات وأساليب لتحقيق هذا الهدف. وصحيح أن هذا الأمر سيكون له تأثير إيجابي على أرباح السنة الحالية، إلا أنه سيعود بالسلب على أرباح السنوات القادمة .
- إدارة المصروفات: تستطيع إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال إدارة المصروفات، باعتبار أن هذه الأداة أحد أساليب ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، وتهدف من وراء

ذلك إلى تخفيض أو زيادة أرباحها بما يحقق الهدف المنشود، ويتم هذا الأمر عن طريق تحكمها في بعض المصروفات داخل الشركة إما بزيادة هذه المصروفات أو تخفيضها فإدارة الشركة لها القدرة على التحكم في بعض المصاريف داخل الشركة كمصاريف الدعاية والإعلان ومصاريف الصيانة وقد تعتمد إدارة الشركة في الأوقات التي تكون فيها أرباحها عالية أن تزيد من هذه المصروفات كأن تقوم إدارة الشركة بإثبات بعض المصاريف التي يمتد أثرها لأكثر من سنة على أنها تخص الفترة الحالية، وتقوم بذلك من أجل تخفيض أرباح السنة الحالية ومن ثم الاستفادة من تأثيرها الإيجابي من أجل تحسين الأداء المالي وأرباح السنوات القادمة، وعلى النقيض من ذلك إذا ما أرادت إدارة الشركة أن تزيد وتدعم أرباح السنة الحالية وتؤثر عليها بشكل إيجابي فإنها تعمل على تخفيض بعض المصروفات، كأن تقوم برسمة بعض المصروفات التي تخص السنة الحالية وتحميلها للسنوات القادمة .

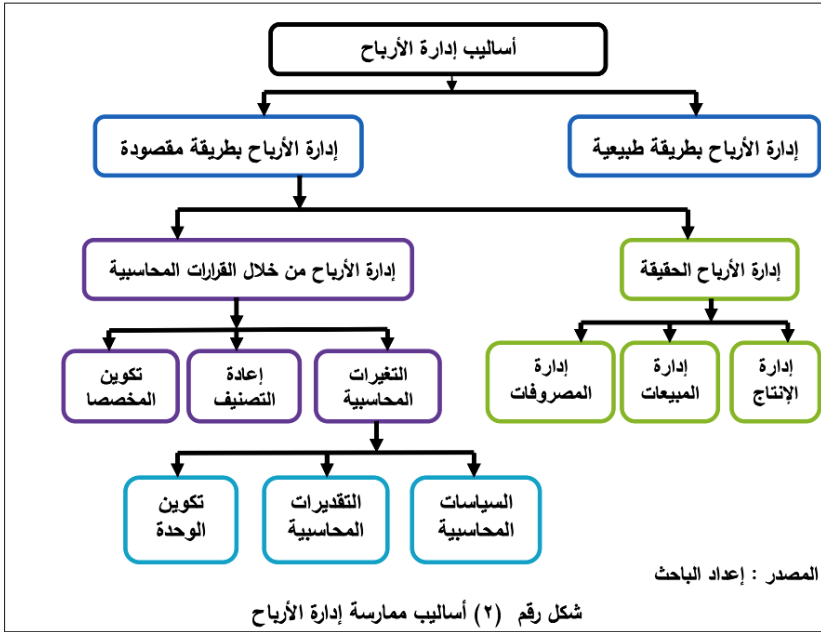
ب- إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية: إن ممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية تعتمد بشكل رئيس على قراراتها المحاسبية التي تتخذها حيث تتعلق هذه القرارات بمجموعة من الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية المتنوعة وما يرتبط بها من قرارات تتعلق بالقياس والتقدير والتبويب، والتي من شأنها أن تؤثر على نتائج الشركة وأدائها المالي (على ، ٢٠١٩).

وإدارة الشركة قد تمارس تقديراتها الشخصية عند معالجتها لبعض العمليات والأحداث التي تحدث داخل الشركة، مستفيدة من المرونة التي تتاح لها في الاختيار بين التقديرات والبدائل والسياسات المحاسبية المختلفة، وهذه الممارسات ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة، وإنما هي ممارسات تقوم بها الشركة من أجل إعادة توزيع لبعض الإيرادات والمصروفات على الفترات المختلفة، وبالتالي فهي ليس ذات بعد حقيقي في تأثيرها على دخل الشركة، وإنما يكون تأثيرها بشكل صوري وذلك بسبب كونها لا تتضمن التزاماً بمعاملات فعلية مع الغير ( النعيم والبراك ، ٢٠٢١ ) . ومن الوسائل التي تستخدمها في ممارسة إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية:

- أ- التغييرات المحاسبية: وتشمل هذه التغييرات ما يلي: -
- التغيير في السياسات المحاسبية.
- التغيير في التقديرات المحاسبية .
- التغيير في تكوين الوحدة المحاسبية .

ب- إعادة التصنيف: إن إعادة التصنيف للبنود في القوائم المالية وإعادة توبييها يعتبر أحد الأساليب التي قد تلجأ إليها الإدارة بهدف ممارسة إدارة الأرباح والتأثير على أرباحها ويقصد بالتصنيف إعادة توبيب البنود والمعلومات المالية المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بطريقة تعمل على تحقيق أهداف الإدارة وبما ينسجم مع ما تسعى الإدارة لتحقيقه ( , Gao et al , 2016).

ج- تكوين المخصصات: تخضع عملية تكوين المخصصات للتقديرات والاجتهاد الشخصي وتعتبر المخصصات من الحسابات المهمة في ممارسة إدارة الأرباح، حيث يمكن تكوين بعض المخصصات بأكثر أو أقل من قيمها الحقيقية، الأمر الذي يترتب عليه ما يعرف بالمغالاة في تكوين المخصصات، وتستفيد إدارة الشركة من هذا الأمر من أجل الوصول للريح المستهدف الذي ترغبه في تحقيقه وذلك حسب الإستراتيجية التي تتبعها ( نور ، ٢٠١٧).



هذا ويرى الباحث إن مدراء الشركات يفضلون النوع الأول من ممارسة إدارة الأرباح بطريقة مقصودة وهو إدارة الأرباح الحقيقية على إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية وذلك لعدة أسباب أهمها: ✓ إن إدارة الأرباح الحقيقية لا تتعلق بطريقة تسجيل العمليات وإنما تتعلق بالعمليات نفسها وبالتالي فإن اكتشاف ممارستها يكون أصعب مقارنة مع اكتشاف إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية والتي ترتبط بطريقة تسجيل العمليات، والتي تكون فرصة اكتشافها من قبل

المراجعين يكون أسهل . ( Yu,2008 )

- ✓ تقوم إدارة الأرباح الحقيقية على أساس القرارات التشغيلية والتي يستطيع المدراء التحكم في مثل هذا النوع من القرارات، بينما تقوم إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية على أساس المعالجات المحاسبية والتي يقوم المراجع بمراجعتها . ( Yang et al ,2010 )
- ✓ ينظر بعض المدراء إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية أقل تكلفة من إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية، ونظرتهم هذه تستند على أساس مفاده أن إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية تواجهها مخاطر وقيود عالية وتصاحبها تكاليف عالية، وهذه التكاليف قد تتجاوز الفائدة المرجوة من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك بالمقارنة مع ممارسة إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية . ( Saylor ,2010 )

#### ٤/٣/٢ : العوامل المؤثرة على ممارسة إدارة الأرباح:

- هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح ، ومن أهمها:
- (١) **ربحية الشركة:** حيث تعد عاملاً مؤثراً قد يدفع إدارة الشركة إلى ممارسة إدارة الأرباح، حيث إن قدرة إدارة الشركة على ممارسة إدارة الأرباح تتحدد بمقدار الربح المحقق والمتوقع من قبلها فإذا كان الربح المحقق أعلى أو أقل من الربح المتوقع، فهنا فإن إدارة الشركة قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح عن طرق الاستقادة من تعدد الأساليب والطرق والبدائل المحاسبية المتاحة لها من أجل الوصول للربح المستهدف الذي تسعى لتحقيقه أو محاولة تقليل خسائرها الانخفاض في أرباحها لأقل قدر ممكن (راشد، ٢٠١٩).
- (٢) **اختلاف المعايير المحاسبية:** إذ أنه يوجد بعض الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير المحلية، الأمر الذي من شأنه أن يكون له تأثير على سلوكيات وممارسات إدارة الشركة تبعاً للمعايير التي تطبقها عند إعداد القوائم والتقارير المالية، ، حيث يمكن أن تقوم الإدارة باستغلال هذه الاختلافات بين المعايير ومن ثم ممارستها لإدارة الأرباح.
- (٣) **تأثير لجنة المراجعة:** لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتشكيل لجان المراجعة لما لها من أهمية ودور كبير في العمل على رفع درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية التي يتم إعدادها وذلك من خلال متابعتها لعملية إعداد وتجهيز تلك القوائم والتأكد من سلامتها وخلوها من أية أخطاء (حماد، ٢٠١١) ، إن العمل على تشكيل لجنة المراجعة وزيادة عدد أعضاء هذه اللجنة له تأثير على جودة الأرباح ويحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث إن لجنة المراجعة عندما

تكون كبيرة الحجم تقدم إشرافاً بدرجة أكبر على عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية، وبالتالي تخفيض احتمالية إجراء أية تلاعب في القوائم المالية، الأمر الذي يحسن من جودة الأرباح (Lin et al, 2009) ، ولقد وجدت دراسة (راشد ، ٢٠١٩) أنه كلما تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والاستقلالية وعدم ملكيتهم لأسهم في الشركة فإن ذلك يحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث إن ملكية أعضاء اللجنة لأسهم في الشركة يحد من استقلاليتهم، وبالتالي له تأثير على زيادة ممارسة إدارة الأرباح ( نور ، ٢٠١٧) .

٤) تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة: يقصد باستقلالية مجلس الإدارة أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين ومن خارج الشركة، وألا توجد أية علاقات تربط أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة أو المدراء التنفيذيين فيها تحول دون قيامهم بأعمالهم على أكمل وجه؛ والمنطق من وراء هذا الأمر في أن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين عادةً ما يكونوا أكثر اهتماماً وحرصاً على حقوق المساهمين والمستثمرين من المدراء التنفيذيين، والدافع من وراء حرصهم هذا هو سعيهم إلى تحسين صورتهم وسمعتهم وإثبات خبراتهم وقدراتهم أمام المساهمين في رقابتهم على إدارة الشركة وعلى القرارات التي تتخذها. هذا ولقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات مدى تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ضبط ممارسات الإدارة الانتهازية، وأن ممارسات إدارة الأرباح تقل في الشركات التي يكون في مجلس إدارتها نسبة عالية من الأعضاء المستقلين (Lee et al، 2010).

#### ٥/٣/٢ : إستراتيجيات وأدوات إدارة الأرباح :-

هناك ثلاث إستراتيجيات تلجأ إليها الإدارة عند ممارستها لإدارة أرباح شركاتها وهذه الإستراتيجيات هي :- ( بشاى وآخرون ، ٢٠٢١ ) ( Ilyas et al , 2019 )

أ. إستراتيجية زيادة الربح **Earning Increasing Strategy** :- تلجأ الشركات إلى إستراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه ، كما تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية، أو تحقيق منافع خاصة بها، وقد تحاول الإدارة تجاوز خط الأرباح المستهدف من خلال إستراتيجية تسمى صدمة للأعلى ( Bump Up ) .

ب. إستراتيجية تخفيض الربح **Earning Decreasing Strategy** :- توجد عدة أسباب تدفع الشركات لتخفيض أرباحها ، منها تحقيق مكاسب ضريبية ، أو تجنب التكاليف السياسية

التي تفرض عليها من قبل الحكومات وطلبات نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، أو قد تكون دوافع تخفيض الأرباح بسبب أن مستوى أرباح الشركة المتحققة قد تفوق توقعات المحللين الماليين، وتلجا الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية وهذه السياسات هي:

▪ الادخار Cookie - Jar

▪ التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة Big Bath

ج. إستراتيجية تخفيف التقلبات والتذبذبات بالدخل ( تمهيد الدخل Income Smoothing ) :-

تلجا الشركات إلى هذه الإستراتيجية عندما يكون هناك تذبذب أو تقلب في أرباحها خلال الفترات المالية، حيث تحاول الإدارة التخفيف من هذه التقلبات والتذبذبات والحفاظ على مستوى الربح ودرجة نموه من خلال اللجوء إلى أدوات تمهيد الدخل، بغرض تخفيض المخاطرة وإظهارها الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر، وهناك طريقتان لتمهيد الدخل تسمى الأولى بالتمهيد الحقيقي والذي يتعلق بالقرارات التشغيلية للإدارة ، في حين تسمى الطريقة الثانية بالتمهيد الوهمي المتعلق بالقرارات المحاسبية .

٦/ ٣/٢ : المخاطر المترتبة على ممارسة إدارة الأرباح:

ينصب اهتمام الأطراف المهتمة بالقوائم المالية من محللين ماليين ومستخدمين لهذه القوائم المالية على صافي الربح الذي حققته الشركة، حيث إن لهذا الرقم دلالة على مقدرة الشركة الكسبية فارتفاعه يؤدي إلى زيادة أسعار أسهم الشركة وزيادة المقدرة الكسبية لها لذلك تجد أن إدارة الشركة تعطي اهتماماً بالغاً بهذا الرقم وتسعى إلى تعظيمه، حيث ينعكس هذا الرقم على شكل توزيعات أرباح على المساهمين مما يعمل على ارتفاع سعر سهم الشركة وبالتالي زيادة قيمتها ويعمل أيضاً على استقطاب وجذب مساهمين جدد للشركة. وعلى الرغم من أن مدرء الشركات يدركون تماماً إلى أن ممارسة إدارة الأرباح حتى وإن حققت منافع للشركة في الأجل القصير إلا أنه وفي الأجل الطويل سيؤدي ذلك لتعرض الشركة لمخاطر ومشكلات كثيرة، ومن أهم هذه المخاطر :- ( عزام وزلط ، ٢٠٢٠ ) ( Yuanhui et al.,2017 )

أ- تخفيض قيمة المنشأة: قد تقوم إدارة الشركة باتخاذ بعض القرارات التشغيلية بهدف محاولة التأثير على الأرباح في الأجل القصير إلا أن اتخاذها لمثل هذه القرارات قد يعود بالسلب عليها في الأجل الطويل ويؤدي ذلك إلى الإضرار بكفاءتها الاقتصادية، فمثلاً تأجيل اعتراف الشركة

ببعض المصاريف كمصاريف البحث والتطوير ومصاريف الصيانة ومصاريف تدريب الموظفين قد يؤدي إلى حدوث فشل في أدائها الإنتاجي ومن ثم خسارة حصتها في السوق.

ب- **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية:** إن ممارسات إدارة الأرباح لا تقتصر ممارستها فقط على الإدارة العليا للشركة، بل قد تمتد هذه الممارسات وتمارس من قبل الإدارة التشغيلية، فمدراء الإدارة التشغيلية قد يمارسوا إدارة الأرباح بغرض حصولهم على الترقيات والمكافآت ومحاولة تجنب أية انتقاد في الأداء قد توجه إليهم من قبل الإدارة العليا ولهذا الأمر تداعيات خطيرة جداً على الشركة، حيث إن إخفاء الإدارة التشغيلية لمشكلاتها عن الإدارة العليا يؤدي إلى إبقاء أخطاء الشركة كما هي دون إجراء أية معالجات وتصحيحات لهاه وأيضاً سيؤدي إلى ترحيل الأخطاء والمشكلات التي تتعرض لها الشركة إلى فترات زمنية قادمة دون تقديم أية حلول لهاه وعلى الأجل الطويل فإن ذلك سيؤدي لتعرض الشركة لنتائج وخيمة سوف تعود بالضرر عليها.

ج- **تعرض الشركة لعقوبات اقتصادية وطلب إعادة إعداد القوائم المالية:** نظراً للمخاطر الجسيمة المترتبة على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح فلقد توجهت بعد البورصات العالمية وهيئات الأوراق المالية إلى فرضت عقوبات شديدة وصارمة على الشركات التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح، ومثال ذلك ما فرضته هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) من غرامة مالية قدرها مليون دولار على شركة **W.R.Grace**. إضافة إلى طلب هيئة الأوراق المالية من الشركة نفسها إعادة حساب أرباحها مرة أخرى والإفصاح عنها بشكل واضح . وجدير بالذكر أنه حتى وإن لم تفرض البورصة وهيئة الأوراق المالية غرامات مالية على الشركات، ولكن مجرد أن تطلب تلك الهيئات من الشركات التي مارست إدارة الأرباح أن تقوم بإعادة حساب أرباحها وأن تفصح عنها بشكل واضح وصحيح، فإن هذا الأمر بحد ذاته يعد أمراً مكلفاً ومؤثراً على الشركة وعلى قيمتها في السوق وما يترتب على ذلك من اهتزاز ثقة المساهمين في الشركة وفي نتائجها المالية وهذا كله ينعكس بالسلب على الشركة .

د- **تلاشي المعايير الأخلاقية:** إن ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات يتعارض مع معايير الأداء الأخلاقية وهي ممارسات مشكوك فيها وتعمل على تضلل الغير وقيام الشركات بمثل هذه الممارسات يعمل على خلق مناخ غير أخلاقي لدي الموظفين لديها حيث إنها ترسل رسالة لهم بأن هذه الممارسات هي ممارسات مقبولة وهذا يتيح للموظفين في الشركة القيام بممارسة بعض العمليات والأنشطة الغير مقبولة والمتعارضة مع معايير الأداء الأخلاقية، مما يؤثر في



نهاية المطاف على القوائم المالية المعدة بحيث تجعلها تتضمن أخطاء جوهرية تؤثر على صدق وعدالة تلك القوائم.

### ٧/٣/٢ : طرق قياس إدارة الأرباح :-

يعتمد الكثير من مستخدمي التقارير المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة في ها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي منحها لها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أصبح بإمكان الإدارة الاختيار ما بين تلك الطرائق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر في عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية. ان تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، وقيامها بالعديد من الأعمال التي تتوجه لخدمة رغباتها، جعل إمكانية اكتشافها والوقوف على مدى تدخلها أمراً صعباً إذ لا تقي إجراءات المتبعة من قبل مراجعي الحسابات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات مما دفع البعض إلى التوجه نحو القياس الكمي لتلك الممارسات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية وتحليل القوائم المالية، للكشف عن مدى تدخل الإدارة في الأرقام المحاسبية التي تهم الكثير من مستخدمي القوائم المالية، وقد قدم الباحثون الكثير من النماذج والمؤشرات لقياس ممارسات إدارة الأرباح وبذلك يمكن تصنيف طرق قياس إدارة الأرباح إلى أربعة مداخل رئيسة وحسب التسلسل الزمني لظهورها وهي :-

### أ. مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل Income Statement Items Classification

#### -: Approach

اهتم عدد من الباحثين بأسلوب تصنيف الفترات الاعتيادية وغير الاعتيادية كوسيلة لقياس محاولات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباح شركاتها، من خلال تغيير تصنيف بعض الفترات الاعتيادية وجعلها فترات غير اعتيادية وبالعكس، بهدف تغيير رقم الربح المعلن عنه .

ب. مدخل التباين Variation approach :- يعتمد هذا المدخل على قياس التغير في أرباح الشركات ومقارنته مع التغير في إيرادات المبيعات من دون الحاجة إلى تقدير المستحقات غير الاختيارية أو التنبؤ بالأرباح وفحص المصروفات، حيث يتم تحليل نمط سلوك الأرباح والمبيعات خلال فترة معينة واحتساب التباين لمتغيرات القياس . ( النجار و أحمد ، ٢٠٢١ )

ج. مدخل التغيرات المحاسبية Accounting Changes Approach :- تستخدم إدارة الشركات مدخل التغيرات المحاسبية لتغيير رقم الربح المتحقق أو لتقليل الانحرافات غير

المتوقعة في مستويات الأرباح، مستغلة بذلك المرونة المتاحة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وإمكانية التحول من طريقة إلى أخرى للتأثير في رقم الربح ويتم وفق هذا المدخل تقدير مستوى متوقع للأرباح قبل وبعد إجراء التغييرات المحاسبية لتحديد أثر هذه التغييرات في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الأرباح . ( Piosik & Genge, 2020 )

د. مدخل المستحقات **Accruals Approach** :- يعد هذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية ومبدأ تحقق الإيراد . إلا أنه بسبب الانتقادات الموجهة لذلك الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي ولاسيما في مجال احتساب الإهلاك وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقييم المخزون فإنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في رقم الربح المتحقق. ( Ghaleb et al, 2020 )

#### ٧/٣/٢ : أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح :-

يرى الباحث أن الالتزام بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس بشكل كبير على أداء الشركات وكذلك المقاييس المستخدمة في التعبير عنه، أي أن التطبيق الجيد للحوكمة يساعد في إيجاد مفاهيم ومقاييس شاملة لأداء الشركة مما يدعم من قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وذلك لان مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما : الالتزام بالمطلبات القانونية والإدارية، والأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالشركة. ( Huang and Sun, 2017 ) ، وبذلك فان تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة مما يقلل من دوافعها لممارسات إدارة الأرباح لان الشركات التي يكون مستوى أدائها مرتفعاً تمتلك حافزاً اقل لممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات الأداء المنخفض والتي تعاني من خسائر متتالية، فإنها ستتوجه إلى تلك الممارسات لتغطية أدائها الضعيف وتقليل خسائرها، فالشركات التي يكون أدائها جيداً وتدفعاتها النقدية من العمليات التشغيلية جيدة، نقل ممارسات إدارة الأرباح فيها ، فضلا عن ان معرفة التدفقات النقدية مهم جداً لحملة الأسهم وأصحاب المصالح بالشركة ، لأن معرفتهم بها يساعدهم في تحليل النقدية خلال فترة زمنية معينة، ويساعدهم على

النتيجة بمسارات تطورها ، فضلاً عن إنها توضح مدى نجاح الشركة في توليد النقد وتسييد الالتزامات ( Almaharmeh et al,2021) .

### ١. أثر الآليات الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح :-

تختص هذه الآليات بالشركة نفسها، وتشتمل على آليات تحقيق الرقابة على سلوك الإدارة و كبار حملة الأسهم في الشركة والحد من استغلال مواردها بالتواطؤ مع الادارة في تحقيق المنافع الخاصة بهم، والآتي اثر تطبيق كل آلية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وكما يلي: ( النعيم والبراك ، ٢٠٢١ ) ( Junaidi & Siregar, 2020 ) ( Trisusanti & Lasdi ,2018 )

أ. **آلية تشتت الملكية :-** لقد أوضح الكثير من الباحثين بأن آلية تشتت الملكية تقلل من أنشطة تسرب موارد الشركة لمنفعة كبار مساهميها أو ما يسمى بأنشطة ( Tunneling ) التي تعد من دوافع إدارة الأرباح حيث أن قياس نسبة امتلاك الأسهم من قبل أعلى المساهمين سواء كانوا أفراداً أو شركات وربطها من خلال النموذج الإحصائي المتمثل بعلاقات الارتباط والانحدار المتعدد، توضح تأثير هذه الفئة في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وان الحد من هذه الممارسات يتمثل في تقليل سيطرة هؤلاء المساهمين الذين يعرضون الشركة إلى الفشل في مجال حوكمتها من خلال التأثير في قرارات مجلس الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الشركة.

ب. **آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له :-** وتعد آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له أفضل وسيلة لرقابة سلوك المديرين التنفيذيين والإدارة وحماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء استخدام الإدارة له ، وكلما تفوق عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة واللجان التابعة له على عدد الأعضاء الداخليين غير المستقلين، دل ذلك على مدى استقلالية المجلس في رقابة أداء الشركة المالي والاداري والإشراف عليه وضمان مصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة.

ج. **آلية تعويضات الإدارة التنفيذية :-** وتعد من الآليات التي تستند عليها حوكمة الشركات لضمان العمل بما ينسجم مع مصلحة حملة الأسهم ، لان هذه الآلية تسعى إلى دمج وتوحيد مصالح المديرين والمالكين لتقليل مشاكل الوكالة، ورفع أداء الشركة ولاسيما في حالة التعويضات المكونة من نقد وأسهم، حيث أن الأسهم تربط بين أهداف هؤلاء المديرين وأهداف حملة الأسهم .

د. آلية الإفصاح والشفافية :- توفر هذه الآلية الحماية لكافة المستثمرين من خلال توفير

المعلومات الصحيحة والملائمة والحقيقية عن أداء الشركة، ومنها :-

- معلومات عن حركة أسعار الأسهم التي يرغب المستثمر في اقتنائها.
- معلومات عن الأرباح الموزعة.
- معلومات عن الإدارة وكفاءتها.
- معلومات عن نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي و مستقبلها ومستقبل الصناعة التي تعمل فيها .
- معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة الى الشركة والخارجة منها.

## ٢. أثر الآليات الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح :-

تعد الآليات الخارجية من آليات الحوكمة الفعالة التي تتمثل بعوامل خارجية تؤثر في أداء الشركة للضغط عليها من اجل تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة ، وسوف يتم بيان اثر تطبيق آليات الخارجية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وكما يلي :- ( عبده ، ٢٠٢٠ ) ( على ، ٢٠١٩ )

أ. آلية السوق لأغراض السيطرة :- حيث تعمل آلية السوق على رقابة الشركات وضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين من خلال سعي مجموعة من المالكين المحتملين لشراء مراكز الملكية، وتحقيق العوائد على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسئول عن أي انحراف أو تلاعب يؤثر في أداء الشركة. وتؤثر آلية السوق لأغراض السيطرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال:

- تحدي انتهازية كبار حملة الأسهم وسعيهم لتحقيق منافعهم الخاصة أي تقليل أنشطة تسرب الموارد لمنفعة هؤلاء المساهمين من خلال تهديدهم من قبل مساهمين كبار آخرين.
- ضمان انضباط المديرين الذين يعملون بصورة انتهازية لتحقيق مصالحهم ومنافعهم على حساب منافع حملة الأسهم الآخرين.
- اعتماد هذه الآلية على الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري والإشرافي ، حيث يميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية عن المعلومات ،وتقويم الأداء بشكل موضوعي، وحماية حقوق حاملي الأسهم ولاسيما الأقلية منهم، والسعي لتحقيق أعلى مستوى من المساءلة للإدارة ورقابة سلوكها الانتهازي .

• خلق حافز للإدارة والمديرين التنفيذيين على العمل بكل ما من شأنه كسب رضا أصحاب المصالح بالشركة وكسب ثقة المستثمرين بالقوائم المالية من خلال الالتزام بالسياسات التي تظهر الأداء الحقيقي والصحيح للشركة وتبعتها عن خطر الاستحواذ.

ب. آلية التشريعات والقوانين: وتعد صمام الأمان الذي يضمن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وتوضيح حقوق المساهمين. حيث أن هناك من التشريعات والقوانين التي تقوم نصوصها على حماية صغار حملة الأسهم من خلال التحديد الواضح لحقوقهم ، وتعمل هذه الآلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الآتي :- ( النجار و احمد ، ٢٠٢١ ) ( Ding et al.,2018 )

- ✓ زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية والطلب من المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO) والشهادة على صحة التقارير المالية ومصادقتها.
- ✓ زيادة تفعيل دور المدقق الخارجي في مراجعة حسابات الشركات وتعزيز استقلاليته من خلال إناطة مهام تعيينه وتحديد أتعابه للجنة المراجعة ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة للحد من قدرة الإدارة على المصادقة على معاملات تضر بمصلحة أصحاب المصالح في الشركة .
- ✓ صدور قوانين متخصصة لحل مشكلة ممارسات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباحها وارتكاب المخالفات المحاسبية عن طريق وضع معايير المراجعة والانضباط المهني وإسناد عملية المراجعة إلى مراجعين يتمتعون بالاستقلالية الكافية.

### ٨/٣/٢ : العلاقة بين التحفظ وإدارة الأرباح :-

يعد التحفظ هو احد السياسات التي تتبعها المنشآت في اختيار البدائل المحاسبية علي أساسه ، وتستخدم هذه البدائل في تقليل الأرباح أو تمهيد الأرباح طبقا لما تراه الإدارة مناسبة لأهدافها. مثل استخدام طرق الإهلاك المعجل والتقدير المنخفض العمر الإنتاجي للأصل واعتبار كل النفقات الرأسمالية كمصروف إيرادي يخص العام المالي التي أنفقت فيه ولا يتم رسملتها مثل المنشأة التأثير بالسلب علي رقم صافي الربح أي يتم تقليله. وتختلف السياسات التي تتبعها المنشأة من حيث كونها متحفظة أو غير متحفظة ( هجومية أو مندفعة ) وبالتالي يختلف التأثير الناتج علي الكيفية التي يتم من خلالها الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي تكون ناتجة عن أعمال المنشأة.

كما تعتبر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح من القضايا المثيرة للجدل في الأدب

المحاسبي، حيث يرى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤدي الى ممارسة إدارة الأرباح كما يلي :-

- أن تطبيق التحفظ المحاسبي سوف يؤدي إلي تكوين احتياطات سرية وذلك لأنه في حالة حدوث زيادة في الاستثمارات لن يصاحبها زيادة بنفس المعدل في الأرباح المعترف بها مما يؤدي إلي وجود أرباح غير معترف بها وتظهر علي شكل احتياطات سرية ، هذه الاحتياطات يمكن استخدامها في حالة حدوث تغير في اتجاه نمو الاستثمارات بمعنى أنه إذا قلت الاستثمارات فسوف يتم استخدام الاحتياطات السرية في زيادة الأرباح ( Alarlooq et al 2014 )

- ان امتلاك الشركات لرقم مخصصات متحفظ يبرر مدي قدرة الإدارة علي القيام بإدارة الأرباح عن طريق استخدام ليون المدومة كمثل. فإذا قامت الشركة بزيادة قيمة المخصص المتحفظ بطبيعته ، فإنها يمكن أن تستخدمه فيما بعد بإدارته ( تقلله أو زيادته ) علي حسب الهدف الذي تراه الإدارة ، مما يسهل من عملية إدارة الأرباح ؛ إى أن التحفظ المحاسبي يسهل عملية إدارة الأرباح.

- أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح سوف تكون علاقة ايجابية، حيث أنه بزيادة التحفظ المحاسبي تزيد فرص الإدارة بالقيام بإدارة للأرباح، وبالأخص في السنة الأولى من تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وبالإضافة إلي ذلك يمكن للإدارة الاستفادة من الأرباح التي لم يتم الاعتراف بها والتي كونت احتياطات سرية في زيادة الأرباح ( الإدارة الإيجابية للأرباح ) المستقبلية في الفترات القادمة من خلال استخدام الاحتياطات السرية. ( صالح وآخرون ، ٢٠١٧ )

وقد وجد الباحث أن بعض باحثي الدراسات المذكورة آنفاً وجدوا أن التحفظ المحاسبي يخفض من دوافع المدراء في تضخيم تقديرات الأرباح خوفاً من فقدانهم المزايا التنافسية التي حققها لهم التحفظ وحفاظاً على مواقعهم الوظيفية، بيد أن هذا الاتجاه لم يخلو من الانتقاد فقد لاحظ المعارضون للتحفظ أن التخفيض المتعمد لصادفي الأصول الدفترية في قائمة المركز المالي، قد يوفر للإدارة فرصة انتهازية لتضخيم أرباحها من خلال الانعكاسات اللاحقة لهذه التقديرات المنخفضة في قائمة الدخل المستقبلية (حماد ، ٢٠١٨ ) .

بينما يرى البعض عكس ذلك حيث :-

- يبدو أن وجود التحفظ المحاسبي يحول دون تحقيق إدارة الأرباح بنقييد دور الإدارة في التلاعب

بالأرباح، إلا أن هذا لا يعتبر بالضرورة صحيح ( Taylor, & Ruch, 2015 ) ، فقد يرجع التلاعب إلى ما يحدثه التحفظ المحاسبي من تحيز بتخفيض القيم المحاسبية كشكل من إدارة الأرباح، مع ملاحظة أنه من غير المحتمل أن يتحقق ذلك من خلال التحفظ المشروط بسبب الأحداث الاقتصادية المحتملة المتحكمة في ذلك النوع من التحفظ المحاسبي ، إلا أن الأمر قد يتعلق بالتحفظ غير المشروط الذي قد يعمل على تيسير إدارة الأرباح من خلال تراكم الاحتياطات التي يمكن تحويلها إلى أرباح عند الحاجة، حيث قد تستغلها إدارة الشركة لتحقيق أرباح مستقبلية . ( Jackson & Liu, 2010 )

– قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلي تشويه القوائم المالية نتيجة لتحيزه للأخبار غير السارة دون الأخبار السارة إلا أن التشوه الناتج عن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح أكثر من التشوه الناتج عن التحفظ المحاسبي. وكذلك يجب تطبيق التحفظ المحاسبي لأنه يمنع الإدارة من خرق عهود الدين وكذلك يمنعهم من الاستثمار في مشاريع ذات صافي قيمة عالية سالبة بسبب الاعتراف الفوري بالخسائر. وأخيراً كان التحفظ المحاسبي هو العلاج الأمثل للفشل الذي نتج عن تطبيق القيمة العادلة وما حدث بسببها من المغالاة في تقدير قيم الأصول وما نتج علي أثرها من خسائر فادحة أدت في النهاية إلي الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ وبسبب الاتجاه المعاكس للمغالاة والذي يتنباه التحفظ المحاسبي فيرى أنصار ذلك الرأي أن التحفظ المحاسبي يمثل الحل الأمثل للحد من ممارسات إدارة الأرباح . (Abed et al, 2012)

– أن بعض الباحثين أظهروا بالأدلة أن المبالغة في التقديرات المؤثرة على صافي الأصول الحالية تصب في صالح الدخل المستقبلي وتزيد من إمكانية التلاعب في الأرباح؛ وأن المبالغة في قيم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يتيح الفرصة لبناء احتياطات سرية، في قائمة المركز المالي خلال الفترات المالية المتتالية، ما يتيح للمدراء بالشركة إدارة أرباحها من خلال الاستغلال الانتهازي لهذه القيم وتحرير هذه الاحتياطات في التوقيت الذي يتلاءم مع رغباتهم. ( Huang and Sun, 2017 )

### ٣- المنهجية ونموذج الدراسة :-

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

ولقد تم استخدام مصادر البيانات الثانوية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة: حيث تم معالجة الإطار النظري من خلال البحث في مصدر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات اللازمة من خلال القوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية كل سنة، وتجميعها وأخذ البيانات اللازمة منها وكذلك التقارير المالية السنوية والمرحلية .

### ١/٣ : قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: قياس المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات):

المؤشر	طريقة القياس	الرمز
حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة.	X1
استقلالية مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي الأعضاء	X2
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	عدد اجتماعات المجلس في السنة	X3
الجمع بين التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة	تم إعطاء الرمز (0) إن كان هناك فصل و(1) إذا كان هناك جمع	X4
وجود لجنة مراجعة	تم إعطاء (1) في حال وجود لجنة تدقيق و(0) في حال عدم وجود.	X5
استقلالية لجنة المراجعة	نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة	X6
كبار المساهمين	وتحسب من خلال مجموع نسبة ملكية المساهمين الكبار في أسهم الشركة والذين لا تقل ملكيتهم عن 5% .	X7
الملكية الأجنبية	تم إعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين أجانب في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.	X8
الملكية الإدارية	تم إعطاء الرمز (1) في حال وجود مساهمين من الإدارة التنفيذية في الشركة لا تقل ملكيتهم عن 5% والرمز (0) عدم وجود ذلك.	X9

### ثانياً: قياس المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي):

اعتمدت الدراسة في قياسها لهذا المتغير على نموذجين اثنين استخدمنا في دراسات سابقة وهما:

#### أولاً :- نموذج (Basu، 1997):

يفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وبميل هذا النموذج إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة - وهذا هو جوهر التحفظ المحاسبي-، حيث إن الأرباح المعلن عنها في الفترة الحالية لا بد أن تحتوي على الخسائر غير المحققة، وليس الأرباح غير المحققة ، فالأرباح يتوقع لها أن تكون أكثر تأثراً بالأنباء



السيئة (الخسائر) منها بالأنباء الجيدة (الأرباح) (Basu، 1997): أي أن التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في أثناء التقرير عن الأرباح، حيث تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتها في فترات الأخبار الجيدة (ياسين، ٢٠٠٨).

ويستخدم نموذج Basu الانحدار العكسي ( Reverse Regression ) للأرباح (Xit) مقسومة على سعر إغلاق السهم في نهاية العام السابق (Pi,t-1)، وفقاً لنموذج لتالي:

$$Xit / Pi,t-1 = \alpha 0 + \alpha 1 D Ri,t + \beta 0 Ri,t + \beta 1 (Ri,t \times D Ri,t)$$

حيث إن:

Xit ربح السهم العادي ( Earnings Per Share ) للشركة i في الفترة ( t )

Pi,t-1 سعر السهم في بداية الفترة أو سعر الإغلاق للسنة الماضية للشركة i.

Ri,t العائد (صافي الأرباح) للشركة i للفترة t .

D Ri,t متغير وهمي ( Dummy Variable )

ويساوي (1) إذا كان Ri,t أقل من الصفر (صافي خسائر) و (0) إذا كان Ri,t أكبر من الصفر (صافي أرباح).

ثانياً :- (Beaver & Rayn, 2005)

تم الاعتماد على المقياس الذي اعتمده (Beaver & Ryan, 2005) لقياس درجة التحفظ المحاسبي وهو عبارة عن نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، فالقيمة الدفترية تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية والقيمة السوقية تنتج عن أسعار السوق الملحوظة بالأسواق (المشهداني، وحמיד، ٢٠١١) ، وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة على عدد المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها نهاية العام ويشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية. إذا كان الفرق كبيراً بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والسوقية مرتفعة فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي فكلما كان الفرق كبيراً بانخفاض القيمة الدفترية عن السوقية فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظاً . (Hamdan, 2014).

**ثالثاً : قياس المتغير التابع ( إدارة الأرباح )**

اعتمدت الدراسة في قياسها لهذا المتغير على نموذج ( Jones, 1991 ) أو ما يعرف بالمستحقات الاختيارية، ويفترض هذا النموذج أن المديرين يعتمدون على حرية التصرف في جزء من المستحقات كوسيلة لإدارة الأرباح، وحيث إن المستحقات الكلية تتألف من المستحقات الاختيارية (والتي تحدد من قبل الإدارة والمستحقات غير الاختيارية (والتي تحدد اقتصادية)، وبالتالي يجب الفصل بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، حيث إن المستحقات الاختيارية تمثل الدليل على ممارسة إدارة الأرباح.

ويتم حساب ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من علمها من خلال الخطوات التالية :- ( النعاس ، ٢٠١٤ )

- ١- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين الربح التشغيلي والتدفقات التشغيلية.
- ٢- تقدير معالم النموذج  $a1, a2, a3$  من خلال معادلة الانحدار التالية للشركات موضوع العينة لكل سنة :

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = a1 (1/A_{i,t-1}) + a2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + a3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

حيث إن:

$TACC_{i,t}$  المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة ( t ) .

$A_{i,t-1}$  إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة ( t ) .

$\Delta REV_{i,t}$  التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة ( t ) .

$\Delta REC_{i,t}$  التغير في المدينون للشركة (i) خلال الفترة ( t ) .

$PPE_{i,t}$  العقارات والممتلكات والمعدات للشركة (i) خلال الفترة ( t ) .

- ٣- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية  $NDACC$  باستخدام المعالم  $a1, a2, a3$  لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حده، ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = a1 (1/A_{i,t-1}) + a2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + a3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

- ٤- يتم حساب المستحقات الاختيارية  $DACC$  من خلال المعادلة التالية:

$$DACC_{i,t} = (TACC_{i,t} / Assets_{i,t-1}) - NDACC_{i,t}$$

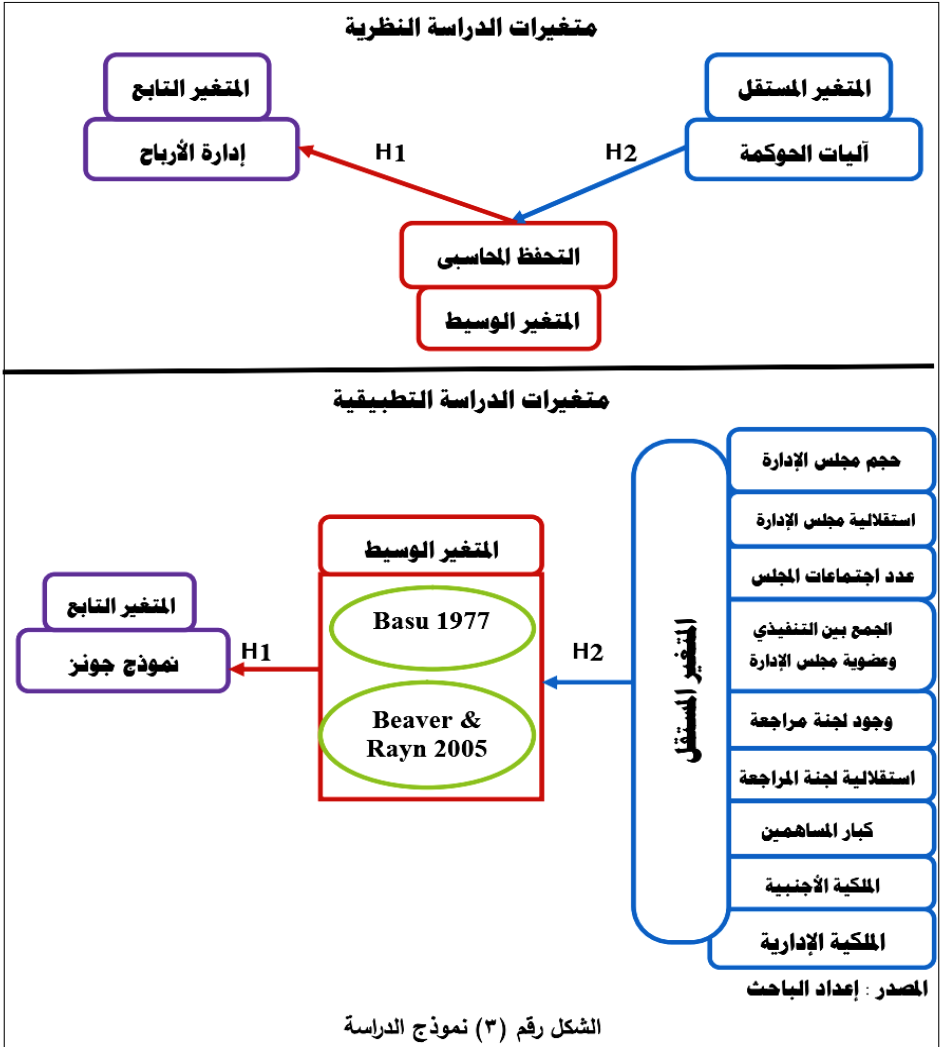
٥- يتم حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة لكل سنة ومن ثم يتم حساب متوسط هذه القيم للشركة.

٦- تصنيف الشركات إلى شركات ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، وتكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تزيد أو تساوي متوسط القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة وهنا فإن جودة أرباح الشركة تكون منخفضة في هذه الحالة، بينما تعتبر الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن متوسط القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة وهنا فإن جودة أرباح الشركة تكون مرتفعة في هذه الحالة.

٧- تعطي الشركة الممارسة لإدارة الأرباح متغيرة وهمية (1)، بينما الشركة غير الممارسة الإدارة الأرباح تأخذ المتغير الوهمي (0).

### ٢/٣ : نموذج الدراسة :-

يهدف نموذج الدراسة الى تحديد العلاقة التي تربط المتغيرات بعضها البعض والتي تم استخلاصها من الدراسات السابقة ، وتتمثل المتغيرات الأساسية في (آليات الحوكمة) كمتغير مستقل ، (إدارة الأرباح ) هي المتغير التابع ، بينما يعتبر (التحفظ المحاسبي) متغير وسيط للعلاقة بين آليات الحوكمة إدارة الأرباح ، الذي يدعم المتغير المستقل (آليات الحوكمة) في علاقته بالمتغير التابع (إدارة الأرباح) ، وانسجاماً مع أهداف الدراسة ومشكلتها، فقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



لإثبات العلاقة السابقة لا بد من التأكد من :-

- ١- أن المتغير المستقل (آليات الحوكمة) يؤثر على المتغير التابع (إدارة الأرباح) .
  - ٢- أن المتغير المستقل (آليات الحوكمة) يؤثر على المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) .
  - ٣- أن المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) يؤثر على المتغير التابع (إدارة الأرباح) .
- أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) يؤثر على المتغير التابع (إدارة الأرباح) بوجود المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) ، و تكون الوساطة كلية إذا لم يعد للمتغير المستقل تأثير على المتغير التابع بعد تحكم المتغير الوسيط ، أما إذا انخفض التأثير المباشر من المتغير المستقل الى المتغير

التابع ولكنة لا يزال مختلفاً عن الصفر عند إدخال المتغير الوسيط تكون الوساطة جزئية .

#### ٤- الدراسة التطبيقية :-

يتضمن هذا القسم عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجمعة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠ وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا المحور وفيما يلي تفصيل ذلك.

#### ١/٤ : مجتمع الدراسة:

كافة الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية والمنتمية إلى قطاع العقارات وقطاع الموارد الأساسية وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ للفترة من عام ٢٠١٥ : ٢٠٢٠ وقد تم استثناء الشركات في قطاع خدمات مالية ومصرفية وقطاع البنوك ؛ وذلك بسبب طبيعتها الخاصة التي لا تتناسب مع الدراسة ولكونها تحكمها إجراءات وضوابط مختلفة عن القطاعات الأخرى وبالتالي بلغ عدد الشركات في مجتمع الدراسة (٧٥) شركة مسجلة ومدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية.

#### ٢/٤ : عينة الدراسة :-

فهي عينة شاملة لجميع الشركات داخل قطاع العقارات وقطاع الموارد الأساسية وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ من عام ٢٠١٥ : ٢٠٢٠ والتي تحقق الشرط التالي:

- ألا تكون شركات أدرجت حديثاً في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية.
- أن تكون أسهم الشركة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وخاضعة للتداول خلال فترة الدراسة .
- أن تتوفر التقارير المالية السنوية وتقارير الإفصاح التي توفر البيانات المطلوبة لإجراء التحليل .
- أن تنتهي السنة المالية لشركات العينة في ٣١ / ١٢ من كل عام .
- ألا تكون شركات أدمجت مع شركات أخرى.

وبذلك تكون عينة الدراسة التي حققت الشروط السابقة واكتملت بياناتها المالية اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة مكونة من (٣٤) شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق

المالية .

### ٣/٤ : الاختبارات الإحصائية المستخدمة فى الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) Statistical Package for Social Science، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

- ١- المتوسط الحسابي (Mean): يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لمعرفة متوسط كل متغير من متغيرات الدراسة.
- ٢- الانحراف المعياري (Standard Deviation): مقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت البيانات وانخفض تشتتها (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعني عدم تركيز البيانات وتشتتها) .
- ٣- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test)، لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- ٤- اختبار التداخل الخطي ( VIF: Variance Inflation Factor ) لمعرفة هل هناك مشكلة تعدد خطي تؤثر فى النموذج أم لا ؟
- ٥- اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Auto correlation Test).
- ٦- اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) ( Heteroskedasticity Test )
- ٧- معامل ارتباط بيرسون ( Pearson Correlation Coefficient ) لقياس درجة الارتباط:
- ٨- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression analysis).
- ٩- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression analysis).

### ٤/٤ : اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

#### أولاً :- المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات):

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط:

أ. اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test) :- ويستخدم للتحقق من مدى اقتراب

البيانات من توزيعها الطبيعي، وقد تم استخدام اختبار ( Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk ) ، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت مستوى الاحتمالية أكبر من ٠.٠٥ .

جدول (١) اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)

Shapiro -Wilk			Kolmogorov -Smirnov			المتغير
Sig	Df	Statistic	Sig	Df	Statistic	
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩١٧	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١١٣	X1
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٢٤	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٠٨	X2
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٢٩	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١١١	X3
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٢٤	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٢٣	X4
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٣٥	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٠١	X5
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٢٧	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٠٧	X6
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٢٩	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٠٩	X7
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٣٨	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٠٩٥	X8
٠.٠٠٠	١٥٥	٠.٩٣٣	٠.٠٠٠	١٥٥	٠.١٢٧	X9

يتبين من الجدول السابق :-

- أن جميع المتغيرات السابقة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير (أكبر من ٣٠)؛ أيضاً فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثراً على صحة نموذج البحث.

#### اختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبيانات (Autocorrelation Test) :-

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج إذ سيكون أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson D-W).

جدول رقم (٢) اختبار الارتباط الذاتي (D-W)

النموذج	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
D-W	٠.٤١٨	٠.٤٣٦	٠.٤٢٩	٠.٤٢٥	٠.٤٥٢	٠.٤٤٦	٠.٤٤١	٠.٤٤٩	٠.٤٦٠

وبالنظر إلى قيمة dL من جدول القيم الحرجة لاختبار (Durbin Watson) عند K يساوي واحد صحيح ( لأن هناك متغير مستقل واحد ) ، أما درجة حرية الخطأ يتم استخراجها من (جدول تحليل

التباين)، وعند مستوى معنوية ٠.٠٥ ، تساوي ( ١.٧٢٠). حيث أن شرط الارتباط الذاتي كما يلي  $(0 < Dw < dL)$ ، وبالتالي نجد أن قيمة **D-W** للنموذج تقع ضمن مدى ( **D-statistic** ) مما يعني تحقق شرط الارتباط الذاتي، وبالتالي نستنتج أنه: يوجد استقلال بين البواقي (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي) ، وبالتالي فإن الشرط الثاني (شرط الاستقلال الذاتي للبواقي) متوافر.

### اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test)

أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity) بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر. وقد أظهرت النتائج أن البواقي تأخذ شكلاً عشوائياً حيث انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر مما يعني عدم وجود مشكلة عدم تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء مما يعني أن هذا النموذج لا يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

### اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor, VIF) ، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من ٥ فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل ، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار، وقد تم استخدام هذا الاختبار في نموذج الانحدار المتعدد والذي يضم ٩ متغيرات مستقلة، حيث يشترط هذا النموذج عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة).

### جدول رقم (٣) اختبار التداخل الخطي

المتغير	Tolerance	VIF
حجم مجلس الإدارة	٠.٤٧٥	٢.١٠٣
استقلالية مجلس الإدارة	٠.٤٧٥	٢.١٠٦
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٠.٧١١	١.٤٠٦
الجمع بين التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة	٠.٣٧٣	٢.٦٨٣
وجود لجنة المراجعة	٠.٣٢٢	٣.١٠٢



VIF	Tolerance	المتغير
٢.٩١١	٠.٣٤٣	استقلالية لجنة المراجعة
١.٣٤٢	٠.٧٤٥	كبار المساهمين
١.٣٥٧	٠.٧٣٧	الملكية الأجنبية
١.٤٥٤	٠.٦٨٨	الملكية الإدارية
١.٩٧٥	٠.٥٠٦	نوع القطاع

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (٥)، وبالتالي يمكن الحكم على أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

ثانياً : المتغير الوسيط ( التحفظ المحاسبي ) والمتغير التابع ( إدارة الأرباح )

### اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test):

ويستخدم للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، ولقد تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي ، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية الصفرية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت احتمالية اختبار (J-B) أكبر من ٠.٠٥ .

جدول رقم (٤) اختبار التوزيع الطبيعي.

Jarque -Bera test					
Kurtosis	Skewness	P -Value	J-B	رمز المتغير	المتغير
١١.٨٩٣	٣.١٤٨	٠.٠٠٠	٠.٢٣٠	Xit	ربح السهم العادي
١١.٦٣٣	٢.٩٨٦	٠.٠٠٠	٠.٢١٤	Pi,t-1	سعر السهم في بداية الفترة
١٤.٤٣١	٣.٨٧٠	٠.٠٠٠	٠.٣٩٥	Ri,t	العائد
١.٦٣٤ -	٠.٦٢١	٠.٠٠٠	٠.٤١٦	DRi,t	متغير وهمي
٢٠.٥٧٤	٤.٠٥٩	٠.٠٠٠	٠.٢٠٢	BTM	نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية
١٦.٣٨٤	٢.٩٢١	٠.٠٠٠	٠.٣٦٣	TACC i,t	المستحقات الكلية
٢٣.٩١٢	١.٨٦٣	٠.٠٠٠	٠.١٩٩	NACC i,t	المستحقات غير الاختيارية
٧.١٢٨	٣.٣٧٢	٠.٠٠٠	٠.١٧٤	DACC i,t	المستحقات الاختيارية

يبين الجدول السابق أن احتمالية اختبار J-B لجميع المتغيرات أقل من ٠.٠٥ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، ويعزز هذه النتيجة أن نتائج الالتواء (Skewness) لا تقترب من الصفر وأن التفلطح (Kurtosis) لا يقترب من (3) ؛ مما يؤكد عدم اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير أيضاً فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثراً على صحة نموذج الدراسة.

**اختبار التداخل الخطي ( VIF ) ( Variance Inflation Factor )**

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلومات، وقد تم استخدام مقياس ( Collinearity Diagnostics ) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل ( VIF ) ( Variance Inflation Factor ) ، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والجدول (4.3) يبين نتائج اختبار التداخل الخطي.

جدول رقم (٥) اختبار التداخل الخطي (VIF)

VIF	Tolerance	رمز المتغير	المتغير
٦.٥٩٢	٠.١٥٢	Xit	ربح السهم العادي
٦.٤٤٦	٠.١٥٥	Pi,t-1	سعر السهم في بداية الفترة
١.١٤٢	٠.٨٧٦	Ri,t	العائد
١.٢٦٤	٠.٩٧١	DRi,t	متغير وهمي
١.٠٠١	٠.٩٩٩	BTM	نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية
١.٠٠٣	٠.٩٩٧	TACC i,t	المستحقات الكلية
١.٠٠٢	٠.٩٩٩	NACC i,t	المستحقات غير الاختيارية
١.٠٠١	٠.٩٤٥	DACC i,t	المستحقات الاختيارية

يلاحظ أن قيمة اختبار التداخل الخطي (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (١٠) مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

**اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)**

أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر وإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت، فإن بعض الأساليب الإحصائية تستخدم للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (Breusch- Pagan).

جدول رقم (٦) اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

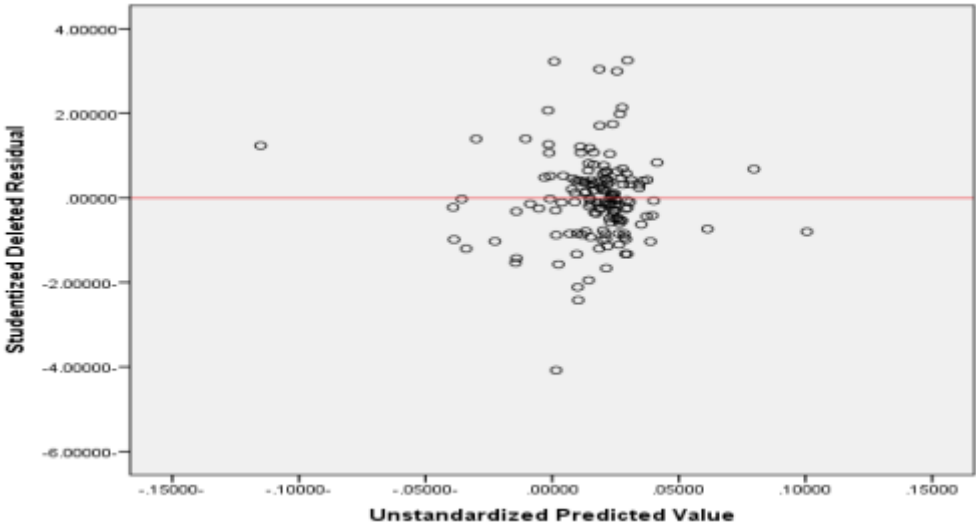
P-Value	Chi2 test	التفصيل
٠.١٦٤٥	١.٩٣	Breusch- Pagan test for Heteroskedasticity

ويبين الجدول السابق أن قيمة (P-Value) لاختبار (Breusch- Pagan) للنموذج أكبر من

0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين.

### اختبار مساواة متوسط البواقي للصفري (Mean of Residua):

أظهر هذا الاختبار عدم وجود مشكلة للبواقي في نموذج الدراسة، ويلاحظ من جدول الانحدار لجميع نماذج الدراسة أنّ قيمة متوسط البواقي للنماذج مختلفة وكانت قريبة من الصفر وبين الشكل رقم ( ) أن النقاط موزعة بشكل متساوي حول الصفر وهذا يعزز خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي.



شكل رقم (٤) اختبار مساواة متوسط البواقي للصفري

وبعد القيام بالاختبارات السابقة يكون الباحث قد تأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

### ٥/٤ : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة :-

#### ٥/٤ : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء بتحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الأكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة.

#### أولاً : الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (آليات الحوكمة):

لقد تم إجراء الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة جميعها ككل لجميع الشركات مع مراعاة أنه لم

يتم التطرق إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوهمية أو ثنائية التوزيع (0 ؛ 1).

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل

المتغير	نوع المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
حجم مجلس الإدارة	مستقل	٩	٢.٢٢٨	٤	١٥
استقلالية المجلس	مستقل	٠.٨٩٩٦	٠.١٧٦١١	٥	١
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	مستقل	٥.٥٩	٢.٢٦٤	٠	١٩
استقلالية لجنة المراجعة	مستقل	٠.٥٧٢١	٠.٤٧٥٤١	٠	١
كبار المساهمين	مستقل	٠.٥٧٢٨	٠.٢٥٥٨٠	٠	٠.٩٣
حجم الشركة	مستقل	١٧.٣٥	١.٥٧٨	١٤	٢١
عمر الشركة	مستقل	٢٧.٩٤	١٤.٦٥٢	٦	٧٥

ثانياً : الإحصاء الوصفي للمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) :

جدول رقم (٨) الإحصاء الوصفي للمتغير الوسيط والتابع

المتغير	نوع المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
ربح السهم العادي	وسيط	٠.١٥٩	٠.٣٨٠-	٠.٣٨٠-	٢.٤١٠
سعر السهم في بداية الفترة	وسيط	٢.٣٠٦	٢.٩٠٨	٠.٠٧٠	١٨.١٣٠
العائد السوقى	وسيط	٩.٥٠٦	٣١.٢٠٤	١٦.٣٩٥-	١٧٣.١٣٩
القيمة الدفترية	تابع	٢.١٨٣	١.٧٢١	٠.١٢٠	١٠.٨٢٠
القيمة السوقية	تابع	٢.٣٠٦	٢.٦٠٨	٠.٠٧٠	١٨.١٣٠
نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية	تابع	١.٣٨٩	١.٢٠٨	٠.٢٦٠	٨.٨٧٠
المستحقات الكلية	تابع	٢.١٦٩	٢٣.٢٥١	٨٤.٣٣٧-	١١٨.٠٥٠
المستحقات غير الاختيارية	تابع	٠.٠١٦-	٠.١٩	٠.٢١٠-	٠.٣٦٠
المستحقات الاختيارية	تابع	٠.٠٦٥	٠.٠٦٩	٠.٠٠٣	٠.٤١٨

## ثالثاً : معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٩) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المتغير	$X_{i,t}$	$P_{i,t-1}$	$R_{i,t}$	BV	MV	BTM	X (التحفظ)	Y (إدارة الأرباح)
$X_{i,t}$	١							
$P_{i,t-1}$	*٠.٧١٢	١						
$R_{i,t}$	*٠.٧٦٥	**٠.٦٤٢	١					
BV	٠.٧٣٤	٠.٨٣١	٠.٦٦٥	١				
MV	٠.٧١٢	**١.٠٠٠	*٠.٦٤٢	*٠.٨٣١	١			
BTM	٠.٢٨٩-	٠.٥٨٧-	٠.٢١٤-	٠.١٢١-	٠.٥٨٧-	١		
X (التحفظ)	*٠.٢٧٥	**٠.٥٥٤	٠.١٩٩	*٠.٢٠١	*٠.٥٥٤	*٠.٨٥٣	١	
Y (إدارة الأرباح)	*٠.٢٤-	*٠.٧٦-	*٠.١١٣	*٠.٣٨-	٠.٧٦-	٠.٠٠٦-	**٠.٢٠	١

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ )

## يتضح من خلال الجدول السابق أن :-

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي وسعر السهم في بداية الفترة.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي والعائد السوقي.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي والقيمة الدفترية للسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي والقيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم العادي ومتغير التحفظ المحاسبي.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم بداية الفترة والعائد السوقي.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم بداية الفترة والقيمة الدفترية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم بداية الفترة والقيمة السوقية للأسهم
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم في بداية الفترة ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين ربح السهم بداية الفترة ومتغير التحفظ المحاسبي.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين العائد السوقي والقيمة الدفترية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين العائد السوقي والقيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين العائد السوقي ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين العائد السوقي ومتغير التحفظ المحاسبي.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القيمة الدفترية للأسهم والقيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القيمة الدفترية للأسهم ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القيمة الدفترية للأسهم ومتغير التحفظ المحاسبي.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القيمة السوقية للأسهم ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأسهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القيمة السوقية للأسهم ومتغير التحفظ المحاسبي.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين نسبة القيمة الدفترية

إلى السوقية للأسهم ومتغير التحفظ المحاسبي.

٦/٤ : اختبار فروض الدراسة :-

١/٦/٤ : الفرض الرئيسي الأول :-

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية. ويتفرع عنه

- لا تتصف التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية بالتحفظ المحاسبي.

- لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لأسلوب إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية.

١/١/٦/٤ : الفرضية الفرعية الأولى :-

لا تتصف التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية بالتحفظ المحاسبي.

أولاً: قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية باستخدام نموذج (Basu):

يتم فحص وجود تحفظ في التقارير المالية للشركات من عدمه من خلال المتغير ( $Ri,t \times DRi,t$ ) ، ووجود مستوى مناسب من التحفظ المحاسبي يعني أن يظهر المتغير ( $Ri,t \times DRi,t$ ) دالاً إحصائياً في نموذج (Basu): أما في حالة ظهوره على أنه غير دال إحصائياً فهذا يشير إلى التقارير المالية لا تتصف بالتحفظ المحاسبي.

جدول رقم (١٠) قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu

المتغير	Beta	قيمة t	Sig القيمة الاحتمالية	دال عند (٠.٠٥)
الثابت	٠.٠٧٠	٤.٠١٢	٠.٠٠٠	دال
Ri,t	١.١٠٣٧٧E-٥٧	٠.٢٥٤	٠.٨٠٠	غير دال
DRi,t	٠.٢٣٠-	٧.٧٤٠-	٠.٠٠٠	دال
Ri × DRi,t	٣.٧٩٥E-٥٦-	٠.٥٢٥-	٠.٦٠٠	غير دال
قيمة اختبار F	٣٢.٢٠٩			
Adjusted R <sup>2</sup>	٠.٢٨٣			

تكون قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحيادي هي:

- إذا كانت  $(\text{Sig.Ri,t} \times \text{DRI,t}) \geq 0.05\%$  يتم قبول الفرضية الصفرية  $H_0$  والتي تنص على أن التقارير المالية لا تتصف بالتحفظ المحاسبي.
- إذا كانت  $(\text{Sig.Ri,t} \times \text{DRI,t}) \geq 0.05\%$  يتم قبول الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تنص على اتصاف التقارير المالية بالتحفظ المحاسبي.

يتبين من الجدول السابق أن :-

معامل بيتا للمتغير  $(R_{i,t} \times \text{DRI,t})$  تساوي  $(-0.56 \text{E}-3.79)$  ، وأن القيمة الاحتمالية المقابلة له تساوي ٠.٠٠٠، وهي أكبر من ٠.٠٠٥ مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية، وبناءً على النتائج السابقة فإنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على " لا تتصف التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية بالتحفظ المحاسبي " ، ونلاحظ أيضاً أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ ٢٨ % وهي نسبة منخفضة؛ وهذا يشير إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ثانياً: قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية باستخدام نموذج (Beaver & Rayn, 2005): نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج المتوسط الحسابي لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للسهم، لمعرفة ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي من عدمه، حيث إنه كما في حالة النتيجة كانت أقل من (١) فإن الشركة تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي في حين لو كانت أكبر فإنها لا تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي والنتائج مبينة كما هي في جدول التالي :-

جدول رقم (١١) مستوى استخدام التحفظ المحاسبي لجميع الشركات المدرجة .

جميع الشركات	متوسط القيمة الدفترية	متوسط القيمة السوقية	BTM	تمارس/لا تمارس
	٢.١٨	٢.٣١	١.٣٩	لا تمارس

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق يتضح أن نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية تزيد عن الواحد صحيح حيث بلغت (١.٣٩)، وهذا يشير إلى أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لا تتصف بالتحفظ المحاسبي .



وتبين النتائج في الجدول التالي مستوى التباين في ممارسة الشركات للحفاظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وترتيب ممارستها من الأعلى تحفظاً إلى الأقل تحفظاً:

جدول رقم (١٢) مستوى استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة .

الترتيب	تمارس / لا تمارس	BTM	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الدفترية	الشركة
١	تمارس	٠.٣١	٠.٩٣	٠.٢٩	اسيك للتعددين - اسكوم
٨	تمارس	٠.٧٨	٧.٥٠	٥.٧٥	الحديد والصلب للمناجم والمحاجر
-	لا تمارس	١.١٣	١.٢٦	١.٤٠	سيدى كرير للبتر وكيموايات - سيديك
-	لا تمارس	١.٢٢	١.٠٠	١.٢٠	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
١٠	تمارس	٠.٨٢	٠.٨٣	٠.٦٣	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
-	لا تمارس	١.٣٧	١.١١	١.٥٣	ابوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية
١٣	تمارس	٧.٠٢	٠.١٠	٠.٦١	مصر لصناعة الكيماويات
-	لا تمارس	٠.٩٧	٤.٤٢	٤.٢٦	البويات والصناعات الكيماوية - باكين
-	لا تمارس	١.٢٠	١.٨٦	٢.١٧	اوراسكوم للتنمية مصر
١١	تمارس	١.١٦	٠.٨٣	٠.٩٥	العربية الإسلامية للتنمية العمرانية
-	لا تمارس	٠.٨٨	٠.٤٣	١.٨٢	مدينة نصر للإسكان والتعمير
٩	تمارس	١.٦٨	٤.٠١	٠.٧٣	الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول
-	لا تمارس	٠.٨١	٢.١٧	٣.١٦	مرسيليا المصرية الخليجية
-	تمارس	١.٠٨	١.٠٦	٢.٢٦	تنمية للاستثمار العقاري
٧	تمارس	١.٣٩	٣.٨٨	١.٤٥	اميرال للاستثمار العقاري
-	لا تمارس	٠.٦٨	١.٢٢	٢.٦٢	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
١٢	تمارس	٢.٤٩	٣.٧٤	٢.٩٤	ريكاب للاستثمارات المالية
٦	تمارس	٠.٩١	٢.٠٧	٣.٤٠	بالم هيلز للتعمير
-	لا تمارس	٠.٦٧	٣.١٣	٢.٠٨	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
-	لا تمارس	٢.٤٩	٠.١٠٨	٢.١٠	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب )
٤	تمارس	٠.٩١	١.٠٢	١.١٥	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير

الترتيب	تمارس / لا تمارس	BTM	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الدفترية	الشركة
٢	تمارس	٠.٦٧	١٣.١٤	٨.٣١	مينا للاستثمار السياحي والعقاري
-	لا تمارس	٢.١٦	٦.٣٥	٣.٣٠	المصرية للدواجن
٥	تمارس	١.١٣	٢.٨٣	٥.٤٢	الشرقية - ايسترن كومباني
-	لا تمارس	٠.٦٤	١.٠٦	٠.٤٣	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
-	لا تمارس	٠.٥٢	١.٣٢	٢.١٣	النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية
-	لا تمارس	١.٩١	١.٤٣	١.٨١	مطاحن شرق الدلتا
-	لا تمارس	٠.٦٥	٠.٧٨	١.٦٢	العامه للصوامع والتخزين
١٤	تمارس	١.٦٣	٠.٤٥	١.٢٣	مطاحن مصر الوسطي
-	لا تمارس	١.٣٧	٣.٠٦	٣.٠٤	الدلتا للسكر
-	لا تمارس	١.٠٧	٠.٤٩	٠.٨٤	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي
-	لا تمارس	٠.٩٩	١.٢٩	١.٤٦	جھينة للصناعات الغذائية
٣	تمارس	١.٧٥	١.٠٣	١.٢٥	ايديتا للصناعات الغذائية
-	لا تمارس	١.١٤	١.٦٥	٠.٩١	عبور لاند للصناعات الغذائية

ومن خلال الجدول السابق تبين أن (١٤) فقط شركة من أصل (٣٤) شركة تمارس التحفظ المحاسبي، وكان ترتيب ممارسة تلك الشركات للتحفظ المحاسبي من الأعلى تحفظاً إلى الأقل تحفظاً .

بعد اختبار الفرضية الأولى باستخدام نموذجي (Beaver & Rayn, 2005) ونموذج (Basu) فإن الباحث يعزو انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي إلى عدة أسباب منها:

- عدم التزام الشركات المدرجة في البورصة بالمعايير المحاسبية التي تتصف عادة بأنها تحمل قدراً وإفياً من التحفظ المحاسبي هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يشير انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي إلى عدم كفاءة السوق، حيث إن وجود اختلاف في المعلومات التي يتم توصيلها للمستثمرين داخل السوق -جاء انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي - قد يعطي دلالات بعدم كفاءة السوق، وهذا حال الأسواق الناشئة ومنها بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية، وتعكس هذه النتيجة ضعف الوسائل الرقابية من الجهات الحكومية والملاك والمحللين الماليين.
- ولقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (أبو حميدة، ٢٠١٧) ودراسة (النجار، ٢٠١٤) التي توصلت إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في البورصة .

٢/١/٦/٤ : الفرضية الفرعية الثانية:

لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية أسلوب إدارة الأرباح.

وتم التعبير عن إدارة الأرباح بطريقتين:

- أ. متغير متصل: قياس إدارة الأرباح من خلال القيمة المطلقة لمستحقات الشركة.
- ب. متغير منفصل (وهي): سيتم تقسيم إدارة الأرباح إلى ممارسة وغير ممارسة، بحيث سيعطى الرقم (1) للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والرقم (0) لغير الممارسة.
- ولقياس مستوى ممارسة أسلوب إدارة الأرباح تم تطبيق النموذج جونز المعدل، وذلك باستخراج القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل سنة ولكل شركة، ومقارنتها مع المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة عبر السلسلة الزمنية المختارة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، فإذا كانت القيمة المطلقة للسنة أكبر من متوسط القيمة المطلقة فمعنى ذلك أن هناك ممارسة لإدارة الأرباح ؛ أما إذا كانت القيمة المطلقة للسنة أقل من متوسط القيمة المطلقة فيعني ذلك عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح ، والجدول التالي يوضح عدد الممارسات لإدارة الأرباح لجميع الشركات من إجمالي (١٧٠) مشاهدة، ونسبة كل منها بالنسبة لإجمالي المشاهدات .

جدول رقم (١٣) مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية

Binomial test	بورصة الأوراق المالية المصرية					أسلوب إدارة أرباح
	مستوى الممارسة	الشركات التي لا تدير الأرباح		الشركات التي تدير الأرباح		
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	
.....	أقل من المتوسط	٥٥.٨٨ %	٩٥	٤٤.١٢ %	٧٥	المستحقات الاختيارية

وتكون قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحيادي هي:

- يتم قبول الفرضية الصفرية  $H_0$  التي تنص على عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت  $(0.05 \leq \text{Sig. Binomial test})$
- يتم قبول الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على وجود ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت  $(0.05 \geq \text{Sig. Binomial test})$

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن :-

- القيمة المعنوية لاختبار  $(\text{Sig. Binomial test} = 0.00)$  وهي أقل من 0.05

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود

**ممارسة لإدارة الأرباح.**

- نسبة ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية بشكل عام خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠١٥ : ٢٠٢٠ كانت ٤٤.١٢ % ، وأن مستوى الممارسة كان أقل من المتوسط وهذا يشير إلى أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية منخفض.

ويعزو الباحث انخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية إلى عدة أسباب من أهمها: إلزام بورصة الأوراق المالية المصرية وهيئة سوق رأس المال الشركات المدرجة بنشر تقاريرها المالية بشكل مستمر ودوري، وكذلك إلزامها بضرورة مراجعة بياناتها المالية من قبل مكتب مراجعة حسابات معتمد وبيان تقرير مراجع الحسابات الذي يلعب دوراً رقابياً مهماً في الحد من إدارة الأرباح. ولقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية إلى حد ما مع نتائج دراسات أجريت في بيئات أخرى مثل البيئة الفلسطينية كدراسة (جودة والعمور، ٢٠١٧) ، والبيئة المصرية (الجرجوي: ٢٠١٦) ودراسة (الأشقر، ٢٠١٨) .

وببين الجدول التالي مستوى التباین في ممارسات الشركات المدرجة في البورصة المصرية لإدارة الأرباح وذلك من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠.

جدول رقم (١٤) مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في البورصة من ٢٠١٥ -

٢٠٢٠

الشركة	عدد ممارسة إدارة الأرباح	عدد ممارسة عدم إدارة الأرباح	نسبة ممارسة إدارة الأرباح	مستوى الممارسة
اسيك للتعدین - اسكوم	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط
الحديد والصلب للمناجم والمحاجر	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط
سیدی کریر للبتروکیمیائیات - سیدیک	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط
الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	٣	٢	٦٠ %	أكبر من المتوسط
كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	١	٤	٢٠ %	أقل من المتوسط
ابوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	١	٤	٢٠ %	أقل من المتوسط
مصر لصناعة الكيماويات	١	٤	٢٠ %	أقل من المتوسط
البويات والصناعات الكيماوية - باكين	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط
اوراسكوم للتتمية مصر	١	٤	٢٠ %	أقل من المتوسط
الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط
مدينة نصر للإسكان والتعمير	٣	٢	٦٠ %	أكبر من المتوسط
الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول	٢	٣	٤٠ %	أقل من المتوسط

الشركة	عدد ممارسة إدارة الأرباح	عدد ممارسة عدم إدارة الأرباح	نسبة ممارسة إدارة الأرباح	مستوى الممارسة
مرسليا المصرية الخليجية للاستثمار العقاري	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
تنمية للاستثمار العقاري	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
اميرالد للاستثمار العقاري	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
ريكاب للاستثمارات المالية	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
بالم هيلز للتعمير	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
مجموعة عامر القابضة (عامر جروب )	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
ميناء للاستثمار السياحي والعقاري	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
المصرية للدواجن	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
الشرقية - ايسترن كومباتي	٤	١	٨٠%	أكبر من المتوسط
الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
مطاحن شرق الدلتا	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
العامية للصوامع والتخزين	١	٤	٢٠%	أقل من المتوسط
مطاحن مصر الوسطي	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
الدلتا للسكر	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	٣	٢	٦٠%	أكبر من المتوسط
جھينة للصناعات الغذائية	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
ايديتا للصناعات الغذائية	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط
عبور لاند للصناعات الغذائية	٢	٣	٤٠%	أقل من المتوسط

ومن خلال الجدول السابق تبين أن هناك (١١) شركات من أصل (٣٤) شركة تمارس إدارة الأرباح بشكل مرتفع وأكبر من المتوسط . وقد يعزو الباحث قيام تلك الشركات بممارسة إدارة الأرباح بشكل كبير إلى عدة أسباب:

- سوق المنافسة الشديد والتي تواجه بعض الشركات وتراجع الأداء المالي والتداول لدى بعض الشركات؛ ومحاولة الشركات تخفيف التكاليف السياسية والأعباء الضريبية التي قد تفرض عليها من قبل الدولة.
- وسعي إدارة تلك الشركات لتحقيق مجموعة من الحوافز والمكافآت النقدية والتي غالباً ما ترتبط برقم الربح المحاسبي المحقق، وسعيها أيضاً لإظهار كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأرباح وذلك من أجل الحفاظ على قيمة أسهمها وبالتالي الحفاظ على قيمة الشركة في السوق ونيل ثقة المساهمين الحاليين والمرتقبين.

الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 <$

$\alpha$ ) بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح لدى

الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية.

لاختبار الفرضية ، فقد تم استخدام اختبار بيرسون المعلمي، وتكون قاعدة القرارات لإطلاق الحكم

الحيادي هي:

أ. إذا كانت (  $0.05 \leq \text{Sig}$  ) يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة بين

التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير مالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.

ب. إذا كانت (  $0.05 \geq \text{Sig}$  ) يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين التحفظ

المحاسبي عند إعداد التقارير مالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.

جدول رقم (١٥) معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي والحد من إدارة الأرباح.

بيرسون	
معامل الارتباط	-0.0566
القيمة الاحتمالية ( Sig )	0.4634

ويلاحظ من الجدول السابق أن :-

- معامل الارتباط (-0.0566)، والقيمة الاحتمالية المقابلة له تساوي ( 0.4634 ) وهي أكبر

من 0.05 ، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص

على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والحد من إدارة الأرباح.

ويعزو الباحث ذلك بسبب عدم مؤشرات على وجود تحفظ محاسبي في البورصة المصرية للأوراق

المالية، وعليه فمن الطبيعي ألا يكون هناك تأثير ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات إدارة

الأرباح، ووفقاً للنتائج في الجدول السابق فإن هناك تأثيراً عكسياً للتحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح

ولكن هذه العلاقة لم تنطبق في بورصة الأوراق المالية المصرية بدلالة إحصائية نظراً لضعف

ممارسات التحفظ المحاسبي في البورصة. ولقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه

دراسة (حمدان، ٢٠١٢) والتي طبقت في سوق البحرين للأوراق المالية.

٢/٦/٤ : الفرضية الرئيسية الثانية :-

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (  $0.05 < \alpha$  ) لأبعاد آليات الحوكمة على

التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية . ويتفرع عنه :

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (١٦) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٧٢٢	معامل الارتباط R	٠.٨١
ميل خط الانحدار	٠.٠٣١	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٠٠٦
القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٣١٩	قيمة F	١

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٣١٩ وهي أكبر من ٠.٠٠٥ ، وقيمة ميل خط الانحدار تساوي ٠.٠٣١ ، مما يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي

ويرى الباحث إلى أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في الشركة وهو من يضع الخطط ويرسم السياسات الإستراتيجية للشركة، فإن ذلك له تأثير بعدد أعضاء المجلس، فزيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي، وكانت النتيجة غير دالة إحصائياً وذلك يرجع لوجود تضارب في القرارات في حال كبر مجلس الإدارة كما جاء في دراستنا وعلى النقيض أكدت بعض الدراسات كدراسة (Ahmed & Henry، 2012) (Suleiman، 2014) ودراسة (Boussaid، 2015) أن المجالس كبيرة الحجم لها فاعلية أكثر في اتخاذ القرارات أكثر من المجالس صغيرة الحجم لسهولة التوافق والتنسيق.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً

للجدول التالي :-

جدول رقم (١٦) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	٢.٠١٧	معامل الارتباط R	٠.١١٢
ميل خط الانحدار	-٠.٥٢٣	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠١٣
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.١٦٥	قيمة F	١.٩٤٤

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.١٦٥، وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -٠.٥٢٣ مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

ويرى الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة بناء على هذه النتيجة غير دال وذلك لأن هناك بعض القرارات تحتاج الجمع بين الوظائف في الشركة لتقليل حدة التضارب. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (engelen، 2011) حيث وجد أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين قد يكون لديهم معلومات أقل للرقابة الفعالة أو يعتمدوا على الرئيس التنفيذي، وكانت النتائج على عكس دراسة (مليجي، ٢٠١٢).

- ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0.05$ ) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج كالتالي :-

جدول رقم (١٧) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.١٨٣	معامل الارتباط R	٠.١٦٩
ميل خط الانحدار	٠.٠٦٥	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٢٩
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.٠٣٥	قيمة F	٤.٥٠٦



النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- معامل الارتباط ٠.١٦٥ ، ومعامل التحديد ٠.٠٢٩ وهذا يعني أن ٣ % من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية ٩٧ % قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.
- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٠٣٥ ، وهي أقل من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي ٠.٠٦٥ ، مما يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد اجتماعات حجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويرى الباحث أنه كلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة أدى ذلك لزيادة التحفظ المحاسبي ويعزو الباحث الدلالة الإحصائية بأن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة تؤدي إلى مناقشة القضايا الدقيقة والمفصلية في الشركة وصولاً لقرار حكيم وسليم يقضي بالحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة ودورية الاجتماعات لدى المجالس الفعالة تجعل الإدارة على علم كامل بأداء الإدارة التنفيذية، فذلك يحد من ممارسات المحاسبة والإيداعية وإدارة الأرباح ، وبالتالي ممارسة تحفظ محاسبي. وانفتحت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (مليجي، ٢٠١٢) (سليمان، ٢٠٠٩) .

د. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للجمع بين الرئيس التنفيذي

وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج كالتالي :-

جدول رقم (١٨) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٤٦٢	معامل الارتباط R	٠.١٢٢
ميل خط الانحدار	٠.٢١٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠١٥
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.١٣١	قيمة F	٢.٣٠

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.١٣١ وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي ٠.٢١٧ مما يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ ) للجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويرى الباحث الأثر الإيجابي في الجمع بين الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، فكلما زاد الفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، كان هناك تحفظ محاسبي أعلى وبيانات ذات ثقة مرتفعة، ويرى الباحث إلى أن الجمع بين الوظائف غير دال إحصائياً حيث جاءت النتيجة تدعم وجهة النظر التي تدعم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي فذلك يسهم في تحقيق وزيادة فاعلية الإشراف على الإدارة التنفيذية، وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تطبيق ممارسات محاسبية متحفظة. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (شاهين، ٢٠١١) (مليجي؛ ٢٠١٤)

هـ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0.05$ ) لوجود لجنة المراجعة على التحفظ

#### المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر وجود لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (١٩) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٦٢٦	معامل الارتباط R	٠.٠٧٥
ميل خط الانحدار	-٠.٠٤٣	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٠٦
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.٣٥٣	قيمة F	٠.٨٧٠

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٣٥٣ ، وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي - ٠.٠٤٣ ، مما يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لوجود لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى وجود لجنة تدقيق في الشركات يحقق مصداقية القوائم المالية والتقارير الإدارية، فوجود لجنة تدقيق تفصح عن البيانات المالية وتتبع النظام المالي المحاسبي بشكل يتناسب مع القوانين العامة وقوانين الحوكمة وبالتالي تحقيق التحفظ المحاسبي، فالمراجع قد يكون عرضة للانتقاد عندما تكون هناك مبالغة في البيانات المالية كما جاء في دراسة (Bakhsh، 2014) ودراسة (مليجي، ٢٠١٤) ودراسة (شاهين، ٢٠١١) وهنا نجد الدلالة الإحصائية غير معنوية وذلك قد يكون لغيب دور اللجان وعدم استقلالها أو أنها شكلية؛ واتفقت دراستنا مع دراسة (رزق، ٢٠١٨) ودراسة (أبو سالم، ٢٠١٧).

و. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0.05$ ) لاستقلالية لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر استقلالية لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (٢٠) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٦٢١	معامل الارتباط R	٠.٠٧١
ميل خط الانحدار	-٠.١٣٠	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٠٥
القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٣٧٨	قيمة F	٠.٧٨٢

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٣٧٨ ، وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي - ٠.١٣٠ مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لاستقلالية لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن عدم استقلالية لجان المراجعة تؤدي لوجود قوائم مالية قد يكون بها تضليل بما يتناسب مع مصلحة الإدارة، وبالتالي تكون القوائم المالية خالية ممارسة التحفظ المحاسبي، وكانت النتيجة غير دالة وذلك لعدم استقلالية اللجان أو وجودها الشكلي وليس الفعلي.

ز. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha < 0.05)$  لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (٢١) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٥٤٧	معامل الارتباط R	٠.٠٠١
ميل خط الانحدار	-٠.٠٠٢	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٠٠
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.٩٩٤	قيمة F	٠.٠٠٠

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٩٩٤ ، وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي - ٠.٠٠٢ ، مما يدل على وجود أثر لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويرى الباحث عدم وجود دلالة لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي، لأن كبار المساهمين يمثلون النصف من الأسهم المملوكة للشركات المدرجة فترة الدراسة، ولم تكن معنوية بسبب أن سيطرة المساهمين على الشركة تحد من انفراد المدير التنفيذي بقرارات الشركة، ويعملون على رفع قيمة الشركة لأهداف خاصة مثل جلب مستثمرين، وتسهيل الاقتراض وتعظيم القيمة الربحية، وهذا يتنافى مع ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي. وانفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الخيال، ٢٠١٠) في البيئة السعودية.

ح. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha < 0.05)$  للملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (٢٢) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٦٢٠	معامل الارتباط R	٠.١١٩
ميل خط الانحدار	-٠.٢١٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠١٤
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.١٤٢	قيمة F	٢.١٨٣

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.١٤٢ وهي أكبر من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي -٠.٢١٧، مما يدل على وجود أثر عكسي لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ ) للملكية الأجنبية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن وجود الملكية الأجنبية في تلك الشركات سيؤدي إلى قوائم مالية أكثر مصداقية وأكثر عدالة وبالتالي تكون بدرجة عالية من ممارسة التحفظ المحاسبي فإن وجود ملكية أجنبية يعني تطبيق دقيق وسليم لكافة المبادئ والقوانين المحاسبية وخاصة المعايير الدولية. ط. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) للملكية الإدارية على التحفظ

#### المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي :-

جدول رقم (٢٣) نتائج نموذج الانحدار

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	١.٤٥٤	معامل الارتباط R	٠.٢١٢
ميل خط الانحدار	٠.٤٥٩	معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠.٠٤٥
القيمة الاحتمالية ( Sig )	٠.٠٠٨	قيمة F	٧.١٦٧

النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

وقد تبين من الجدول السابق ما يلي:

- قيمة الاختبار ( F ) المحسوبة بلغت ٧.١٦٧ ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٨ مما

يعني صلاحية النموذج الإحصائي للتحليل.

- معامل الارتباط = ٠.٢١٢ ، ومعامل التحديد المعدل = ٠.٠٤٥ ، وهذا يعني أن ٥ % من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية ٩٥ % قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.
- إن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي ٠.٠٠٠٨ وهي أقل من ٠.٠٥ وقيمة ميل خط الانحدار تساوي ( ٠.٤٥٩ ) ، مما يدل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $\alpha \leq 0.05$  ) للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

ويعزو الباحث أن امتلاك الإدارة أكثر من ما نسبته ٥ % من أسهم الشركة سيزيد من ممارسة التحفظ المحاسبي إن هذه الآلية تؤثر في التخفيف من مشاكل الوكالة لأن المساهمين الذين لديهم نسبة عالية من الأسهم في الشركة سوف يكون لديه الرغبة والحافز على متابعة ومراقبة تصرفات الإدارة مما يؤدي إلى دفع الإدارة نحو تبني سياسات محاسبية منحظة عند تقييم الأصول والأرباح، وتعد هذه الآلية من الآليات الفعالة في حوكمة الشركات والتي تزيد من ممارسة التحفظ المحاسبي. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (الخيال، ٢٠١٠) ودراسة (Yu, 2013) ، (yunos, 2011) ، واختلفت النتائج مع دراسة (Iara, 2007) .

**٣/٦/٤ : الفرضية الرئيسية الثانية :**

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (  $\alpha \leq 0.05$  ) لأبعاد آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر أبعاد آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وقد اعتمد الباحث على أسلوب استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Step wise multiple regression) التي يطلق عليها ب(خطوة خطوة)؛ وذلك لأهميته في تحديد أهم المتغيرات المفسرة حسب الأفضلية، وتخليص النموذج من وجود أثر الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، ويقترح هذا الأسلوب إدخال المتغيرات واحدا تلو الآخر على عكس الطريقة الاعتيادية (Enter) مع استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات، وعليه حصلنا على أنموذج الانحدار المتعدد للدراسة الحالية، كما هو موضح في الجدول ( ٢٤ ) التالي :-

Sig	قيمة ( T )	$\beta$ المعيارية	Error Std.	معامل الانحدار	المتغيرات
٠.٠٠٠٠	٥.٩٠٣	-	٠.١٨٤	١.٠٨٧	الثابت
٠.٠٠٠٧	٢.٧٢٩	٠.٢١٣	٠.١٦٩	٠.٤٦٢	الملكية الإدارية
٠.٠٠٣٠	٢.١٩٠	٠.١٧١	٠.٠٣٠	٠.٠٦٦	عدد اجتماعات مجلس الادارة
٠.٠٠٧٤	معامل التحديد المعدل		٠.٢٧٢		معامل الارتباط
٠.٠٠٠١	القيمة الاحتمالية		٦.٠٧١		قيمة الاختبار ( F )

من الجدول السابق يتبين أن :-

✓ معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث إن قيمة ( F ) المحسوبة تساوي ( ٦.٠٧١ )، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (٠.٠٠١)، وهي أقل من (٠.٠٥)، وهذا يدل أن نموذج الانحدار جيد وصالح للتخليط الاحصائي .

✓ معامل الارتباط = ٠.٢٧٢ ؛ ومعامل التحديد المعدل = ٠.٠٧٤ وهذا يعني أن ٧.٤ % من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية ٩٢.٦ % قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التحفظ المحاسبي لا يتضمنها النموذج.

✓ المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع هي (عدد اجتماعات مجلس الإدارة، والملكية الإدارية)؛ أما بخصوص باقي المتغيرات فكانت القيمة الاحتمالية أكبر من ٠.٠٥ ، مما يعني عدم وجود أثر لها على التحفظ المحاسبي.

✓ أهمية المتغيرات المؤثرة في تفسير المتغير التابع "التحفظ المحاسبي" حسب قيمة اختبار ( t ) هي على الترتيب: الملكية الإدارية، ومن ثم اجتماعات مجلس الإدارة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الملكية الإدارية تُخفف من مشكلات الوكالة، فالمساهمون لديهم رغبة وحافز لمتابعة تصرفات الإدارة، وبالتالي تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، كذلك اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير على التحفظ المحاسبي، فكلما زادت أدى ذلك لمناقشة القضايا بشكل أدق كذلك يكون مجلس الإدارة على علم بكافة القرارات الخاصة بالإدارة التنفيذية وخاصة القضايا المفصلية وذلك يحد من ممارسة أي من التنوع بين السياسات والبدائل المحاسبية كإدارة الأرباح، وبالتالي سيكون عندنا ممارسة تحفظ محاسبي بشكل أكبر وانفقت دراستنا مع دراسة (حسين، ٢٠١٩) .:

(الحري، ٢٠٢١)، واختلفت دراستنا مع دراسة (قودة، ٢٠١٦) (عبد الفتاح، ٢٠١٩)

**٥- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية :-**

## ١/٥ : النتائج

في ضوء الجوانب النظرية والتطبيقية وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع دور التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط في العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح تم التوصل إلى النتائج التالية:

- حجم مجلس الإدارة الكبير لم يؤثر على ممارسة التحفظ المحاسبي، فالأفضلية للمجالس الصغيرة لسهولة التوصل إلى قرار موحد حيث إن كبر المجلس يؤدي للتعارض وعدم إمكانية الوصول لقرار موحد وبناء على ما سبق نجد أن المجالس الصغيرة لها تأثير كبير على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وبالتالي المجالس الصغيرة تمارس التحفظ المحاسبي.
- لم يكن لاستقلالية مجلس الإدارة زيادة في ممارسة التحفظ المحاسبي فالاستقلالية هنا كانت دون جدوى وذلك للحاجة الجمع بين بعض الوظائف مع مجلس الإدارة، ففي البيئة المصرية كان الدمج في بعض الوظائف أفضل من الاستقلالية لقلة وجود خبراء في بعض الوظائف، وعدم إمكانية تنفيذ بعض الأعمال إلا بمن هم على دراية تامة بالعمل.
- كلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة زادت ممارسة التحفظ المحاسبي، فزيادة اجتماعات مجلس الإدارة يكون هناك مناقشة لكافة القضايا الكبيرة والصغيرة وذات الأهمية، وتحجيم للفرص الانتهازية، كذلك البعد عن إدارة الأرباح والتنوع بين السياسات بما يتناسب مع أهواء الإدارة التنفيذية.
- لم يكن هناك أثر للفصل بين المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، وهذا يذكرنا بالنتيجة الثانية، حيث تم التوضيح بقلّة وجود الخبراء كان من الأفضل الدمج في بعض الوظائف، أيضاً جاءت نتائج بحثنا تدعم وجهة النظر التي تسهم في مبدأ توحيد القيادة للحد من التعارض المتبادل بين المنصبين.
- وجود لجنة مراجعة لم يؤثر على التحفظ المحاسبي، فوجود لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لم يطبق ببعض الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية
- استقلالية لجنة المراجعة وعدم وجود أي من أعضائها في الإدارة التنفيذية لم يكن له دلالة على ممارسة التحفظ المحاسبي فوجود اللجان قد يكون شكلياً وليس فعلي، وقد تكون هناك الحاجة للدمج لعدم وجود الخبرات الكافية وعدم الإلمام بكافة جوانب العمل الميداني لمن هو مستقل.
- كبار المساهمين في الشركات هم بحاجة للوصول لمركز مالي قوي، فهم يسيطرون ويكون جُل تفكيرهم تقوية مركزهم المالي على حساب الأطراف الأخرى، ولا يوجد أثر في بحثنا لكبار المساهمين على التحفظ المحاسبي، فبعض الشركات لم يكن بها ملكية إدارية.



- الملكية الأجنبية تساهم في تمويل الشركة، فوجود الملكية الأجنبية يجعل القوائم المالية تحتكم بشكل أكبر للمعايير الدولية، وبالتالي الحد من التلاعب والغش وبالتالي زيادة في التحفظ المحاسبي وإضفاء الثقة على القوائم المالية، ولم يكن لها أي تأثير في دراستنا .
- الملكية الإدارية في الشركات الاستثمارية ستساهم في ممارسة التحفظ وتخفيف مشكلات الوكالة، فامتلاك المساهمون أكثر من ٥ % من الأسهم يجعل المساهمون يراقبون تصرفات الإدارة التنفيذية.
- التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لا تتصف بالتحفظ المحاسبي وهذا يشير إلى أن التقارير الصادرة عن هذه الشركات قد يكون فيها الكثير من المبالغة في التقديرات المحاسبية وتغليب للأحداث الاقتصادية التي تحمل إشارات مدلولات جيدة، وهذا يقلص من قدرة تلك الشركات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وبزيد من حالة عدم اليقين.
- انخفاض مستوى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لإدارة الأرباح، حيث بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح في تلك الشركات (٤٤.١٢ %)، وهو مستوى أقل من المتوسط بالمقارنة مع نسبة الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح
- إن انخفاض مستوى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية للأوراق المالية يشير ضمناً إلى تمتع الأرباح في بورصة الأوراق المالية المصرية بالجودة، نظراً لوجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية

## ٢/٥ : التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة السابقة فقد أوصت بما يلي:
- ضرورة قيام الهيئة المشرفة على البورصة بتفعيل دورها بهدف الرقابة على عمليات الإفراج المالي والزام الشركات المدرجة بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي من أجل ضمن مستوى معقول من التحفظ الأمر الذي من شأنها أن يزيد من مصداقية المعلومات المعروضة لمستخدمي القوائم المالية كافة.
  - يتوجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يبدي رأيه بشكل صريح وواضح حول مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات محل التدقيق، فرأيه يُظهر مدى كفاية مستوى التحفظ

- المحاسبي داخل التقارير، القوائم المالية المنشورة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة القوائم المالية الصادرة عن الشركات.
- ضرورة وضع ضوابط وتشريعات تضمن التزام الشركات بمبدأ التحفظ المحاسبي عند عمليه إعدادها للقوائم المالية، وهذا الأمر قد يتأتى من خلال تطوير مؤشر لقياس التحفظ المحاسبي في البورصة؛ مما يساعد في ترشيده قرارات العديد من الأطراف ذات العلاقة، فالتحفظ المركز المالي للشركة مما يزيد من قدرتها على مواجهة التحديات والأزمات المالية.
  - العمل على تكوين لجنة من وزارة المالية وهيئة سوق المال والبورصة الأوراق المالية المصرية ونقابة المحاسبين والجهاز المركزى للمحاسبات تتولى مهمة دراسة أساليب ممارسة إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها الشركات ومحاولة وضع إجراءات مهنية ملزمة للشركات للحد منها.
  - يتوجب العمل على تطبيق عقوبات على الشركات التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح وإصدار قوانين تسمح بفرض عقوبات مادية وأدبية في حق الشركات التي تمارس إدارة الأرباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات.
  - ضرورة تطبيق الشركات لعدد أعضاء مجلس الإدارة الوارد في منظمة الحوكمة، مع ضرورة متابعة ذلك من قبل الجهات المختصة ، كما يجب العمل على الفصل بين مهام الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة، وذلك بإدخال خبراء لتقلد المناصب للوصول لقرار كفؤ .
  - ضرورة الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وذلك بإدخال خبراء للعمل في المناصب ذات التأثير الكبير لضمان الوصول لتقارير مالية أكفا. مع وجود لجان مراجعة مستقلة تتمتع بمهنية وحيادية عالية، مع ضرورة منح الاستقلالية التامة للمراجعين الداخليين والخارجيين لممارسة أعمالهم دون أي ضغط ، والعمل على زيادة الملكية الأجنبية من خلال زيادة الأمان الاستثماري وذلك بدوره يعمل على تحقيق مستويات اقتصادية مرتفعة.
- ٣/٥ : المقترحات البحثية المستقبلية**
- دور معايير المراجعة الدولية في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح في ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة.
  - إعادة الدراسة الحالية على أن تغطي سلسلة زمنية أخرى وباستخدام مقياس أخرى للتحفظ المحاسبي كاستخدام نموذج (Ball & Shivakumer, 2005) ونموذج (Khan & Watts, 2009) وكذلك استخدام مقاييس أخرى لقياس إدارة الأرباح كنموذج (Miller, 2007) .
  - القيام بمثل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى التي لم يتم تناولها الدراسة الحالية، للوقوف على مدى التشابه والاختلاف بين هذه القطاعات.

مراجع الدراسة :-أولاً : المراجع العربية

١. إبراهيم ، طارق و فيق ( ٢٠٢١ ) ، قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة (دراسة تطبيقية ) ،مجلة البحوث المالية والتجارية - المجلد ٢٢ ، العدد الرابع - أكتوبر ، ص ٢٠٢- ٢٣٥ .
٢. أبو العز ، محمد الشحات ( ٢٠١٩ ) ، العلاقة بين التحفظ المحاسبي الشرطي تكلفة رأس المال المملوك وعدم تماثل المعلومات : دراسة إمبريقية باستخدام تحليل المسار ، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق - كلية التجارة، المجلد ٤١، العدد ٣ ، ص ١١٦- ١٥٣ .
٣. أبو الفضل، عبد العال، (٢٠١٥)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، المجلد ١٩ ، العدد ٣ ، ص ٥٦- ١٠٦ .
٤. أبو جراد، رجب سعيد (٢٠١٥)، العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة ، ص ١ - ٢١٨ .
٥. أبو حميدة، أشرف محمد (٢٠١٧) ،أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية على القيمة الاقتصادية المضافة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة ، ص ١- ١٨٦ .
٦. أبو خزانه، إيهاب محمد (٢٠١٥)، أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٢ ، المجلد ١١ ، ص ٧٧ - ١٠٧ .
٧. أبو دغيم، أحمد. (٢٠١٨)، أثر تطبيق أليات الحوكمة على قرارات الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة،
٨. أحمد ،عبد المقصود محمد و سلامة ، علياء محمد عاطف ( ٢٠٢٢ ) ، دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي - دراسة ميدانية" ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ،المجلد ٤٤ ، العدد الأول ، يناير ، ص ٤٠٣ - ٤٣٠ .
٩. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم ( ٢٠٢١ ) أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢ ، العدد ١ ، الجزء ٢ ، ص ٢٩٨ - ٢٣٩ .

١٠. الجندى ، تامر يوسف عبد العزيز ( ٢٠٢٠ ) ، قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ بقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة - دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة - قناة السويس ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، ص ٤٢ - ١٣٢ .
١١. الجزراوي، إبراهيم محمد ؛ وخضير، بشرى ، ( ٢٠١٤ ) ، أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٩ ، ص ٣٢٩ - ٣٤٨ .
١٢. الحسنى ، نرمين عبد الحميد (٢٠٢٠) ، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية في دولة الصين ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية ، المجلد ١١ ، العدد ١ ، ص ٣٩١ - ٤١٣ .
١٣. السيد ، أميرة حامد ( ٢٠١٨ ) ، دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد ١ ، يونيو ، ص ٤١٧ - ٤٦٨ .
١٤. الشترى ، سعد وآخرون ( ٢٠٢٢ ) ، تأثير دورة حياة الشركة على التحفظ المحاسبي - دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، المجلد ٤٤ ، العدد ١ ، يناير ، ٦١ - ٨٤ .
١٥. الشرفاوي ، السعيد عبد العظيم طلبة (٢٠٢٢) ، العلاقة بين التحفظ المحاسبي الشرطي والكفاءة الاستثمارية ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط ، المجلد ٣ ، العدد ١، الجزء ٢ ، ص ٧٨٧ - ٨١٦ .
١٦. العزاوي، شفاء محمد علي، وجاسم، كاظم جواد، ( ٢٠١٧ ) ، تأثير الحوكمة في جودة الأداء، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ٩ ، العدد ١ .
١٧. العطار، حيدر. (٢٠١٨). دور المحاسبة الإبداعية في إطار نظام الحوكمة في مكافحة الغش والتلاعب: دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في مدينة بغداد، مجلة العلوم الأكاديمية ، المجلد ١ ، العدد ١٤ ، ص ٤٩٧ - ٤٦٢ .
١٨. العيش، الصالحين محمد، ( ٢٠١٦ ) ، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، كلية الحقوق - جامعة بنغازى ليبيا ، المجلد ٤ ، العدد ٥٢ ، ص ١ - ١٢ .
١٩. الغندور ، محمد مصطفى ( ٢٠٢٠ ) ، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية

- على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ ، المجلد السادس - العدد العاشر - الجزء الأول ، ص ١٤٣ - ٢٠٦ .
٢٠. القضاة، ليث ومفلح؛ أكرم (٢٠١٦)، تطوير نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد ٤٣ ، ص ٥١١ - ٥٣٠ .
٢١. المر ، نورهان على محمد (٢٠٢١) ، نموذج مقترح لقياس تأثير الترقير الفصلية الإلزامية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ( دراسة تطبيقية ) ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة - قناة السويس ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ص ١٧٢ - ٢٣٩ .
٢٢. النجار ، سامح محمد أمين ، احمد ، سعيد عبد العظيم (٢٠٢١) ، قياس اثر العلاقة التفاعلية والروابط السياسية وممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد السهم - دليل تطبيقي من البورصة المصرية ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة - جامعة قناة السويس ، المجلد ٣ ، العدد ٤ ، أكتوبر ٢٠٢١ ، ص ٣٥٠ - ٤٢٧ .
٢٣. النعيم، فهد عبد الرحمن ، البراك ، ثامر سعد (٢٠٢١) ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة الملك فيصل ، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، ص ٢٥٦ = ٢٦٧ .
٢٤. باعباد، أروى حسن \_ (٢٠٢٠) ، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المركز القومي للبحوث غزة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ص ٨١-١٠٧ .
٢٥. بشاي ، مارينا عادا إبراهيم وآخرون (٢٠٢١) ، دراسة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة - جامعة بنى سويف ، العدد ٣ ، المجلد ٣١ ، الجزء الأول ، ص ١٠٠ - ١٣٠ .
٢٦. حسن ، نصر طه (٢٠٢١) ، التحفظ المحاسبي والثقة الإدارية الزائدة وأداء الشركة خلال جائحة كورونا: دور هيكل رأس المال ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة - قناة السويس ، المجلد ٣ ، العدد ٤ ، ص ٨٨ - ١٢٧ .
٢٧. حسن، بشرى ومحسن، حسين. (٢٠١٦)، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣ ، ص ٤٨٤ - ٥٠٧ .
٢٨. حسين، وعز الدين، مصطفى (٢٠١٩)، آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الإدارية؛ جامعة أفريقيا العالمية العدد الثالث ، يونيو ، ص ٢١٧ - ٢٦٨ .
٢٩. حماد، مصطفى. (٢٠١٨) ، دور التحفظ المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره

- على كفاءة القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة - كلية التجارة جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٦١ .
٣٠. راشد ، محمد إبراهيم ( ٢٠١٩ ) ، أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، يونيو ، ص ١١٧ - ١٧٢ .
٣١. زيد ، محمد على و آخرون ( ٢٠٢١ ) ، أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصرية "دراسة إمبريقية" ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، المجلد ٤٣ ، العدد ٢ ، أبريل ، ١٣٧ - ١٨٦ .
٣٢. سلمان ، أحمد محمد ( ٢٠١٦ ) ، حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرها على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة: حالة الشركات المساهمة السعودية ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ص ١ - ٤٨ .
٣٣. شقور، عمر فريد (٢٠١٦) ، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية الأردن ، ، جامعة الزرقاء - عمادة البحث العلمي ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ص ٩١ - ١٠٠ .
٣٤. صالح، وآخرون (٢٠١٧). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد ٣ ، ص ١٣٢ - ١٦٢ .
٣٥. صهيون، حسن (٢٠١٥) ، مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي ، رسالة ماجستير- غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
٣٦. طلب، حسنين راغب، (٢٠١٥) ، إثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد ٥١ ، العدد ٤١ .
٣٧. عبد الحلیم، أحمد (٢٠١٨)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، المجلد الرابع ، العدد ١ ، ص ٤٦٣ - ٥١٩ .
٣٨. عبد الفتاح، سعيد. (٢٠١٩). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية 'دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، مجلد ٤١ ، العدد ٤ ، ص ٨٢ - ١٣٢ .

٣٩. عبد المنعم ، ريم محمد محمود ( ٢٠٢٠ ) ، أثر تطبيق آليات الحوكمة على استخدام المشتقات المالية في البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، المجلد ٣٨ ، العدد ٣ ، يوليو ، ص ٤٩ - ١٠٨ .
٤٠. عبدالله ، بشرى وحמיד أنمار (٢٠١٤) ، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٦٧ ، العدد ٢٠ ، ص ٣٥٩ - ٣٩٢ .
٤١. عبده، إيمان محمد السعيد سلامة ( ٢٠٢٠ ) ، أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية: دراسة تطبيقية ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، ص ١ - ٧١ .
٤٢. عزام ، محسن عبيد عبد الغفار و زلط ، علاء عاشور عبد الله ( ٢٠٢٠ ) ، نحو نموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية - دراسة تطبيقية - ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ ، العدد ١٠ ، المجلد السادس ، الجزء الأول ، ص ٣٨٧ - ٤٥١ .
٤٣. على ، عباس فاضل ( ٢٠١٩ ) ، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية - بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية . المجلد ٩ ، العدد ٢ ، ص ٤٠ - ٥٦ .
٤٤. على ، إبراهيم زكريا عرفات وعتش ، عبده أحمد عبده ( ٢٠٢٠ ) ، أثر مشاركة المرأة في مجلس الإدارة على فعاليته في تحقيق أهداف حوكمة الشركات :دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ ، المجلد السابع . العدد الحادي عشر - الجزء الأول ، يناير ، ص ١٨٢ - ٢١٧ .
٤٥. عودة، ريم راسم، ( ٢٠١٧ ) ، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
٤٦. فؤاد، ريمون ميلاد (٢٠١٦)، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية. مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، لمجلد ٢٠ ، العدد ٢ ، ص ٥١٧ - ٥٧٢ .
٤٧. قرنى ، إيمان عبد الفتاح حسن ( ٢٠١٩ ) ، دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية - دراسة ميدانية - ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ ، العدد السادس ، يناير ، ص ٤٩٩ - ٥٢٥ .

٤٨. متولي ، أحمد زكي وعلى ، هبه جمال ( ٢٠٢٠ ) ، دور المعايير المحاسبية في تطوير آليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين مع مسح ميداني، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة - قناة السويس ، المجلد ٢ ، العدد الأول ، الجزء الأول، يناير ، ص ٤ - ٧٣ .
٤٩. محمد ، زعيش ( ٢٠١٩ ) ، أهمية تبنى مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في دعم استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح ، العدد ٢٩ ، ص ١٩٥-٢١١ .
٥٠. محمد، محمد محمود سليمان ( ٢٠٢١ ) علاقة تكلفة الوكالة والتحفظ المحاسبي بحساسية الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة إمبريقية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط،المجلد الثاني ، العدد الأول ، ج ٢ ، ص ٦٧٣ - ٧٤٤ .
٥١. مراد، ممدوح هاشم محمد (٢٠٢٠) ، أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال : دراسة إختبارية ، مجلة البحوث التجارة ، جامعة الزقازيق - كلية التجارة ، المجلد ٤٢ ، العدد ١ ، ص ٩٤-١٣٨
٥٢. مسعود، هبه غيد (٢٠١٥)، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم ،رسالة ماجستير - غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.
٥٣. مليجي ، مجدى مليجي ( ٢٠١٤ ) ، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية - دليل من البيئة المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ص ٢٤٦ - ٣٠٤ .
٥٤. منصور، سلمان (٢٠١٩)، العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي دراسة لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١١٣ ، ص ٥٦٥ - ٦١٣ .
٥٥. نصيرة، وآخرون (٢٠٢١)، دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي-دراسة تطبيقية ببعض الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ص ٦٠٤ - ٦١٩ .
٥٦. نور، عبد الناصر والعاوودة، حنان (٢٠١٧) ، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة إختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٢ ، العدد ١٣ ، ص ١٦١ - ١٧٩ .



ثانياً :- المراجع الأجنبية

- 1- Almaharmeh, M, Almasarwah, A. & Shehadeh, A. (2021). Mandatory IFRS Adoption and Real/ Accrual Bases Earnings Management in the UK, *Journal of Finance and Risk Perspectives*, 10(1): 25-39.
- 2- Almarayeh, T. (2021). Do Board Characteristics Mitigate Real and Accrual Based Earnings Management Activities? Evidence from MENA Countries, *International Conference on Opportunities and Challenges in Management Economics and Accounting*, 7 (1): 9-45.
- 3- Arif, S., & De George, E. T. (2020). The Dark Side of Low Financial Reporting Frequency: Investors' Reliance on Alternative Sources of Earnings News and Excessive Information Spillovers. *The Accounting Review*, 95(6), 23-49 .
- 4- Audcry wcn- hsin hsu. John O " Hanlon and ken poscnll. (2011). Financial Distress and the earnings- sensitivity- difference measure of conservatism., *abacus*, 47(3), 284-310.
- 5- Bagnoli, M., & Watts, S. G. (2005). Selling to socially responsible consumers: Competition and the private provision of public goods. *Journal of Economics & Management Strategy*, 12(3), 419-445.
- 6- Ball, R., Kothari, S. P., & Robin, A. (2020). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of accounting and economics*, 29(1), 1-51.
- 7- Ball, Ray, Kothari ,SP, & Nikolaev, Valeri V. (2013). On estimating conditional conservatism. *The Accounting Review*, 88(3), 755-787 .
- 8- Bansal, M. & Ali, A. (2021). Real Earnings Management and Stock Returns: Moderating Role of Cross- Sectional Effects, *Asian Journal of Accounting Research*, 6(3):266:280.
- 9- Basu, Sudipta. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37 .
- 10- Basu, Sudipta. (2009). Conservatism research: Historical development and future prospects. *China Journal of Accounting Research*, 2(1), 1-20.
- 11- Beaver, William H, & Ryan, Stephen G. (2015). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2-3), 269-309 .
- 12- Blunck, Ryan. (2013). Evidence on the contracting explanation of conservatism. *Journal of Finance and Accountancy*, 13, (1), 1-24
- 13- Brockman, M. Liu, and T. Ma, (2018), "Accounting Conservatism and Corporate Investment", *Working Paper Lehigh University* .
- 14- Bushman, R., and Piotroski, J. (2016). Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions. *Journal of Accounting and Economics*, 42 (1-2): 107-148.
- 15- Cui, L., Kent, P., Kim, S., Li, S. (2021), —Accounting conservatism and firm performance during the COVID- 19 pandemic1, *Accounting & Finance*, <https://doi.org/10.1111/acfi.12767>.
- 16- DeFond, Mark L, Lim, Chee Yeow, & Zang, Yoonseok. (2015). Client conservatism

- and auditor-client contracting. *The Accounting Review*, 91(1), 69-98 .
- 17- Ding, R., Li, J., & Wu, Z. (2018), Government Affiliation, Real Earnings Management, and Firm Performance: The Case of Privately Held Firms, *Journal of Business Research*, 83, 138-150.
- 18- Gao, L., L. L. Yang, and J. H. Zhang, 2016,” Corporate Patents, R&D Success, And Tax Avoidance”, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 47, No. 4, PP.1063-1096 .
- 19- García Lara, J., García Osma, B., and Penalva, F. (2019). Accounting Conservatism and Corporate Governance. *Review of Accounting Studies*, 14 (1):161-201.
- 20- Ghaleb, B. A. , Kamardin, H., & Tabash, M. I. (2020). Family ownership concentration and real earnings management: Empirical evidence from an emerging market. *Cogent Economics & Finance*, 8(1), 1751488.
- 21- Glover, C., Lin, H., (2018), “Accounting Conservatism and Incentives: Intertemporal Considerations” , *The Accounting Review*, 93 (6): 181-201 .
- 22- Hansen, J. C., Hong, K. P., & Park, S. H. (2018). Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40, 76-88.
- 23- Huang, X. S., & Sun, L., (2017). Managerial Ability and Real Earnings Management. *Advances in Accounting Journal*, 39, 91- 104.
- 24- Ilyas, M., Khan, I., and Urooge, S. (2019). Earnings Manipulation and the Cost of Capital: Empirical Investigation of Non-Financial Listed Firms of Pakistan. *Journal of Management Sciences*, 6 (1), 96-104.
- 25- Jackson, S., and Liu, X. (2010). The Allowance for Uncollectible Accounts, Conservatism, and Earnings Management. *Journal of Accounting Research*, 48 (3): 565-601.
- 26- Junaidi, R. & Siregar, S. (2020). The Effect of Political Connection and Earnings Management on Management Compensation, *International Journal Business and Globalisation*, 26(2): 92-118.
- 27- Khurana, I., Wang, C., (2015), “Debt Maturity Structure and Accounting Conservatism” , *Journal of Business Finance & Accounting*, 42: 167- 203 .
- 28- Kieso, Donald E, Weygandt, Jerry J, & Warfield, Terry D. (2013). *Intermediate Accounting, Binder Ready Version*: John Wiley & Sons.
- 29- Lawrence, , Sloan, R., and Sun, Y. (2013). Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications. *Journal of Accounting and Economics*, 56 (2-3): 112-133.
- 30- Lee, Kin Wai, Lev, Baruch, & Yeo, Gillian. (2010). Organizational structure and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 22(2), 293-331 .
- 31- Lee, Kin Wai, Lev, Baruch, & Yeo, Gillian. (2010). Organizational structure and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 22(2), 293- 331 .
- 32- Lin, Jerry W, Li ,June F, & Yang, Joon S. (2009). The effect of audit committee performance on earnings quality. *Managerial Auditing Journal*, 21(9), 921-933 .

- 33- Mohammed, N. F., Ahmed, K., & Ji, X. D. (2017). Accounting conservatism, corporate governance, and political connections. *Asian Review of Accounting*, vol. 25, issue 2, PP 288-318 .
- 34- Parfet, William U. (2000). Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective. *Accounting horizons*, 14(4), 481-488 .
- 35- Penman, Stephen H, & Zhang, Xiao-Jun. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review*, 77(2), 237-264
- 36- Piosik, A., & Genge, E. (2020). The influence of a company's ownership structure on upward real earnings management. *Sustainability Journal*, 12(1), 152.
- 37- Powers, K., J. R. Robinson, and B. Stomberg, 2016," How Do CEO Incentives Affect Corporate Tax Planning and Financial Reporting of Income Taxes?", *Review of Accounting Studies*, Vol. 21, PP.672-710.
- 38- Qiang, Xinrong, (2007), "The Effects of Contracting, litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at The Firm Level", *The Accounting Review*, Vol. 82, Issue 3, pp. 759 – 796.
- 39- Ronald J. Gilson , (2022) , Corporate Governance versus Real Governance , January , pp 1 -14 , available at <https://ssrn.com/abstract=369530>
- 40- Ruch, G. and Taylor, G., (2015). Accounting Conservatism: A review of the Literature. *Journal of Accounting Literature*, 34: 17-38 .
- 41- Saleh F. A. Khatib , Dewi Abdullah, Ahmed A Elamer ( 2022 ) , The Development of Corporate Governance Literature in Malaysia: A Systematic Literature Review and Research Agenda , pp 1 -30 , available at: <https://ssrn.com/abstract=3993984> .
- 42- Salehi, M., DashtBayaz, M. L., Hassanpour, S., Tarighi, H. (2020), The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management, *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(3): 708-720.
- 43- Salehi, M., Ghanbari, E., Orfizadeh, S. (2021), —The relationship between managerial entrenchment and accounting conservatism, *Journal of Facilities Management*, DOI :10.1108/JFM-11-2020- 0087..
- 44- Sani, A., Latif, R. & Al-Dhamari, R. (2021). Corporate Board Monitoring, Political Connection and Real Earnings Management Practice in Nigeria, *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 11(3):423-446.
- 45- Sayari, S., Omri, A., Finet, A., & Harrathi, H. (2013). The impact of earnings management on stock returns: The case of Tunisian firms. *International Research Journal of Accounting and Auditing*, 1(1), 7-21.
- 46- Semenenko, I., Yoo, J., (2019), “ Annual reporting, COR agency costs, and firm valuations” , *Corporate Accounting & Finance*, 31: 72-82.
- 47- Slahaya, S., Sandanafu, P., Aponno, C. & Sadubbun, V. (2021). Factors Affecting Real Earning Management: Evidence from Indonesia Stock Exchange, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(8): 0085– 0091.
- 48- Stergios Ieventis, Panagiotis Dimitropoulos, and Stephen Owusu- Ansah, (2013), corporate governance and accounting Conservatism: Evidence from the banking

- industry, *corporate governance: An international review*, 21 (3), 264-286 .
- 49- Sugiarto, H. V. S., & Fachrurrozie, F. (2018). The determinant of accounting conservatism on manufacturing companies in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 7(1), 1-9.
- 50- Tandoh I , Kwame Duffour , Mavis Essandoh , Richard Amoako (2022) , Corporate Governance, Corporate Social Responsibility And Corporate Sustainability: The Moderating Role of Top Management Commitment , *international Journal of Professional Business Review* , 1(7) . pp 1-27 .
- 51- Vagner, L., Valaskova, K., Durana, P. & Lazaroiu, G. (2021). Earnings Management: a Bibliometric Analysis, *Journal of Economics and Sociology*, 14(1): 249-262.
- 52- Wibawa, B., Wardhani, R., (2018), "The Effect of Conditional Conservatism and Agency Cost on Investment-Cashflow Sensitivity", *International Research Journal of Business Studies*, 10(2), 69-88 .
- 53- Yamada, A., 2016, "Does Book-Tax Difference Influence The Value Relevance Of Book Income? Empirical Evidence from Japan", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 20, No. 3, PP. 123- 146.
- 54- Yang, Liu, Rahman, Asheq, & Bradbury, Mike. (2010). *The trade-off between real earnings management and accruals management. Working paper* .
- 55- Yanqiong, Meng. (2011). *Earnings management incentives and techniques in china's listed companies: a case study*. Paper presented at the *Proceedings of the 7<sup>th</sup> International Conference on Innovation and Management, Paris*.
- 56- Yu, Wei. (2008). *Accounting-based earnings management and real activities manipulation. Georgia Institute of Technology* .
- 57- Yuanhui, L., Weiqian N., Erwei X., & Djajadikerta, H. G., (2017). Can Banks Identify Firm's Real Earnings Management? Evidence from China. *Finance Research Letters*, available at : [http:// dx.doi.org/10.1016/j.frl.2017.10.005](http://dx.doi.org/10.1016/j.frl.2017.10.005) .
- 58- Zhang, X., Gao, S. and Zeng, Y. (2019), "An empirical study of the relationship between accounting conservatism and executive compensation-performance sensitivity", *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol. 27 No. 1, pp. 130-150.